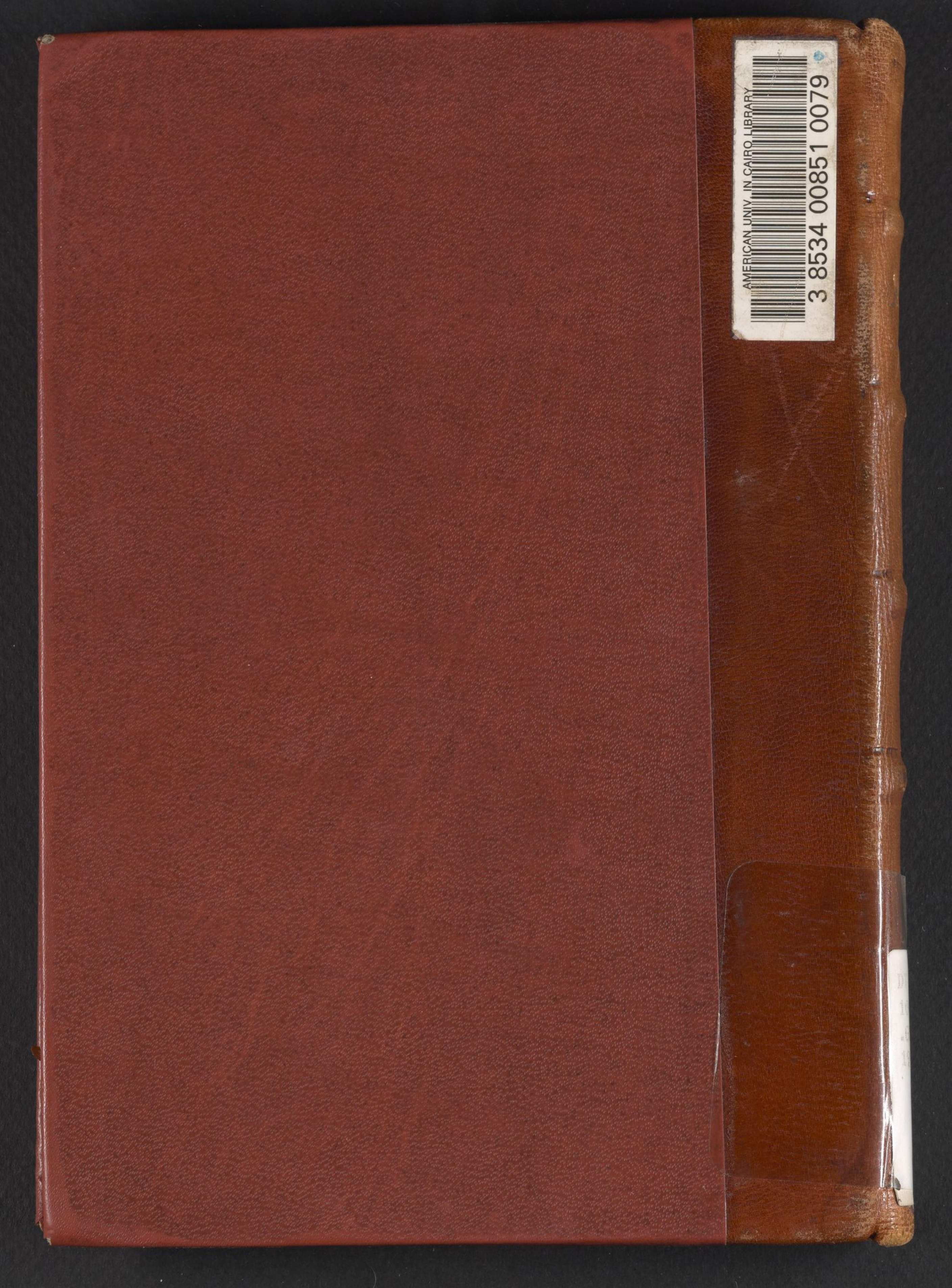
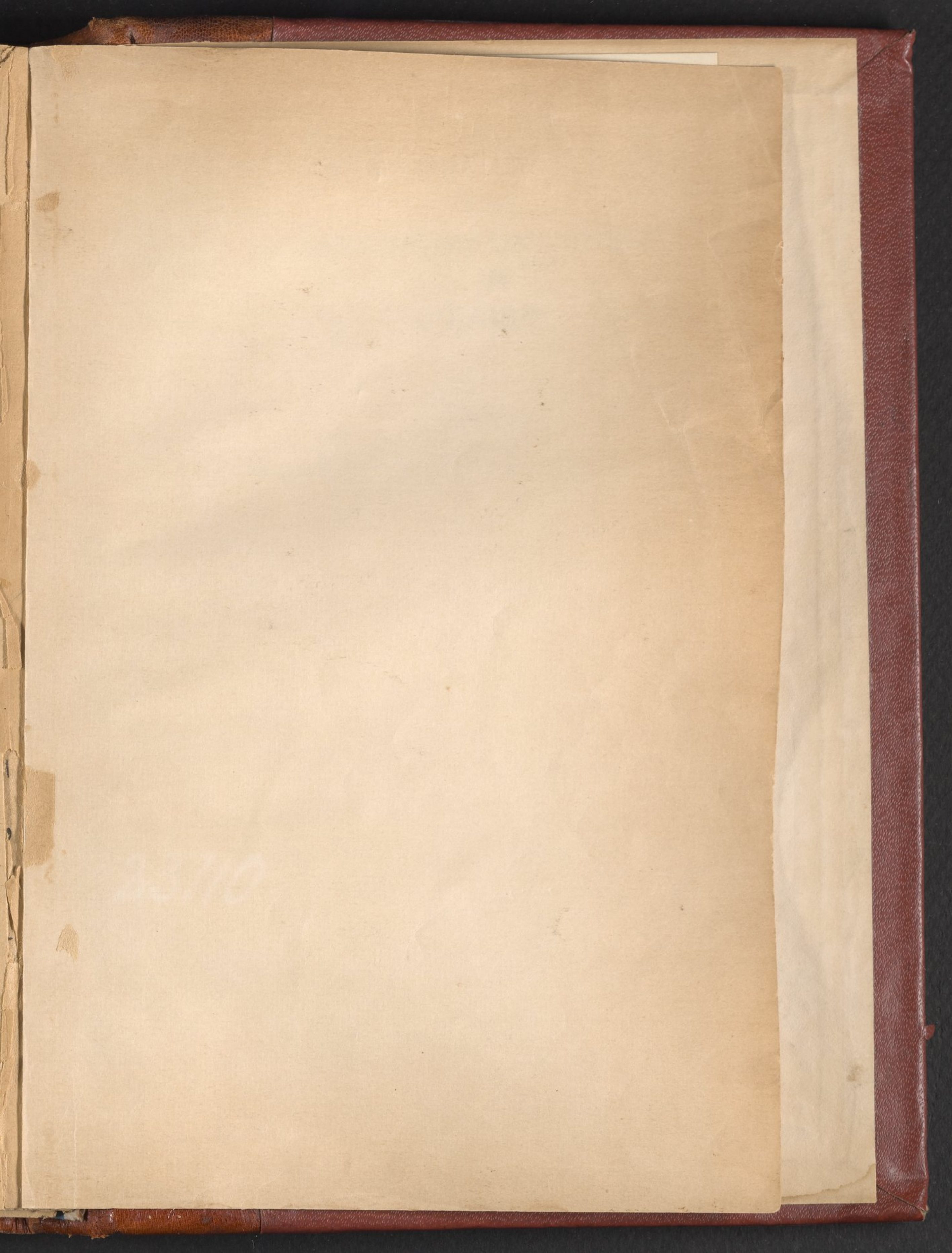

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00851 0079





لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية

أعلام الإسلام

محمد علي الكبير

شفيق غربال

ملتزمو الطبع والنشر أصحاب
دار إحياء الكتب العربية
عيسى البابي الحلبي وشركاه

١

مما ذاع بيننا نقلا عن المصطلح الفرنجى تقييد استعمال الكلمة « إسلامى » ، فكما أن العلماء الأوروبيين لا يستخدمون فى دراساتهم التاريخية الوصف « نصرانى » ، إلا على الأزمنة السابقة للعصور الحديثة والمعاصرة ، أو لا يطلقونه إلا على ما يتصل بالعقائد ، فإنّا أيضاً أخذنا عنهم تحديد طور « إسلامى » داخل أطوار نمو الأمم الإسلامية . هذا الاستعمال الفرنجى له ما يبرره عندهم ، هو نتيجة الفصل بين ما سموه السياسة وما سموه الدين . أما عندنا ، فما وجه تبريره ؟ وما مقياس « الإسلامية » ؟ أهو وقوع الشىء فى عصر سابق للقرن الثالث عشر أو الرابع عشر الهجرى مثلا ؟ أو أن المؤثر الفلانى فى حياة المسلمين كان مصدره أوروبياً معاصراً ؟ إنّا نعلم جميعاً أن الحضارة الإسلامية التاريخية كانت مزيجاً من عناصر متباينة شرقية وغربية ، فليس من سبب معقول لاستبعاد الوصف « إسلامى » عن الحياة الفكرية للمسلمين فى دور تأثرها بفلسفة ديكارت أو سبنسر ، بينما لا نجردها من هذا الوصف فى دور تأثرها بفلسفة أفلاطون أو أرسططاليس ،

مثل ذلك يقال عن الحكومة الإسلامية ، لا يمنعنا تأثرها بنظم الساسانيين أو الروم من أن نحتفظ لها بإسلاميتها ، بينما ننزع عنها ذلك عند ما يكون التأثير — كما هو حالنا الآن — مصدره الثورة الفرنسية أو البرلمانية الإنجليزية. والواقع أننا لا نستطيع بحال أن نعتبر الحضارة الإسلامية أمراً طواه الزمان كما طوى حضارة الفراعنة طياً تاماً ، أو أن التطور الإسلامى قد وقف عند حد معين ، بل — على العكس — نعتبره مستمراً متصل الأدوار . ويحق لنا — على هذا الأساس — أن نحاول الترجمة لمحمد على ، على الرغم من أنه عاش فى القرن الثالث عشر الهجرى ، وعلى الرغم من أنه ولى وجهه صوب الحضارة الأوروبية ، علماً من أعلام الإسلام .

وكانت دار الإسلام وقت مولد محمد على — أى فى القرن الثانى عشر الهجرى (الثامن عشر الميلادى) — قد اكتسبت مظاهرها الخارجية وحياة أهليها الداخلية حدوداً ومعالمَ وصبغات يرجع أهمها لحوادث القرن العاشر الهجرى (السادس عشر الميلادى) . ففى ذلك القرن الحافل فى تاريخ دار الإسلام ، وفى تاريخ أوروبا حدث فى العالم الإيرانى من دار الإسلام الانفجار الهائل الذى سببته ثورة الشاه اسمعيل الصفوى الدينية ، وكان من جرائه تفكك أوصال ذلك العالم الإيرانى ، وانقطع عن أممه ودوله فى الهند والأناضول والبلقان وفيما وراء النهر الدمُ الذى غذى ثقافة إيرانية إسلامية حية زاهرة .

وإيران نفسها اتخذت لحياتها منذ أيام اسمعيل أساساً مذهبيا ضيقا . وكان من جراء ذلك الانفجار أيضا طغيان الدولة العثمانيـة — وكانت حتى ذلك القرن جزءاً هاما من العالم الإيرانى — على العالم العربى وضمته لحكمها قسراً ففسد أمر العثمانيين وفسد أمر العرب .

وفى القرن السادس عشر أيضا كان انفجار آخر أثر آثاراً قوية فى دار الإسلام ، وكان من جرائه حركة الكشف الجغرافى وانتشار النفوذ الأوربى ولم يبسط الأوربيون حكمهم حتى نهاية القرن الثامن عشر إلا على مسلمى الهند وجزائر المحيط الهندى ، ولم يمسوا بعـد إلا الإمارات والشياخات والسلطنات الإسلامية القريبة من الطرق التجارية البحرية الكبرى ، ولكن وُضعت فى خلال تلك القرون — من السادس عشر الى الثامن عشر — أسس علاقات المستقبل بين دار الإسلام وأوروبا ، وخرجت فى أثناء تلك القرون دار الإسـلام من دوْر المساهمة والمشاركة فى الحركات العالمية الثقافية والاقتصادية (دورها أيام عز الإسلام) إلى دور آخر : دور مناطق الاستغلال والاستعمار ، دور الأمم التى تترقب من يوم لآخر نزول العدو .

ولم تستطع الدولة العثمانية ولا غيرها من دول دار الإسلام فى خلال تلك القرون من السادس عشر للثامن عشر منع نزول تلك الكوارث ، كما أنها لم تستطع إذ ذاك أن تحول من أنظمتها بحيث تستطيع المساهمة فى

التطورات العالمية الجديدة . والواقع أن فتوح العثمانيين على عظمتها وعلى الرغم من أنهم وضعوا أيديهم على مفاتيح الطرق الكبرى حدثت متأخرة عن أوانها ، ففاتتهم فرصة تعطيل الانقلاب التجارى الكبير . نزلوا بساحل الجزائر من أقطار المغرب الإسلامى فيما بين ١٥١٢ — ١٥١٩ ، ولو بكروا قليلا لاستطاعوا أن يمدوا أيديهم لشد أزر ما بقى للمسلمين فى الأندلس ، ولمنعوا بذلك انصراف فرديناند و إيزابلا إلى حركة الاستعمار الأسبانى ، وقصروا نفوذهم على الجزائر ولم يبسطوه على السواحل المراكشية ، ولو فعلوا لاستطاعوا أن يعرقلوا تقدم البرتقاليين فى اتجاه رأس الرجاء الصالح حول الساحل الإفريقى الغربى . كذلك كان فتحهم لمصر فى ١٥١٧ ، وللعراق فى ١٥٣٤ متأخراً عن وقته ، ولو بكروا فيه لسبقوا البرتقاليين إلى المحيط الهندى . مثل ذلك يقال عن فشلهم فى الوصول فى الوقت المناسب لما وراء النهر ، وعن عدم انتفاعهم من ضعف إمارة موسكو لتثبيت أقدامهم فى المناطق شمالى البحر الأسود . ولم تحاول الدولة العثمانية — فيما نعلم — أن تنتفع من امتلاكها أقصر الطرق بين الشرق وأوروبا للمشاركة فى الحركة التجارية الكبيرة ، ولكنها على العكس كانت تعمل على أن يكفى العالم العثمانى نفسه بنفسه ، وأن يقل الاتصال بينه و بين بقية الدنيا بقدر الإمكان . و إذا بحثنا عن سر رضا العثمانيين عن أنفسهم واطمئنانهم إلى ما هم عليه نجده فى

نجاحهم الباهر فى إنشاء أداة قوية للحكم والحرب ، بهذه الأداة استطاعوا أن ينشئوا ملكا عريضاً وأن يحافظوا عليه قروناً عديدة وأن يقودوا — كما يقود الراعى قطيعه — أمماً وأقواماً وقبائل من سلالات بشرية مختلفة وعلى أديان ومذاهب متعادية ، وعلى درجات متفاوتة من الثقافة نحو الطاعة والانقياد. حقيقةً إنه مما سهل على السلطان العثمانى وأعوانه قيادة رعاياه أن هؤلاء الرعايا كانوا عند دخولهم فى طاعة السلطان على نوع من الإعياء نتيجةً للاضطراب الذى ساد أقطار الشرقين الأدنى والمتوسط على أثر انهيار الدولة العباسية ودولة الروم الشرقية . ولكن براعة القيادة العثمانية كانت أيضاً حقيقة ينبغى التسليم بها . والظاهر أن مشقات الحرب والحكم استنفذت من السلاطين كل جهدهم . وأنهم خشوا عواقب التغيير والتعديل ، فأوصدوا الأبواب دون كل فكرة سياسية اجتماعية جديدة ولم يتيحوا لرعاياهم العديدين المختلفين فرصة تنظيم علاقاتهم المختلفة فيما بينهم وفيما بينهم و بين دولتهم على غير ماعرفوا من المبادىء ، فضاعت عليهم بذلك الإفادة مما كان لهذا الملك من موقع جغرافى فريد فى نوعه ومن ميزات اشتماله على أمم لها ما لها من نصيب وافر فى تقدم الإنسانية .

***

وفى الأرض الأوروبية من العالم العثمانى ولد ونشأ محمد على .

وقد نقل الترك الإسلام إلى أوروبا الجنوبية الشرقية كما نقله العرب والبربر إلى أوروبا الجنوبية الغربية وإلى صقلية وجنوبى إيطاليا ، وانتشر الإسلام فى البلقان بين بعض أصحاب البلاد الأصليين من الألبانيين والصرب والبلغار واليونان ، كما حل فى البلقان أيضا جماعات من الترك استقرت فى الإقطاعات الحربية وفى المدن المختلفة جنداً وحكاما . وكان مسلمو البلقان ومسلمو الأناضول أكثر رعايا السلطان مساهمة فى حكومة الدولة وحروبها . كما أن الحياة الدينية الإسلامية فى الجزيرتين البلقانية والأناضولية قد اتسمت بسمات خاصة تجعلها مختلفة عن الحياة الدينية فى العالم العثمانى العربى فى روحها وفيما تتجلى فيه الروح الدينية من مظاهر . وقد شارك مسلمو البلقان فى إعزاز الإسلام بسيوفهم ودمائهم ، كما كان الكثير منهم مثالا حسنا للتقوى الشخصية والتمسك المطمئن بأوامر الدين ونواهيه : كل ذلك هادئ بسيط لا يتطرق إليه التحليل العقلى ولا يهيجه الهيام التصوفى ، يميل للاعتدال والاتزان ، ويستنكر الاندفاع والانزلاق من جانب الأفراد ومن جانب الجماعات، وينظر للمسائل بعين الحاكم المسئول الذى يخشى ما قد يجره الحماس أو الشذوذ من إثارة الحزازات ، أو « يخدش الأذهان » فى اصطلاح إدارة الأمن العام العثمانية .

وقد اختلف مسلمو البلقان فيما بينهم تبعا لاختلاف بيئاتهم ، فمنهم

الألبانيون ، رجال حرب وعصابات تنظمهم قبائلهم و يقودهم رؤساؤهم إما فى خدمة الدولة أو فى خدمة أنفسهم . ومنهم أصحاب الأرض وفلاحوها فى بعض الأراضى البلغارية والصربية والمقدونية واليونانية . كما أن منهم سكان المدن المختلفة جنوداً وحكاما وصناعا وتجاراً .

فى إحدى تلك المدن الإسلامية البلقانية ، فى مدينة قَوَله — وهى مدينة بحرية صغيرة ذات أسوار — وُلد محمد على ، وتاريخ مولده على المشهور سنة ١١٨٣ الهجرية (١٧٦٩ الميلادية) ، وهو تركى عثمانى مسلم ، لايمت للألبانيين ولا لصقالبة مقدونيا ويونانها بسبب ولا نسب . والثابت أن أباه « ابراهيم أغا » كان على رأس كتيبة من رجال الحفظ فى المدينة ، وأنه مات وابنه لا يزال صغيراً ، وأن والى المدينة كفل محمد على بعد موت أبيه . ونشأ محمد على نشأة عملية صرفة : تعلم أصول دينه ، وركوب الخيل ، واستعمال السلاح ، ولما ترعرع كان يشترك فى التجريدات التى توجهها حكومة المدينة لتعقب قاطعى الطريق ، أو لتحصيل أموال الدولة . وقد تولى قيادة بعض هذه التجريدات ، وأظهر فهما لفن المباغتة ، وإدراكا لصفات الرياسة ، وقوة قلب ، وقوة احتمال بدنى يسترعى النظر . ولما بلغ الثامنة عشرة من عمره ، تزوج بسيدة من قريبات الوالى ورزقه الله منها بخمسة من أبنائه و بناته . ويقال إنه عمل بعد زواجه فى تجارة الدخان . (والأرض حول قولة تنتج

أفضل أنواع الدخان التركى) . تلك بعض حقائق حياة محمد على فى قولة ، وكانت حياة مرح ونشاط ومغامرات وسعادة . وكان محمد على — العاهل العظيم — كثير الحنين إلى سنوات الطفولة والشباب ، وكان كثير الإشارة فى أحاديثه إلى بعض وقائع تلك الأيام ، أيام الحرية والبساطة والمغامرات . وقد زار — كما نعلم — عند اقتراب النهاية معالم صباه فى قوله ، وأغدق على أهلها وأنشأ فيها منشئات خيرية وحبس عليها مالا .

وشاء القدر أن يخرج محمد على من وطنه الأول فى قوله إلى ميدان خليق بالأبطال ، إلى مصر ، وأن يدخلها فى ساعة هى أيضاً خليقة بالبطولة .



وكان الآذن بذلك الخروج نزول جيش فرنسى يقوده الجنرال بونابرت بأرض مصر فى صيف سنة ١٧٩٨ ، وتصميم الدولة العثمانية على إجلائهم عنها.

ولم يكن ذلك الغزو أول إغارة للفرنسيين عليها . فقد حاولوا فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر امتلاكها ، وتلاقت صفوة فرسانهم بمماليك مصر فى أكثر من موقعة .

ولكن شتان ما بين مصر بيبرس ومصر مراد وابراهيم ، وشتان ما بين فرنسيي الملك القديس لويس وفرنسيي الثورة الفرنسية وبونابرت !

مصر بيبرس محور ذلك العالم العربى الذى اكتسب مقوماته وانفرد بشخصيته على أثر انهيار الخلافة العباسية . وهو اجتماع يتركب من طوائف وجماعات لها شخصيتها وقانونها وعرفها ووظيفتها ، فمن أصحاب السيوف الى أصحاب الأقلام ، ومن أهل الفلاحة للأصناف (أصحاب الصناعات) ، ومن أرباب السجاجيد الى هيئات التدريس وهلم جراً . ويكتسب ذلك الاجتماع الصاخب حيويته من حكم الجماعات نفسها بنفسها ، كما يكتسب لوناً من التنسيق

والانسجام من شخصية السلطان ، يدفع الناس بعضهم ببعض ويحاول أن يخضع الأهواء والمصالح لجهود عامة فى تحقيق مُثل عليا تهم الناس جميعا .

ولكن كانت آفة ذلك الاجتماع ما صحبه من سرف وتبديد كان من شأنهما على توالى الزمن وضع أعباء على الطوائف المنتجة من أهل الفلاحة والصناعة والتجارة ، أنهكت قواها الحسية والمعنوية ، وكانت آفته الأخرى من أول الأمر انصراف الناس نحو شؤونهم الخاصة بأشخاصهم وجماعاتهم وابتعادهم عن الشؤون العامة واعتبارهم إياها « سياسة عليا » كما نقول الآن ، هى مما ينبغى النظر فيه للسلطان والأمراء ، وليست مما ينبغى للرعية . وقد وجدوا فى تعليم أئمتهم ما يبرر إيثارهم العافية . هذا حجة الإسلام نفسه « الإمام الغزالى » يقول فى رده المشهود على الباطنية : « إنا لسنا نقدم إلا من قدمه الله تعالى ، فان الإمامة عندنا تنعقد بالشوكة ، والشوكة تقوم بالمبايعة ، والمبايعة لا تحصل إلا بصرف الله تعالى القلوب قهراً إلى الطاعة والموالاة ، وهذا لا يقدر عليه البشر ، ويدلك عليه أنه لو أجمع خلق كثير لا يحصى عددهم على أن يصرفوا وجوه الخلق عن الموالاة للامامة العباسية عموماً وعن المشايعة للدولة المستظهرية أيدها الله على الدوام خصوصاً لأفنوا أعمارهم فى الحيل والوسائل وتهيئة الأسباب والوصائل ولم يحصلوا بالآخرة إلا على الخيبة والحرمان » . وهاك فى موضع آخر من الرسالة نفسها وصف الإمام لاغتصاب الترك سلطان الخلافة ،

قال : « قد سخر الله رجال العالم وأبطالهم لموالاة هـذه الحضرة وطاعتها حتى تبددوا فى أقطار الدنيا كما نشاهد ونرى » . إن ثمن الحرية — كما يقول الإنجليز — هو الكدح والدأب والمراقبة . ولما كانوا يكرهون النصَب أكثر مما يحبون الحرية ، فقد عاشوا يستبد بأمرهم كل ذى همة وعزيمة .

وبينما كان العالم العربى على هذه الحالة ، حدث تحول التجارة الكبرى إلى الطرق البحرية ، كما حدث أيضا انقسام العالم الإيرانى على نفسه واستيلاء الدولة العثمانية على مصر وسوريا والجزيرة العربية والعراق والمغرب . والأمران لهما أسوأ الآثار فى الأقطار العربية وأهليها ، فالأول أدى إلى نقصان الموارد . وأسوأ من هذا : أدى إلى ضيق الأفق (وهو شر من ضيق ذات اليد) ، إلى اعتزال الغير ، إلى الركود . أما الثانى ، فإن أهل مصر وسائر العرب لم يجدوا فى الملك العثمانى ما يعوضهم عما فاتهم : السلطان المستقل والمساهمة فى الحياة الاقتصادية العامة . فلم يفتح لهم هذا الملك بابا لأى جديد نظير ما أضافه الفتح العثمانى من أعباء إلى أعبائهم السابقة ، وإن شقاء أهل الأقطار العربية بعد ذلك الفتح لا يرجع إلى أن سلاطين الدولة وأمراءها لم يرغبوا رغبة صادقة فى إحقاق الحق وفعل الخير وتثبيت العدل . وهذا مؤرخ النظم العثمانية فى مصر (وهو حسين أفندى من رجال الروزنامة ، وقد كتب فى أثناء الاحتلال الفرنسى لمصر) يقول عند ما سئل عن انتفاع السلطان بملك مصر : إن هذه

المملكة جميعها ملكه وأنه لاينظر إلى الانتفاع منها ، بل رتب مصرفها على قدر جباياتها ، وقرر أن ما فاض من الجباية يبقى لينفق منه فى عمارتها وما ينعم به على الناس . إنما يرجع سوء الحال إلى الركود وانعدام الحوافز ، وهما مما اقتضته طبيعة الحكم العثمانى . هذا إلى ما جره تراخى قبضة الحكومة السلطانية من نمو العصبيات المختلفة فى مصر — وقد عاثت هذه العصبيات فى البلاد فساداً ، وزادت فى فقر الأهلين ، ونزلت بالمستويات الثقافية والفنية والمعنوية إلى أضعف ما عرفت مصر فى تاريخها الطويل .

ولم تكن تلك العصبيات مما قصد السلطان سليم إلى خلقه بعد أن فتح مصر كما يتوهم البعض عند ما يزعمون أن ذلك السلطان أنشأ هيئة تسمى هيئة المماليك توازن باشا مصر العثمانى من جهة ، والحامية العثمانية من جهة أخرى . ولعل من يزعم ذلك اختلط عليه أمر عفو السلطان وإبقائه على بقايا مماليك السلطنة المصرية ، وظن أن السلطان سليما وضع بذلك أساس هيئة المماليك . والواقع إن النظم العثمانية لا تعرف شيئا عن هذا ، إنما تعرف أن اختلال أمر الجند العثمانى أتاح لكل من يملك مالا أن يجمع حوله عصابة من رجال الحرب ، ولم يكونوا دائما مماليك يشتريهم بماله ، بل ربما كان أكثرهم من مرتزقة بربر المغرب أو بدو الصحراء أو السودان أو اليونان أو البشناق وما إلى ذلك . كما أن « المملوكية » لم تكن خاصة بالأمراء وعصاباتهم

فهى سارية أيضا على رجال المناصب الحربية والإدارية الذين احتفظت السلطنة بحق إرسالهم من القسطنطينية نفسها . ويماثل هذا النوع من العصبيات العصبيات العربية القبلية المنبعثة فى الصعيد والدلتا . وقد توهم الأستاذ الشيخ محمد عبده فى مقالة ظالمة عن محمد على نشرها الشيخ فى مجلة المنار فى سنة ١٩٠٢ وهى مقالة سياسية صرفة يود كل مقدر له أن لو لم يخطها . توهم الأستاذ أن العصبيات السائدة فى مصر عند الاحتلال الفرنسى تقابل بالضبط أمراء الاقطاعات الأوروبية ، وأن الأمراء المصريين اضطروا إلى أن يتخذوا من الأهلين أنصاراً ، وأن ذلك « أحدث بطبعه فى النفوس شمما وفى العزائم قوة وأكسب القوى البدنية والمعنوية حياة حقيقية مهما احتقرت نوعها ، فكانت العناصر جميعها فى استعداد لأن يتكون منها جسم حى واحد يحفظ كونه ، ويعرّف العالم بمكانته » . لولا محمد على ! وهذا كله لا أصل له ، لا فى أوربا ولا فى مصر . وقد غفل الأستاذ عن حقيقة مهمة : هى أن فعال تلك العصابات وفسادها فى الأرض وقلة حيلتها فى الحرب الجدية ، هى التى أغرت الفرنسيين بغزو مصر فى ١٧٩٨ ، وأن الذى أخرج الفرنسيين من مصر لم تكن العصابات بل الأسطول الانجليزى والجيش الانجليزى . وأن الذى خلق من مصر الجسم الحى هو محمد على ، وأن مصر محمد على — لا مصر أبى الذهب ومراد وابراهيم والشيخ همام والشيخ سويلم بن حبيب — هى التى بطل التفكير الأوروبى

فى امتلا كها بل وفى استغلالها فى ظلال السلم !

* * *

اصطدم أمراء مصر فى صيف ١٧٩٨ بغربيين غير الغربيين الذين عرفهم السلاطين أيام الحروب الصليبية . ففى القرون الخمسة التالية لتلك الحروب تحول فارس العصور الوسطى كما عرفه سان لويس و بيبرس إلى الرجل الغربى الذى عرفه مراد والألفى والبرديسى فى ١٧٩٨ . خمسة قرون زال فيها النظام الإقطاعى وما ترتب عليه من طرق الحكم والحرب وعلاقات طبقات الأمة بعضها ببعض . خمسة قرون رأت انفصام وحدة الغرب الدينية والسياسية وظهور مناهج العلم الحديثة وطرق التنظيم السياسى والاقتصادى الجديدة . ولم يبلغ أهل مصر عن انقلابات الغرب إلا أضعف الأنباء . ولكن سرعان ما رأى الأمراء أن لا أساس لما زعموه « من أنه إذا جاءت جميع الإفرنج لا يقفون فى مقابلتهم وأنهم يدوسونهم بخيولهم » . وتمكن الفرنسيون من احتلال مصر . وقد حكم الفرنسيون مصر مدة تزيد قليلا على ثلاثة أعوام . وقد تخللت هذه المدة محاولة من جانبهم لفتح الولايات السورية . وضيق عليهم أثناءها حصار بحرى انجليزى . وقام المصريون ضدهم كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلا . وأباد منهم الطاعون وغيره من الأمراض الوبائية عدداً لا يستهان به . وظل مراد ومماليكه ومن انضم إليه من عرب مصر والجزيرة شهوراً عديدة

ينازعونهم ملك الصعيد شبراً شبراً . وأخذت تبطل التجارة البحرية ويقل ورود قوافل دارفور وسنار وفزان و برقة وغيرهما من بلاد الغرب . ولم تطب للفرنسيين الإقامة بمصر فقد وجدوها دون ما توقعوا وشق عليهم البعد عن وطنهم و بخاصة بعد ما بلغهم من تألب الدول الأورو بية من جديد ضد فرنسا و إرغامها على التخلي عن فتوحها فى إيطاليا وغيرها . وحتى مصر نفسها عرفوا معرفة أ كيدة أن السلطان قد اعتزم ألا يتخلى عنها ، وأرسل نحوها من ناحيتى البحر والشام جموعا من جنده قد لا تكون قيمتها الحر بية مما يأبه له الغر بيون ، ولكنها — ولا بد — لها مع الزمن أثر .

لا بد من تذكر هذه الظروف عند الحكم على الاحتلال الفرنسى . ولا بد إذن من الفصل بين أمرين مختلفين تماما : الحكم الفرنسى كما كان ، والحكم الفرنسى كما يمكن أن يكون لو خلص مما انتابه من ظروف الحرب والفتن ، واتسع له الزمن ليجرى على أسس الاستعمار الحديث .

ولا يمكن الشك فى أن الفرنسيين لو خلص لهم ملك مصر لحكموها كما ينتظر من حكومة جمهورية قائمة على قواعد الثورة الفرنسية أتيح لها فى عصر بدأ فيه الانقلاب الاقتصادى الكبير أن تحكم قطراً زراعيا خصبا ذا مركز جغرافى فذ كوادى النيل وأمة عر بية إسلامية ذات تاريخ مفعم بعبر

الدهر كالأمة المصرية . لو خلص لهم حكم مصر لبذلوا جهداً كبيراً فى تنمية الموارد بتنظيم الرى وضبط النيل . وقد كتب بونابرت فى مذكراته فصلا رائعاً عن ضبط النيل بإنشاء قناطر على فرعيه عند رأس الدلتا . ولو دامت مدتهم لعملوا كل ما يستطيعون للاستفادة من مركز مصر الجغرافى ، ولوصلوا بين البحرين الأحمر والمتوسط . واستعمار مصر كان لا بد له أن يؤدى إلى اتساع النفوذ الفرنسى على ساحلى البحر الأحمر و إلى ما وراء سيناء من ناحية فلسطين والشام ، وأن يؤدى أيضاً إلى التقدم نحو منابع النيل ، وجعل مصر المدخل والمخرج لتلك الأرجاء الأفريقية الواسعة وحل اللغز الجغرافى القديم : أين ينبع النيل ؟ وقد سجل التاريخ تحقيق الكثير من هذا على يد محمد على وخلفائه مما يدل على أن الكثير من خطط الحكومات إنما هى مما يمليه الواقع الجغرافى و يكرره التاريخ فى أدواره المتباينة .

ولو دام الاحتلال الفرنسى لسلك نحو المصريين مسلكا يكون من أثره تحسين كثير من أحوالهم ثم يعمد بعد هذا التحسين إلى أبطال النمو ، أو إلى إبطاله فى بعض النواحى وتوجيهه فى الاتجاه الذى يريد . ولم يكن بد من اهتمام الفرنسيين بهذا التحسين الأبتر بحكم الإنسانية المشتركة و بحكم منفعتهم : يُقَاوم الأوبئة بإنشاء المستشفيات وما تستلزمه من مدارس الطب والمحاجر الصحية حفظاً للقوى العاملة فى الإنتاج الزراعى الذى يغذى الخزانة العامة

ويمون التجارة ، ومنعاً لانتقال المرض إلى الفرنسيين، يصلح الأداة الحكومية وينوع الإدارات صيانة للأمن وضبطاً للأموال العامة . ويستلزم هذا إصلاح نظام الضرائب والجباية ، ويتبعه إلغاء الالتزام واستقرار ملكية الزارع للأرض . يفتح الأبواب لرؤوس الأموال الفرنسية ولنظم التجارة والمعاملات الغربية . ويؤدى هذا لتنظيم القضاء على أسس غربية ولدخول القوانين الغربية ، ويعنى بإعداد طائفة من أبناء البلاد تسد حاجة الإدارة من صغار الموظفين . ولو دام الاحتلال الفرنسى لاعتمد بعض الاعتماد فى الدفاع عن البلاد على جيش وطنى من أبنائها .

ولو دام الاحتلال الفرنسى لاحتاط أشد الحيطة فى كل ماله علاقة بالدين من المسائل الاجتماعية وموضوعات البحث العلمى . فالحاكم الغربى يحب أن تكون قواعد الإنتاج المادى غربية صرفة ، لأن هذه القواعد تزيد الإنتاج والزيادة مما يهمه . ولكنه يكره من المحكومين الشرقيين الانقلاب الاجتماعى والبحث العلمى الحر ، وذلك لأسباب : منها حرصه على أن لا يظهر للعامة فى مظهر الهادم للعادات المشجع على التحرر من قواعد الدين ، ومنها ظنه أن تلك الانقلابات لا بد وأن تؤدى فى النهاية إلى الرغبة فى الاستقلال ، ومنها الميل إلى المحافظة على المظاهر الشرقية من قبيل الاحتفاظ باللطائف والتحف . أما عن نظام الحكم فالمنتظر من الاحتلال الفرنسى لو أن أيامه دامت أن يبقى

حكم القرى على ما عرفته مصر فى عصورها المختلفة فى أيدى العمد والمشايخ ، وأن يعهد لفرنسيين فى إدارة الأقاليم ، وأن تسود المركزية الشديدة ، وأن يبقى الفرنسيون الدواوين التى أنشأها فعلا بونابرت ، ولم يرم بها إلى خلق النظام البرلمانى كما توهم البعض فبونابرت لم يكن ممن يعجبون به أو يرتضيه لفرنسا دع عنك مصر ، بل رمى بها إلى إنشاء وسائل تمكنه من الاتصال بأعيان المصريين وتفهم ما يجرى فى أنفسهم وتفهيمهم حقيقة مشروعاته ونواياه حتى لا يبقى مجال لدس الدساسين وسوء الفهم .

هـذا بعض ما نتصوره عن تطور الحكم الفرنسى فى مصر لو استقام للفرنسيين أمرها ، وليس هـذا التصور مما لا يقوم على أساس من الواقع ، فأكثره مستمد مما كتبه بونابرت وغيره عن نواياهم ، ومما شرعوا فى تحقيقه فعلا ، ومما رأيناه من طرق الحكم الفرنسى فى غير مصر من الأقطار الإسلامية ، وليس هذا التصور مما يخلو من الفائدة التاريخية ، فمن النافع حقاً أن نضع فى كفتى الموازنة معالجة الحاكم الفرنسى لمسائل مصر الداخلية والخارجية ، ومعالجة الحاكم العثمانى المسلم محمد على لنفس المسائل .

ولكن الزمن لم يتسع للفرنسيين لتحقيق ما كانوا يأملون ، ووجد القواد الثلاثة الذين تعاقبوا على حكم مصر — بونابرت وكليبر ومينو — أنفسهم مضطرين لتوجيه كل جهدهم للتغلب على الأخطار الداخلية والخارجية المحدقة

بجيشهم وحكمهم ، ولم يكن ما قام به أولهم بونابرت وثالثهم مينو من التجارب الإدارية الأداة الحقيقية لحكم البلاد ، ولم تتغير فى أيامهم كلها طرق الجباية ولا الضرائب ولا العمال ، بل ظلت كما كانت قبل قدومهم .

ولذلك لم تكن الأعوام الثلاثة التى قضاها الفرنسيون فى حكم مصر عهداً سعيداً لسكانها . حقيقة أن المصريين اعتادوا قبل قدومهم الانقلابات والاضطراب : اعتادها أهل الريف فى بعض المناطق وأهل الحواضر ، وعرفها بصفة خاصة أهل القاهرة . وكانت الانقلابات التى عرفوها مما يصحبه الشىء الكثير من اختلال الأمن وضروب العنف والتعسف وإعادة الطلب عليهم فيما أدوه من الضرائب والمغارم . إلا أن هذه الانقلابات كلها كانت على نمط واحد . لا يأتى واحد منها بجديد ولا يصطدم بمألوف لديهم : فمثلا يتغلب على بك الكبير على خصومه ويحكم البلاد كما حكمها خصومه ، ثم يتغلب عليه أبو الذهب ويحكم كما حكم علىّ وهكذا دواليك . ولم يكن للمصريين من نصيب فى هذه الانقلابات إلاّ عمال الادارة المالية من الأقباط ورؤساء العصابات العربية والشيوخ من العلماء : فالفريق الأول بحكم اضطرار الأمراء جميعاً لاستخدامه ، يعمل للمنتصرين كما عمل للمنهزمين . ورؤساء العربان بسبب قوتهم الحربية قد يرجحون كفة طائفة من الأمراء على كفة خصومها والشيوخ العلماء بحكم تصدرهم ونفوذهم فى الناس وتحلى بعضهم بصفات الفضل

والاعتدال . يلجأ إليهم الناس للوساطة فى رفع الحيف إذا ضاقوا به ذرعاً . وقد يحتكم إليهم المتخاصمون من الأمراء . وكان تدخل الشيوخ عادة لرفع الضيم وإحلال الوئام محل الخصام أو للتخفيف من عنف الانقلابات .

أما الحكم الفرنسى فكان انقلاباً من نوع لم يعرفه المصريون . إذ لما زال حكم مراد وإبراهيم حلّ محلهما بونابرت ولم يكن مسلماً ولا عثمانياً . كذلك ترك الباشا العثمانى مصر عند قدوم الفرنسيين ، وزال بغيابه مظهر التبعية للسلطان خليفة المسلمين وسمع المصريون عن تبعية بلادهم لدولة غربية فرنجية سُمِّى لهم نظامها السياسى بأسماء شتى لاتدلهم تجاربهم على معانيها .. فنشر عليهم منشور « من طرف الفرنساوية المبنى على أساس الحرية والتسوية » وأُرِّخت لهم الحوادث بشهور غريبة من سنة تبدأ « من انتشار الجمهور الفرنساوى » . وكانت للفرنسيين طرقهم فى مخالطة النساء ، وكانت هذه الطرق مما كرهته الخاصة كرهاً شديداً ، وأدى انتشار العسكر فى أنحاء المدن والأقاليم ، وتشتت شمل أسرات الأمراء وانطلاق جواريهم عقب تركهم القاهرة الى ضروب غير مألوفة من الفساد والرذيلة . وفى أيام الاحتلال الفرنسى حَرَّر غير المسلمين من وطنيين وأجانب أنفسهم من قيود مختلفة كان المسلمون إذ ذاك يعدونها شرطا من شروط بقاء الاسلام . وهذا التحرر كان مما يقتضيه حكم غربى جمهورى شعاره المساواة والحرية الدينية . هذا الى حاجة الاحتلال

الفرنسى لغير المسلمين : لأموالهم ودرايتهم بأحوال البلاد ونظمها وعادات أهلها ولا مكان الوثوق بهم بفضل اتفاق المنافع .

ولم يكن للحكم الفرنسى فى مدته القصيرة ، وفى ظروف الحرب والفتن الملابسة له ، من المـآثر ما يحمل الخاصة والعامة من أهل مصر على الاغضاء عما صحبه من الانقلاب الاجتماعى . فقد كان حكماً عسكرياً شديداً عنيفاً . ولم يكن الاصلاح الذى فكر فيه الفرنسيون ، وما استحدثوه من الدواوين وغيرها ، والبحث العلمى الذى شرعوا فى إقامة قواعده مما يجتذب إليهم المحكومين إلا بعد زمان طويل . ذلك لأن النظم الحكومية التى اعتادها المصريون وغيرهم إذ ذاك كانت ترمى لأغراض ثلاثة أساسية : جمع الأموال المفروضة ، والأيدى العاملة اللازمة لصيانة الأعمال العامة ، واستتباب الأمن . وفيما عدا هذه الأمور الثلاثة لا تتدخل الحكومة فى أحوال الرعية ؛ بل تدع كل ما يتعلق من هذه الأحوال بأغراضها تنظمه الجماعات أو لا تنظمه كما جرت به العادات . وإذا شئنا إجمال وصف ما اختص به نظام الحكم القائم قبل الاحتلال الفرنسى قلنا أنه يمتاز بقلة التدخل الحكومى كما نفهمه الآن وبالعنف والتعسف . ويجب ألاّ يحملنا ما نراه من جنوح الحكام لهذا العنف والتعسف إلى تصور نظم الحكم على غير ما صورناها من ترك الرعية وشأنها فى كل ما يتعلق بأغراض الحكومة الأساسية . ويجب كذلك ألاّ

يحملنا ما نسمع عنه من الظلم على الظن بأنه لم تكن أمام المحكومين وسائل مختلفة لتجنبه أو لتخفيفه ، فان ارتباك الادارة الذى نجم عن الانقلابات المتتابعة وسوء ذمة العمال وفوضى السجلات وما الى ذلك فتح للرعية أبواب الخلاص من الفرض شرعية وغير شرعية .

فلا ينبغى إذن أن ننتظر أن يرحب المصريون فى سنة ١٧٩٨ بالتدخل الحكومى وبما يصحبه من النظم الدقيقة ، ولا أن يعدوها — كما نعدها الآن — ضماناً لحقوقهم ، فكرهوا ضبط الدفاتر واعتبروه اشتطاطاً فى الطلب ، ولم يروا فيما اتخذته الحكومة من الوسائل لمنع الأمراض إلا استبداداً لا يطاق وفضولاً لا يفهم .

كره المصريون الحكم الفرنسى وقاوموه ، ثار أهل القاهرة ثورتين عنيفتين ، وقام الفلاحون فى الريف كلما أُتيحت لهم فرصة ، وقد ذكرنا من الأسباب ما يكفى لتفسير هذا الكره دون أن نلجأ إلى تعليله بانتحال تعبيرات من استعمال أيامنا . والتاريخ الصحيح لا يجد فى الفتن الشعبية بالناهرة والأقاليم إلا باعثاً إيجابيًّا واحداً : هو العودة لما ألفه الناس . إن مصر أكرم على بنيها من أن يلتمسوا سنداً لحقوقها فى « الدفاتر القديمة » .

***

وابتهج أهل مصر لما أخرج العثمانيون والانجليز الجيوش الفرنسية من

بلادهم . وسمى الجبرتى مؤلفه فى حوادث الاحتلال الفرنسى وما سبقه : « مظهر التقديس ، بذهاب دولة الفرنسيس » . بل وسجل اعتقاده : « وإذا تأمل العاقل فى هذه القضية يرى فيها أعظم الاعتبارات والكرامة لدين الاسلام حيث سخر الطائفة الذين هم أعداء للملة هذه [أى الانجليز] لدفع تلك الطائفة [أى الفرنسيين] ، ومساعدة المسلمين عليهم وذلك مصداق الحديث الشريف وقوله صلى الله عليه وسلم : إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ، فسبحان القادر الفعال . » .

ولكن عينى « الرجل الفاجر » (انجليزياً كان أو فرنسياً) انفتحتا واسعتين صوب مصر وما يجرى فى مصر ، فلن يكون الأمر بعد ١٧٩٨ ما كان قبلها .

سلطان سليم وبداية الاصلاح

٣

تَسَلّم مصر من الفرنسيين ممثّلاَ الدولة الصدر الأعظم يوسف ضيا والقبطان باشا حسين ، وسلطان الزمان (على حـد تعبير الوقت) سليم الثالث . وهو السلطان الذى بدأ خطة الاصلاح التى سار عليهـا خلفاؤه سلاطين القرن التاسع عشر : محمود وعبد المجيد وعبد العزيز وعبد الحميد . ومحور الإصلاح عندهم إنشاء قوة عسكرية برية بحرية نظامية مدربة على نمط الجيوش الأوروبية . وهذه الثورة يستخدمونها فى غرضين : فى دفع الاعتداء الخارجى وفى استرداد حقوق السلطان من مغتصبيها أى فى إقامة الحكومة المركزية المطلقة .

وها هى مصر شاءت العناية الإلهيـة أن تعود لصاحبها بعد أن قام الفرنسيون بعمل نافع : زحزحوا الأمراء وشردوهم وانتزعوا ما كان فى أيديهم وفتكوا بالـكثير منهم . أفيعقل بعد ذلك ألاّ يكمل الوزيران العثمانيان ما بدأه بونابرت باقصاء الأمراء البارزين عن مصر ؟ وبذلك يخلص للسلطان ملك

مصر . وتكون قصتها بعد ذلك قصة غيرها من الولايات التى خلص ملكها للسلطان فى القرن التاسع عشر إلى أن يأتى اليوم الموعود : يوم انحلال الملك العثمانى .

وكاد تنفيذ تلك الخطة أن يتم لو لا تدخل السلطات العسكرية الانجليزية (ولم يكن الجيش الانجليزى قد غادر مصر بعد) ، وقد تدخلت تلك السلطات وأرغمت ممثلى السلطان على إطلاق سراح الأمراء . وكان تدخلها لأسباب : أحدها الاشمئزاز من عنصرى المكيدة والغدر اللذين قام عليهما القبض على الأمراء وثانيهما الاعتقاد الراسخ بأن القوات العسكرية العثمانية سواء منها الآتية من الولايات الأسيوية أو الآتية من الولايات الأوروبية لا تصلح لشىء ما ، بل إن عدمها خير من وجودها . فما هى إلا شراذم من النهابيين الهمج . وان الدفاع عن مصر إذا ما حاول بونابرت إعادة الكرة عليها يقتضى إعادة الأمراء ـ وقد أعجب القواد الانجليز مظهرهم وفروسيتهم ـ إلى ما كانوا عليه ، وثالثها وعد سبق أن أعطاه القائد الانجليزى أثناء الأعمال الحربية ضد الجيش الفرنسى للأمراء بأن انضمامهم للحليفتين انجلترة والدولة لن يضيرهم فى شىء بل على العكس يضمن لهم حقوقهم بعد الانتهاء من الحرب وقد توهم الانجليز إذ ذاك أن نظام الأمراء وقواتهم الخاصة عنصر أصيل فى الحكومة المصرية ، وما دروا أنه ليس من جوهرها فى شىء ، وأنه يكفى جداً لاجتثاثه من جذوره قطع التجارة فى الرقيق الأبيض . وأن كل مشكلة

الأمراء فى مصر لم تكن البحث عن اتخاذهم أساساً لنظام حكومى مصرى جديد كما توهم الانجليز ، بل تنحصر فى تدبير أمر أشخاص بالذات مدى أعمارهم الطبيعية ، وهذا التدبير لا يستلزم أكثر من توفير العيش الهنئ لمن يريده من الأمراء (وأكثرهم لا يطلب القوة ولا يجمع الأتباع إلا لذلك) وفتح وظائف الجندية والإدارة لمن يريدها من تابعيهم والضرب على أيدى من يأبى الاستقرار منهم . ولو خلص الأمر لمحمد على فى السنوات الأولى من حكمه لتم حل المشكلة على هذا الوجه . ولكن جرى كل شىء على عكس ذلك تماماً . فبينما رجال الدولة يدركون حقيقة مركز الأمراء فيعملون على منع إرسال الغلمان لأسواق الرقيق فى القاهرة نراهم فى نفس الوقت يتعجلون حل المشكلة دفعة واحدة بالقبض على الأمراء لاقصائهم عن مصر ، ولما أخفقوا فى ذلك لتدخل السلطات الانجليزية عجزت القوات العسكرية العثمانية الباقية فى مصر عن إخضاعهم ، فكانت الحوادث الممهدة لبلوغ محمد على باشوية مصر .

قدم محمد على لمصر مع القوة العثمانية التى جمعت فى تركية أوروبا ، وقد اصطلح على تسميتها بالقوة الألبانية لأن أكثر رجالها كان منهم . وخدم محمد على فى تلك القوة العثمانية الأوروبية وترقى سريعاً فى رتبها العسكرية ولكنه لم يكن منها ولا فيها فى أكثر من ذلك ، فلا هو ألبانى ولا ارتباط

وثيق بيننا وبينهم ، بل كان الارتباط الوثيق (قبل تولية محمد على و بعد توليته إلى أن تلاشى أمر القوة الألبانية تماماً) بين الألبانيين وزعمائهم الطبيعيين من رجال العشائر الألبانيـة ورؤساء العصابات فى بلادهم : أمثال طاهر باشا وحسن باشا وصالح قوچ ومن إليهم . وكان محمد على وحيداً فريداً فى أوانه . لم يصطنعه أمير ولا وزير بل ولا سلطان . ولم يقدمه سفير أو قنصل بل ولا امبراطور ، ولم يكن مخلوق حزب أو أداة جماعة :

نفس عصام سودت عصاما وعوّدته الكر والإقداما

وصيّرته ملكاً هماما

لم يدبر حوادث ارتقائه ولم يرتب فصولها ترتيب المؤلف القطع المسرحية ولم يُداهن ولم يتظاهر بما ليس فى نفسه ولا من طبعه . ولكنهم هم الذين يتجهون إليه ، هم الذين يرون فيه رجل الموقف . ولكنهم أيضاً إذا حدثتهم أنفسهم بأن يتخذوا منه وسيلة لغايات فى أنفسهم فسرعان ما تنكشف لهم الحقيقة وان ما حدثتهم به أنفسهم من استخدام مواهبه لأغراضهم كان وهما . فقد قَبِل محمد على إجماع الناس أو شبه إجماعهم عليه وتولى أمر الباشوية على مشقاتها وميزاتها ، وذاق حلو السلطة ومرها ولكن على أن يسير فيها على نهج من وضعه هو ، على أن يحمل كل مسئولياتها ، على أن لا تزيحه عنها قوة بشرية : «هاهنا ثبتت قدمى ، وهاهنا سأبقى !» .

***

كان أول ولاة مصر بعد جلاء الفرنسيين محمد خسرو باشا ، وأصله من مماليك القبطان باشا . وكان هذا أول عهده بالمناصب ، لم يصب بعد الشهرة التى اكتسبها فى خدمة الدولة ـ ولم يفهم بعد من فن التظيم العسكرى أكثر مع جمع « أنفار » من أخلاط الناس ووضع أبدانهم فى ثياب « مقمطة » تشبهاً بالجيش الفرنسى ومن فن الإدارة إلا قطع الرؤوس وما إليه من قواعد « البوليتيقا » . ولم يقو خسرو على إعادة تنظيم شئون الادارة المالية بعد الاضطراب والاختلال والحروب كما أنه لم يقو على إخضاع الأمراء وقد وضعوا أيديهم على الصعيد بعد أن أطلق الانجليز سراحهم . وعذره فى ذلك العجز أن ما تحت امرته من القوات العثمانية أسيوية أو أوروبية لا تملك فرساناً يستطيعون مقابلة الأمراء مقابلة النـد للند . فملك الأمراء الصعيد وتطرق نفوذهم للدلتا وأدى هذا الى نقصان موارد خسرو المالية نقصانا كبيراً كما أدى الى اختلال تموين أهل القاهرة . وكان من جراء ذلك أن اختل دفع مرتبات الجنود . فهاجوا وأنزلوا خسروا عن كرسيه ولكنه استطاع أن يهرب وأن يستقر فى دمياط مترقباً فرصة الرجوع . وتولى طاهر باشا كبير الألبانيين « قائمقامية » مصر انتظاراً لقرار الدولة .

وطاهر هذا أصله من قطاع الطريق فى بلاده ، وصفه الجبرتى بأنه كان

أسمر اللون نحيف البدن أسود اللحية قليل الكلام بالتركى فضلا عن العربى ويغلب عليه لغة الأرنؤودية وفيه هوس وانسلاب وميل للمسلوبين والمجاذيب والدراويش . ولم تطل مدته أكثر من ستة وعشرين يوماً فقد وثب عليه رجلان من الانكشارية وقطعا رأسه انتقاماً مما جرى لخسرو واحتجاجًا على محاباته أبناء جنسه فى أمر دفع المرتبات المتأخرة . إلا أن طاهر هذا أدرك فى مدته القصيرة — على الرغم من هوسه وانسلابه — أن لا بد للألبانيين من حلفاء اذا أرادوا الاحتفاظ بثمرة ثورتهم على خسرو ، فكاتب الأمراء فى الصعيد وأعلن استعداده لفتح أبواب العاصمة لهم ومقاسمتهم مغانم الحكم . وقد قبل الأمراء المحالفة ودخلوا القاهرة قبل أن يتمكن رجال خسرو من استرداد الباشوية له أو لعثمانى آخر من نوعه .

وفى أثناء مدة هذا التحالف بين الأمراء والألبانيين ، اكتفى هؤلاء بجمع كل ما يستطيعون اغتصابه من الأموال العامة والخاصة وتركوا للأولين أبهة السلطة ونكدها . وسرت نشوتها الى رأس كبيرهم عثمان البرديسى فتوهم عودة العصر الذهبى وصفاء الأيام . فتحرك ضد خسرو فى دمياط وحاصرها وعاد به أسيراً للقلعة ، ثم لما عينت الدولة والياً جديداً على مصر — هو على باشا الجزايرلى أو الطرابلسى (رجل قبيح السيرة من رجال المغرب العثمانى ، صديق قديم للأمراء) — استدرجه البرديسى نحو القاهرة وقتله فى الطريق ،

ثم كانت عودة الألفى ـ زميله ومنافسه فى الرياسة ـ من انجلترة وكان قد سافر إليها عند خروج الجيش الانجليزى أملاً فى وساطة الحكومة الانجليزية لدى الدولة لترضى عن الأمراء . وبدلاً من الاتحاد به قرر الغدر بأخيه . ونجا الألفى من الكمين الذى أرصده له البرديسى بشق الأنفس . وأضاف الى هذا كله الضغط الشديد على أهل القاهرة فقيرهم وغنيهم لأجل المال ـ ولما لم يبق له صديق تحرك الألبانيون ضده وأخرجوا الأمراء ورجالهم من القاهرة إخراجًا شنيعا .

وقد نبهنا الى أننا عند ما نقول «الألبانيون» لا يستدعى هذا «محمد على» بالمرة . فهم كما قدمنا لهم كيانهم ولهم رياستهم الخاصة بهم ، والواقع أنه فى كل هذه الحوادث يقف وحده ـ لا وقفة المتفرج أو غير المهتم ، على العكس له مكانته وله آراؤه ـ إنما نعنى أنه منفصل عن الجميع ظاهراً وباطنًا ، لا يحرك جماعة ولا تحركه جماعة ، وكان رأيه عند إخراج الأمراء من القاهرة إعادة الوالى الشرعى خسرو ورد الأمور الى نصابها . ولكن الألبانيين أبوا ذلك ـ وأخيراً أقاموا حاكم الاسكندرية من قبل الباب العالى خورشيد قائمقامًا الى أن تقضى حكومة الدولة فى الأمر .

وكانت صعوبات خورشيد هى بالضبط صعوبات سابقيه ، وحلوله هى بالضبط حلول سابقيه . صعوباته : ا كتساح الأمراء الصعيد وعجز رجاله

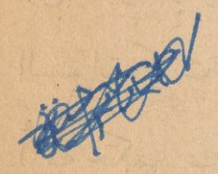
عن إخضاعهم ونقصان الموارد باستيلاء الأمراء على الصعيد وعبث الجنود وتمردهم واعتداؤهم على الأرواح والأموال ، أما حلوله : فالتجريدات السخيفة والمفاوضات الكيدية والدس والضغط على الرعية لأجل المال والاستعانة بأشقياء من أكراد أعالى سوريا يدعون « الدلاة » أو « الدلاتية » . كانوا شر من رأى أهل مصر . و إذا قلنا ذلك أمكننا تصور حتميقتهم . وقد أحس خورشيد بارتفاع شأن محمد على واتجاه الأنظار إليه فنال له من الباب العالى ولاية جدة ، وقبل محمد على الأمر جريًا على ما سار عليه . إلا أن الكوارث المتوالية أخرجت أهل القاهرة عن حد الاحتمال فالتفوا حول شيوخهم وأعيانهم و بخاصة نقيب الأشراف السيد عمر مكرم وانضموا الى طوائف من الجند وطالبوا بوضع حد لسوء الحال ، ثم انتهى الرؤساء إلى مطالبة الباشا باعتزال منصبه ، ولما رفض حاصروه فى القلعة وترامى الفريقان بالقنابل ، وقد اعتبر السيد عمر مكرم وأصحابه الباشا معزولاً بإرادة قادة الرأى – وفى يوم الاثنين ١٣ من صفر سنة ١٢٢٠ (١٣ من مايو سنة ١٨٠٥) توجهت الجموع « وذهبوا الى محمد على وقالوا له : إنا لا نريد هذا الباشا حاكما علينا ولا بد من عزله من الولاية، فقال : ومَن تريدونه يكون واليًا ؟ قالوا له : لا نرضى إلا بك وتكون واليًا علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير ؛ فامتنع

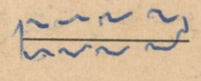
أولا ثم رضى ، وأحضروا له كركا وعليه قفطان وقام إليه السيد عمر والشيخ الشرقاوى فألبساه إياه وذلك وقت العصر ونادوا بذلك فى تلك الليلة فى المدينة » وكان هذا على الرغم من معارضة فريق الألبانيين الذين « يغرضون لصالح أغا قوچ وعمر أغا » – وفى ربيع الثانى سنة ١٢٢٠ (يوليه سنة ١٨٠٥) « وصل مرسوم الدولة ومضمونه الخطاب لمحمد على باشا والى جدة سابقا ووالى مصر حالا من ابتداء عشرين من ربيع الأول حيث رضى بذلك العلماء والرعيّة وان أحمد باشا خورشيد معزول عن مصر وأن يتوجه الى الاسكندرية بالاعزاز والاكرام حتى يأتيه الأمر بالتوجه إلى بعض الولايات » .

وهكذا بلغ محمد على باشوية مصر – ولا جديد فى هذه القصة ، فان مقدماتها ووقائعها تكاد تكون سنوية فى تاريخ مصر منذ الفتح العثمانى. والجديد تماما هو أن الذى تولى الباشوية كان محمد على ولم يكن غيره . هذا وحده هو وجه الأهمية فى الأمر كله . فقد أدرك محمد على منذ أيامه الأولى فى مصر انه لم يتول أمر باشوية عثمانية عادية ، بل جلس على عرش مملكة عظيمة كل ما حوله فيها يشهد بما كان لملوكها وسلاطينها ، وأن عناية الله سلمته حكم أمة واحدة يدرّ نيلها وأرضها الفيض العميم ، وان الميدان خليق بالأبطال ، كما أدرك بالفكر الثاقب الذى وهبه الله أن لا بد لحكم مصر من انتهاج مناهج جديدة وان طرق الباشوات والأمراء وإنفاقهم

العمر فى جمع المـال وبعثرته وتوطيدهم أقدامهم بصلم الأذان وخزم الأنوف وقطع الرؤوس لم تؤد إلا إلى الخراب الشامل ، فهدته مواهبه لسياسة من نوع آخر يحقق بها رجاء الناس فيه فيصون أرواحهم وأعراضهم وأموالهم و يرتقى بهم درجات إلى ما لم يكونوا يعهدون .

وكانت الساعة أيضا حقيقة بالبطولة : فقد فتحت الحوادث أعين السياسة الأوروبية لمصر ولغيرها من البلاد الاسلامية . ألم يسبق توليته نزول الفرنسيين بمصر ؟ ألم يكن إجلاؤهم عنهـا إلا بشق الأنفس وبفضل معاونة دولة أورو بية أخرى ؟ ألم تتداع القوة الإسلامية فى الهند نحو الانهيار النهائى ؟ ألا يحس كل عثمانى بضغط الدول الأوروبية على السلطنة العثمانية وتوغل الروسيين فى اتجاه فارس والامارات الإسلامية الأسيوية ؟ فالأمر إذن لا يحتمل التأجيل ، و إعزاز مصر والإسلام يتطلب العمل السريع ، الاصلاح الشامل ، القوة التى تصون الـكرامة : قوة الحديد والمال والعلم .





٤

جاشت فى صدر محمد على هـذه المعانى ومثيلاتها من أول الأمر . وجال بصره فى الميدان حوله فوجده ممتلئاً بأنقاض المـاضى ، فـكان لا بد له من شق طريقه بينها وحولها قبـل أن يستطيع أن يزيح الأنقاض و يمهد الأرض للبناء .

وقد ورث محمد على فيما ورث عن الماضى القريب والبعيد أن تكون مصر مما يهم بعض الدول امتلاكه ومما يهم البعض منع ذلك الامتلاك ـ وقد خفى ذلك الوضع المؤلم الجارح للكرامة فى السنوات الواقعـة بين جلاء الفرنسيين عن مصر وولاية محمـد على أمرها (أى بين ١٨٠١ و ١٨٠٥) ـ ففى تلك السنوات كانت وقائع الـكفاح بين فرنسا ـ وقد قبض الجنرال بونابرت على أزمة حكمها ـ وحلف أوروبى قوى يرمى الى نقض ما أبرمه بونابرت فى داخل فرنسا وخارجها . وانصرف جهد بونابرت كله إلى إفساد خطة أعدائه وتوطيد نظامه الجديد . وقد نجح فى ذلك نجاحاً كبيراً . فتوج عمله الداخلى

باعلان الامبراطورية وهزم النمسا والروسيا هزائم مضعضعة وربط فتوح فرنسا بشخصه عن طريق أقاربه . ولكن النجاح لم يكن تامًا والتسوية لم تكن نهائية ، فانجلترة لم يتغلب عليها بعد (وما بقيت انجلترة قائمة فلا سيادة لأحد على أوروبا) . وضرباته الحربية لأعدائه فى القارة كانت مضعضعة ولكنها لم تكن قاتلة . ولم يظهر بعد أن أواصر الرحم بين الحاكمين أقوى على ربط الفتوح بفرنسا من اتفاق المصالح والعواطف بين المحكومين . وكان من شأن انهماك كل من فرنسا وأعدائها فيما وصفنا أن انعدم التأثير الأوروبى انعدامًا يكاد يكون تامًا فى الحوادث التى جرت فى مصر فيما بين ١٨٠١ و ١٨٠٥ والتى انتهت كما رأينا ببلوغ محمد على ولاية الأمر . ولا صحة لما اختلقوه من بحث القنصل الفرنسى عن رجل جدير بعطف الحكومة الفرنسية واهتدائه الى محمد على وكتابته لحكومته بهذا « الترشيح » وتأييد فرنسا لذلك لدى الباب العالى — لم يحدث شىء من هذا قطعًا ، ولم يتجاوز همّ القنصل الفرنسى حماية نفسه ومواطنيه فى الاضطراب السائد فى القاهرة ، وقد ضعف النفوذ الفرنسى فى القسطنطينية فى تلك السنوات لدرجة أن حكومة الباب العالى رفضت الاعتراف بنابليون امبراطوراً على الفرنسيين وكان ذلك تحت إملاء الروسيا . وانسحب السفير الفرنسى وانقطعت العلاقات بين الدولتين زمنًا .

ولكن انتصار نابليون فى أوسترلتز قرب نهاية سنة ١٨٠٥، وتمزيقه التألب

الأوروبي بإخراج النمسا من الحرب غَيَّرَ الموقف للدولة العثمانية ولمصر تغييراً كبيراً وواجه محمد على بعد ١٨٠٥ نتائج ذلك التغيير .

فقد اتخذ نابليون ابتداءً من سنة ١٨٠٦ من الميدان العثمانى الفسيح عنصراً هامًّا فى خططه السياسية والحربية وعمل على ما سماه « احياء ما للأراضى السلطان من أهمية حربية وسياسية » وسعى الى بث روح التحمس فى السلطان وحكومته ضد الروسيا وأن يقنع السلطان بربط مصيره بالامبراطورية الفرنسية لإحياء مجد الدولة . وقد قبلت الدولة أن « تتحمس » ولكن بقدروحساب، بالقدر الذى يدفع عنها الضغط الروسى دون أن يربطها بالتنظيم النابليونى الأوروبى ربطًا محكما أو نهائيًّا. ورأت الحكومة البريطانية بإزاء ذلك أن تضغط هى أيضًا على الدولة العثمانية لتعاونها على التخلص من النفوذ الفرنسى والبقاء داخل نطاق النفوذ الروسى . واختارت انجلترة القيام « بمظاهرة بحرية » أمام العاصمة يتلوها احتلال عسكرى لثغر الاسكندرية ان أخفقت المظاهرة فى حمل الدولة العثمانية على إبعاد السفير الفرنسى وقطع علاقاتها بفرنسا وكانت حجة الانجليز أن رفض قطع العلاقات معناه الخضوع العثمانى لفرنسا وتكون انجلترة إذن فى حل من أن تستولى على ما يهمها من أرض السلطان حذر وقوع الكل فى أيدى الفرنسيين .

وأخفقت المظاهرة . واحتلت قوة انجليزية ثغر الاسكندرية ، سلمها للانجليز

دون قتال حاكمها العثمانى المستقل بهـا عن محمـد على . وعلى الرغم من أن تعليمات الحـكومة الانجليزية لقائدها فى الاسكندرية كانت تقضى بألا يحاول التوغل فيما وراءها و بألا يتدخل فيما كان يجرى بين الأحزاب المختلفة فى مصر فان القنصل الانجليزى (وكان يود أن يكون احتـلال الاسكندرية ممهداً لاستقرار انجلترة نهائيا فى المناطق الساحلية المصرية) أقنع القائد بأن تموين الاسكندرية بمـا يلزم أهلها من الماء والغذاء يستلزم احتلال رشيد و إنشاء مواصلات محمية بين الثغرين . فحاول القائد ذلك مرتين ومُنى بهزيمتين قبيحتين على يد ألبانيى رشيد وأهلها ثم على يد القوات التى أرسلها محمد على من القاهرة . واستقر القائد فى الاسكندرية الى أن أمرته حكومته بالانسحاب منها بعد أن زالت البواعث التى دعت الى احتلالهـا بتغير الموقف فى أوروبا تغيراً تاما . فخرجت الروسيا من الحرب ضد فرنسا ، ولم تكتف بذلك بل قامت بين نابليون والاسكندر معاهدة تحالف ، هى معاهدة تلست المشهورة ولم تعد هناك أسباب تحمـل الانجليز على الضغط على الدولة العثمانية إرضاءً للروسيا ، فسعت انجلترة لتسوية علاقاتها بالدولة العثمانية وقررت أن تعمل على المحـافظة على كيانها . أما اذا تحقق ما ذاع من أن الامبراطور والقيصر قد اتفقا على تقسيم الدولة العثمانية فإن انجلترة فى تلك الحالة تؤيد الحـكومة الشرعيـة العثمانيـة فى أى مكان تقوم فيـه اذا اضطرت لمغادرة العاصمة

وتنشىء من جهة أخرى علاقات تأييد ومعاونة مع الولاة العثمانيين فى ألبانيا وفى مصر مثلا لدفع الفرنسيين أو الروسيين عن ولاياتهم . وقد سارت الحكومة الانجليزية الى حد ما على هذه الخطة فى السنوات التالية لعقد معاهدة تلست فزاد اتصالها المباشر بمحمد على وخصوصا فى أمر العلاقات التجارية وفى أمر تطبيق قوانين الحرب البحرية وما إلى ذلك، ولكنها حذرت أن تزيد على ذلك وذلك لأن الشرط الأساسى لاتخاذ سياسة الاعتراف بكيان خاص للوحدات العثمانية لم يتحقق ، فان معاهدة تلست لم يتبعها تقسيم الدولة العثمانية بل – على العكس – تبعها شىء من التوازن مكّن الدولة العثمانية من التماسك واجتياز فترة الاضطراب النابليونى بسلام . وذلك أن التحالف الروسى الفرنسى لم يكن فى نظر الاسكندر ونابليون مقدمة لمشروعات سياسية مبهمة كتقسيم العالم بين العاهلين وما الى ذلك، بل كان على العكس وسيلة تحقيق أهداف عظيمة حقا ، ولكنها محددة تماما . فمن جهة نابليون : حرمان انجلترة من حليفتها الأوروبية الكبرى، و إغلاق ماينفذ منه الانجليز الى القارة واقامة الروسيا رقيبًا على النمسا لكى يفرغ لاتمام إخضاع وتنظيم غربى أوروبا ووسطها . وثمن هذه الخدمات الروسية ؟ أحب طبعا أن يكون الثمن زهيداً ما استطاع ، وأن يكون « كلاما » أكثر منه حقائق . ولكن كان لا بد من أن يدفع شيئًا مّا ، وأقصى ما فعل أن ترك للروسيين إمارتى البغدان

والافلاخ وأن أشار على الدولة العثمانية - برفق فهمته تماما - أن تسلّم للروسيا بملكهما . ومن جهة الاسكندر : وضع حد لمشروعات نابليون فى پولونيا وفى العالم العثمانى . وثمن هـــذه الخدمات : الاكتفاء مؤقتاً بملك الولايتين الدانيوبيتين والتسليم لفرنسا بمنطقة نفوذ وقواعد فى الجزائر اليونانية وعلى الساحل الألبانى . وراقب الحليفان أحدهما الآخر الى أن حان وقت إسدال الستار على هذا الفصل الممتع من تاريخ الرجلين ، وأغار نابليون على الروسيا فى سنة ١٨١٢ وكانت بداية النهاية .

***

أتاح هذا كله نوعا من التوازن — كما قدمنا — وهيأ لمحمد على أول اختباراته للسياسة الكبرى . وقد عرفها فى طور خاص من التاريخ الاوروبى لا يمثل حياتها الطبيعية أو العادية أصدق تمثيل ، فكأنه رآها بعين الرجل يرى الآلات فى مصنع من المصانع تدور دورانا جنونيا والصناع يلهثون لحفظ سرعة الدوران على حالتها ، أو كأنه رآها بعين الميكروسكوب يكبر أجزاءها و يظهر كل ما دق من معالمها .وقد تأثر محمد على بنظرته الاولى تلك طول حياته وانتفع بها وخسر ، انتفع بها لأنه فهم سر الحركة وأنها تستطيع أن تغير كل شىء . هذه خريطة أوروبا ، الظاهر أن نابليون يستطيع أن يفعل بها مايشاء ، هذه عروش قديمة تزول كأن لم تغن بالأمس . وهذه الأمبراطورية النابليونية

نفسها زالت بعد حين . وانتفع أيضا لأن فى مدى تلك السنوات الضيق يتجمع الشىء الكثير من القواعد الأساسية فى تشكيل العلاقات السياسية الكبرى: التفوق البحرى الانجليزى ، موقع الروسيا ومواردها ، تسخير قوى الانتاج وتنظيمها وتنسيقها لخدمة غايات معنوية . بهرته الحركة تماما . وصادف ذلك هوى فى نفس مشرئبة طموحة . وخسر لأنه لم ير أن السكون هو أيضاً لازم لتلك الحياة السياسية الكبرى وأنه أيضاً عامل فعّال وان فى الحياة السياسية الكبرى ما يدفع نحو منع التغيير ونحو محاسبة من يسببه .

ومهما يكن فان وسائل محمد على فى السنوات الأولى لم تتح أكثر من فرص التطلع من نافذته المصرية . حقيقة أن النظر ينفذ من النافذة المصرية لآفاق بعيدة جداً ، ولكن الوسائل إذ ذاك لا تسمح بأكثر من استطلاعها . وكان مما لا بد منه فى أول الأمر أن يجمع تلك الوسائل فى يده على الأقل وأن يقيم بناء الحكومة الجديدة على أساس جديد .

***

وكانت فكرته فيما يجب أن تكون عليه حكومة مصر واضحة له تمام الوضوح . ان مصر لا بد أن تتولى أمورها سلطة عامة واحدة ، فان تجزئة السلطان وتشتيته النسائدين قبل أيامه أديا الى انعدام فكرة الحكومة انعداما يكاد يكون تاما فنتج عن ذلك تكوين العصابات الخاصة المسلحة ، ونتج عن

ذلك إهمال العمال المرافق العامة إهمالا ذريعا ، ونتج عن ذلك أن كل من يستطيع وضع يده على أموال عامة يفعل ذلك دون تردد ، بل نتج نوع من التفكير يعتبر أن الحكومة ما هى إلا مشاركة ومقاسمة فى « الأرزاق » وان شئت قل نهباً . وليس توضيح ذلك بعسير . ومرجعنا فى وصف هذا التشتيت والتجزئة رسالة حسين أفندى فى ترتيب الديار المصرية ، ومرجعنا فى وصف عقلية المشاركة والمقاسمة الجبرتى .

المثل الأول : « سئل حسين افندى : من أين كان ايراد الباشا وعوائده؟ فأجابه المذكور أن حضرة السلطان سليم رتب للباشا ايرداً وعوائد معلومة على أصناف البهار فى كل فرق بن أربعمائة فضة وعوائد على الأمراء والصناجق وقت تلبيسهم وعلى كشاف الولايات وقت توليتهم وعلى الجمارك مثل ديوان اسكندرية ورشيد ودمياط وبولاق ومصر القديمة ، وعوائد على أمين البحرين وأمين الخردة وعلى الضربخانة وعلى أرباب المناصب . وجعل له حلوان بلاد الأموات . وربط عليها أموالا أميرية فى كل سنة تدفع إلى ديوان السلطان وقدرها خمسمائة وستة وخمسون كيسا مصريا ـ وأضاف الى هذا أن الباشا يؤدى ميريا نظير عوائده فى مال البهار فى كل فرق بن أربعمائة فضة وفى نظير الحلوان الخ . »

اخترنا هذا المثل لأنه يمثل لنا فكرة الحكومة ونظامها فى أمر عادى مألوف لنا تماما ، أمر مرتب الوظيفة . عندنا أمره بسيط . للموظف مرتب محدد

يتسلمه فى مواعيد محددة وينتهى الأمر عند ذلك ، أما عندهم فالأمر معقد كل التعقيد .. هناك – فى مثلنا الحاضر – باشا مصر وكيل السلطان فيها وهو رأس الادارة كلها . لمرتبه مصادر متعددة : عوائد على البن ، وعوائد على الأمراء والصناجق وقت تلبيسهم كسوة مناصبهم ، وكذلك على الكشاف عند تعيينهم فى الأقاليم وكذلك على الجمارك وعلى بعض أصحاب المناصب وعلى دار الضرب وعند مايموت أحد الملتزمين فيصبح التزامه « بلد أموات » يتقاضى باشا مصر لنفسه رسما خاصاً على نقل الالتزام لورثة المتوفى . وهذا هو الحلوان : – ثم يأتى بعد ذلك الأمر الأغرب وهو أن الباشا لا يأخذ فحسب .. بل يؤدى من جانبه للخزانة « ميريا » أو – كما يسمونه كشوفية – يؤدى مالا نظير تمتعه بالعوائد السابقة الذكر . معنى ذلك أن باشا مصر بدلا من أن ينصرف لادارة شؤون مصر يصرف وقته فى التحصيل لنفسه والمساومة والمحاسبة والتخادع والتحايل والتناهب مع « المستحقين الآخرين » فى البن والخردة والحلوانات وما اليها . ثم الباشا ايراده يزيد وينقص لظروف منها ما هو فوق استطاعته ومنها ما يستطيع أن يوجده . خذ حلوان بلاد الأموات مثلا ، قد يفشو وباء فيكثر الموت بين الملتزمين وتكثر بلاد الأموات ويكثر الحلوان ، وقد لا يحدث شىء منه فتطول أعمارهم وينكمش دخل الباشا السيئ الحظ . وكذلك أمر العوائد على تعيين الكشاف ! ألا يستتبع هذا أن الباشا لا يكره – على الاقل –

إخلاء وظائف الكشاف وملئها فى فترات لا تطول كثيراً وهكذا .

وسئل حسين أفندى عن القاضى وخدمته فأجاب ببيان اختصاصه وان تحت يده قضاة نوابا عنه . ولهم عوائد على الناس بحسب الوقائع والبيع والشرا وأن القاضى له عوائد على نوابه فى كل شهر » وهكذا

وقس على ذلك سائر الموظفين العموميين كبارا وصغاراً .

المثل الثانى : ونقصد به توضيح ناحية أخرى من التشتيت . نعرف أن القاعدة العمومية عندنا اليوم أن الحكومة لا تربط وجهاً معيناً من المصروفات بوجه معين من الايردات ، أما عندهم فالعكس هو السائد : كما ترى فيما يلى : —

سئل حسين افندى عن مال الكوركجى الذى هو مضاف بالمال ما معناه . « فأجابه إن مال الكوركجى كان يقبض من البلاد خارجا عن الميرى ، ويصرف فى أجرة المراكب وغيره لنقل التراب من مصر ويرمى فى البحر المالح ، وكان قدر مبلغه فى كل سنة نحواً من ثمانية وعشرين كيسا مصريا ، واستمر ذلك الحال مدة سنين وهم ينقلون التراب من القاهرة وكانت نظيفة ، ولم يكن فيها من الوخم شىء ، ومن بعد ذلك حصل تراخى وكسل وعدم التفات من الحكام ، فصاروا يأكلون ذلك القدر فى كل سنة ولم يصرفوه ، فبلغ ذلك إلى السلطان وحضر منه أمر إلى وكيله

بإضافة ذلك المبلغ على خزينته التى بقيت له فى ذلك الوقت من الميرى بعد المصاريف التى رتبها . » . وشرح ذلك أن مال الكركشى (من كلمة كورك التركية وهى آلة الجرف) ضريبة فرضت على الملتزمين وخصصت للانفاق على إزالة الأتربة وما إليها من القاهرة وعلى مرور الزمن بطل إنفاق هذا المال فيما خصص له وأضيف الى « خزينة السلطان (والخزينة أو الخزنة فى اصطلاحهم هى مجموع المال الذى يبقى بعد أداء جميع المصروفات ويرسل للقسطنطينية) و بقوا يجمعون مال الكركشى من الناس و إن كان قد بطل إنفاقه فيما فرض من أجله ، وهذا هو السر فى تراكم وتكوّن الكيمان التى كانت تحيط بالقاهرة واستمرت يؤذى غبارها وما ينبعث من رائحتها أهل المدينة إلى أن أزالتها حكومة محمد على .

المثل الثالث : ونقصد به توضيح ناحية أخرى من التشتيت والخلط . القاعدة عندنا أن مهمة الجنود الجندية ـ أما عندهم فالجندية ربما كانت أقل ما شغل جنود الأوجاقات (الفرق) العثمانية . ولنختر وصف أوجاقين منها :

سئل حسين أفندى عن أوجاق جاوشان وخدمتهم وأنفارهم ، فأجاب أنهم من أرباب الديوان العمومى . ومنهم كتخذا جاوشان وأمين الشون ومحتسب واختيارية وخدمتهم أن يحضروا فى كل ديوان لتحصيل الأموال الأميرية ، وكتخذا جاوشان عوائده على طرف حكام الولايات وعلى حلوان بلاد الأموات

على كل كيس مصرى الف فضة ، وله عوائد على جانب الموجبات . وعوائد على طرف الباشا . وعليه ميرى يدفعه إلى ديوان السلطان فى كل سنة وأمين الشون عوائده على غلال الميرى وعليه ميرى يدفعه الى ديوان السلطان ، والمحتسب عوائده على المسببين الذين لم يضبطوا الميزان وعليه ميرى يدفعه الى ديوان السلطان » الخ من هذا نفهم أن أهم ما شغل فرقة جاوشان كان تحصيل الأموال الأميرية عيناً ونقداً وان حسبة القاهرة كانت من اختصاصه أيضاً .
وعلينا أن نلاحظ أيضاً ما لاحظناه من قبل عن موارد إيراد كبار رجال الأوجاق وتنوعها وتعددها ، فهاهو كتخذا جاوشان شريك آخر للباشا فى حلوان بلاد الأموات .. وها هو المحتسب رزقه مما يفرضه على المطففين ، وهكذا

وسئل حسين أفندى عن أوجاق الانكشارية وخدمته ، فأجاب « ان الاوجاق المذكور أوجاق السلطان ، منهم الأغا حاكم بمصر وسيفه مطلوق ، ومنهم كتخداء الوقت وهو المتكلم بمصر ، ومنهم سردار الحج والخزنة والكواخى الاختيارية والجوربجية واليولداشات وهم مقيمون بالقلعة وهم تحت طلب السلطان وعوائدهم مال الدواوين بعد الميرى ومنهم الأوضباشية وعوائدهم على الخمامير ، وعوائد الأوجاق المذكور على طرف الميرى من أصل موجبات العساكر وله أيضا عوائد على الباشا وعوائد على الملاحة والسلاخانة الخ » . ومنه نفهم أن بعض كبار أصحاب المناصب الإدارية كالكتخدا (وهو يلى الباشا) ينتمون لهذا الأوجاق

كما نفهم أيضا أن الكثير من شؤون الأمن فى القاهرة ومدن الريف فى أيدى رجال الأوجاق . ونلاحظ أيضا تنوع موارد الإيراد فمن رسوم الجمارك (الدواوين) إلى الرسوم على الخمامير والملاحات

ننتقل من هذه الصور الى صور أخرى تتصل بها وتوضح « العقلية » التى نمت فى تلك البيئة .

ولم يكن بد من أن يكون أول ما عمل محمد على لتجميع عناصر السلطان وجزئياته بعضها إلى بعض و إقامة السلطة العامة التى لابد لها من أن تكون فى يدها كل الموارد حتى تستطيع أن تقوم بواجبات السلطة العامة ، كان لابد أن يكون أول ما عمل لتحقيق ذلك متسما بمظهر الاعتداء على الحقوق المكتسبة ، بمظهر الطمع فى أيدى الناس ، بمظهر « المخربَ » للبيوت العامرة ، القاطع لأرزاق العباد . كان لابد من أن يتسم العمل فى أوله بهذه المظاهر ، ولكنه كان فى حقيقته غير ذلك ، كان وسيلة الخروج من الفوضى والفقر والضعف إلى النظام واليسر والقوة — و إذا شئنا أن نجمل وصف مراحل إنشاء السلطة العامة مستخدمين لغة ذلك العصر قلنا إن المراحل الأولى كانت مراحل الضبط والكشف والتحقيق والتصفية وبخاصة فى أمور الالتزامات و إلغاء مالا يستند منها إلى سند شرعى أو تحول إلى منفعة أشخاص أو هيئات . وفى تلك المراحل الأولى أعيد منح بعض الالتزامات

بشروط أصلح لولى الأمر ، أما المراحل الثانية فكان فيها الانتقال من الالتزام الى الحجر — ثم يأتى بعد ذلك الدور الباهر دور تحويل الحجر الى وسيلة قوية للانتاج الجديد، للثورة الاقتصادية المصرية . ونقتصر فى موضعنا الحالى على وصف المراحل الأولى مرجئين دور الانتاج والخلق لموضع آخر أوْلَى به .

وكان دور الضبط والكشف والتحقيق عنيفاً شاقاً مؤلما ، هو إجراء قاس ، ولكن لا بد منه ، كان قاسيا لأنه أصاب « ذوى البيوت والمساتير من الناس » . ولكن كان لا بد منه لأن الفساد القديم أدّى الى فقر الجميع حكاما ومحكومين ، وإلى وجود نوع من الحكومة لا تملك مالاً يمكنها من أن تنشئ قوة حربية مطيعة نافعة أو تطهر ترعة أو تصون جسراً .

خذ مثلا « الرزق » وأصلها أراض مرصدة على البر والصدقة ولأهل المساجد والأسبلة والمكاتب والخيرات وتُؤدى ضرائب قليلة جداً . ما الذى وجد محمد على عند الفحص ؟ وجد أن تلك الرزق الاحباسية قد زادت مساحتها لدرجة أضعفت إيراد الخزانة إضعافاً بيّنا كما وجد أن إنفاق غلتها فيما رصدت له كاد ينعدم تماما بل وضع الناس أيديهم عليها واستغلوها لمنفعتهم تماما . ولننقل فى هذا عن الجبرتى فهو المتألم جد التألم من خطة قطع أرزاق الناس . قال : « إن الواضعين أيديهم لا يدفعون لجهاتها ولا لمستحقيها

إلا ما هو مرتب ومقرر من الزمن الأول السابق وهو شيء قليل وليتهم لو دفعوه . . . بل يضن ويبخل بدفع القدر اليسير لجهة وقفه ويكسر السنة على السنة . . . والذى يكون تحت يده شيء من أطيان هذه الأوقاف وورثها من بعده ذريته فزرعوها وتقاسموها معتقدين ملكيتها تلقوها بالإرث من مورثهم ولا يرون لأحد سواهم فيها حقاً ولا يهون عليهم دفع شيء لأربابه ولو قل إلا قهراً . وبالجملة ما أصاب الناس إلا ما كسبت أيديهم ولا جنوا إلا ثمرات أعمالهم وكان معظم إدارات دوائر عظماء النواحي وتوسعاتهم ومضايفهم من هذه الأرزاق التى كانت تحت أيديهم بغير استحقاق إلى أن سلط الله عليهم من استحوذ على جميع ذلك وسلب منهم ما كانوا فيه من النعمة وتشتتوا فى النواحى وتغربوا عن أوطانهم وخربت ديارهم وذهبت سيادتهم « وكم أهلكنا قبلهم من قرن هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا » وأضاف الى ذلك واقعة لها دلالتها قال : « وفى بعض الأرزاق من مات أربابه وخربت جهاته ونُسِيَ أمره وبقى تحت يد من هو تحت يده من غير شيء أصلا وقد أخبرنى بنحو ذلك شمس الدين بن حمودة من مشايخ برما بالمنوفية عند ما أحضر الى مصر في وقت هذا النظام أنه كان فى حوزهم ألف فدان لا علم للملتزم ولا غيره بها وذلك خلاف ما بأيديهم من الرزق التى يزرعونها بالمال اليسير وخلاف المرصد على مساجد بلادهم التى لم يبق لها أثر

وكذلك الأسبلة وغيرها وأطيانهم تحت أيديهم من غير شىء وخلاف فلاحتهم الظاهرة بالمال القليل لمصارف الحج لأنها كانت من جملة البلاد الموقوفة على مهمات أمير الحج وقد انتسخ ذلك كله » .

لنترك هذا ولننتقل لمفاسد ملتزمى الأرض ومشايخ القرى والجباة الأقباط وننقل فى هذا أيضا عن الجبرتى المتألم من طريقة محمد على كل التألم : « كان الفلاحون مع الملتزمين أذل من العبد المشترى فربما ان العبد يهرب من سيده اذا كلفه فوق طاقته أو أهانه بالضرب وأما الفلاح فلا يمكنه ... وكان من طرائقهم أنه إذا آن وقت الحصاد والتخضير طلب الملتزم أو قائمقامه الفلاحين فمن تخلف لعذر أحضره الغفير أو المشد وسحبه من شنبه وأشبعه سباً وشتما وضربا وهو المسمى عندهم بالعونة والسخرة ... وهذا خلاف ما يلقونه من الإذلال والتحكم من مشايخهم والشاهد والنصرانى الصراف وهو العمدة والعهدة خصوصاً عند قبض المال فيغالطهم ويناكرهم وهم له أطوع من أستاذهم وأمره نافذ فيهم فيأمر القائمقام بحبس من شاء أو ضربه محتجاً عليهم ببواقى لا يدفعها وإذا غلق أحدهم ما عليه من المال الذى وجب عليه فى قائمة المصروف وطلب من المعلم ورده وهى ورقة الغلاق وعده لوقت آخر حتى يحرر حسابه فلا يقدر الفلاح على مرادته خوفا منه فاذا سأله من بعد ذلك قال له بقى عليك حبتان من فدان أو خروبتان أو نحو ذلك ولا يعطيه ورقة الغلاق حتى يستوفى منه

قدر المال أو يصانعه بالهدية والرشوة وغير ذلك أمور وأحكام خارجة عن إدراك البهيمية فضلا عن البشرية كالشكاوى ونحوها وذلك كما إذا تشاجر أحدهم مع آخر على أمر جزئى بادر أحدهم بالحضور إلى الملتزم وتمثل بين يديه قائلا أشكو اليك فلانا بمائة ريال فبمجرد قوله ذلك يأمر بكتابة ورقة إلى قائمقام أو المشايخ باحضار ذلك الرجل المشتكى واستخلاص القدر الذى ذكره الشاكى قليلا أو كثيراً أو حبسه وضربه حتى يدفع ذلك القدر ... »

وأضاف الجبرتى إلى ذلك ملاحظة لا ندهش لها : إن ذلك الفساد أنزل الفلاحين من تفكير الآدميين إلى تفكير آخر فأصبحوا – كما قال – « إذا التزم بهم ذو رحمة ازدروه فى أعينهم واستهانوا به وبخدمه وماطلوه فى الخراج وسموه بأسماء النساء وتمنوا زوال التزامه بهم وولاية غيره من الجبارين الذين لا يخافون ربهم ولا يرحمهم لينالوا بذلك أغراضهم بوصول الأذى لبعضهم وكذلك أشياخهم إذا لم يكن الملتزم ظالماً يتمكنون هم أيضاً من ظلم فلاحيهم لأنهم لم يحصل لهم رواج الا بطلب الملتزم الزيادة والمغارم فيأخذون لأنفسهم فى ضمنها ما أحبوا وربما وزعوا خراج أطيانهم وزراعاتهم على الفلاحين » ثم ختم كلامه : « وقد انخرم هذا الترتيب بما حدث فى هذه الدولة من قياس الأراضى والفدن » .

ولننتقل إلى ناحية أخرى من نواحى خطة الكشف والضبط والتحقيق ،

وفى هذا ننقل أيضاً عن الجبرتى الناقم على طريقة محمد على : قال « إن ديوان المكس ببولاق الذى يعبرون عنه بالكمرك لم يزل يتزايد فيه المتزايدون حتى أوصلوه الى الف وخمسمائة كيس فى السنة وكان فى زمن المصريين أى فى زمن الأمراء يؤدى من يلتزمه ثلاثين كيساً مع محاباة الكثير من الناس والعفو عن كثير من البضائع لمن ينسب إلى الأمراء وأصحاب الوجاهة من أهل العلم وغيرهم فلا يتعرضون له ولو تحامى فى بعض أتباعهم ولو بالكذب و يعاملون غيرهم بالرفق مع التجاوز الكثير ولا ينبشون المتاع ولا رباط الشىء المحزوم بل على الصندوق أو المحزوم قدر يسير معلوم فلما ارتفع أمره إلى هذه المقادير صاروا لا يعنون من شىء مطلقاً ولا يسامحون أحداً ولوكان عظيما من العلماء أو من غيرهم وكان من عادة التجار إذا بعثوا إلى شركائهم محزوما من الأقمشة الرخيصة مثل العاتكى والنابلسى جعلوا بداخل طيها أشياء من الأقمشة الغالية فى الثمن مثل المقصبات الحلبى والكشميرى والهندى ونحو ذلك فتندرج معها فى قلة الكمرك وفى هذا الأوان يحلون رباط المحزوم ويفتحون الصناديق و ينبشون المتاع وبه تكون ستره الخ . »

***

وقد آن وضع حد لهذا العبث كله ـ واشتد محمد على فى خطة الضبط والكشف والتحقيق بقدر حاجته الشديدة للموارد المالية لمواجهة طلبات الجند

الألبانى المستمرة المتزايدة ولشراء تأييد رجال الدولة له و إبقائه فى منصبه ولتنفيذ
خطته لحل مشكلة الأمراء وكانت تقوم على حملهم على الاستقرار فى القاهرة
والجيزة فى عيش هنىء. وكان من وسائله لزيادة الموارد بعض الاحتكارات الصناعية
والقيام بعمليات تجارية فى نطاق واسع . أما الاحتكارات الصناعية فأمرها
فى أول الأمر مالى صرف وهى فى هذا لا تخرج عن الاحتكارات التى عرفتها
مصر فى كل أدوار تاريخها تقريبا ، ولكنها ستنقلب على يدى محمد على لأمر
آخر لم تعرفه مصر قبله — ستنقلب أساساً لنهضة صناعية وسياسية اقتصادية جديدة
تماما — وأما العمليات التجارية فترجع الى أن السنوات ١٨٠٩ و ١٨١٠
و ١٨١١ كانت سنوات قحط فى بلاد البحر المتوسط ، ولما كان للانجليز جيوش
فى شبه جزيرة ايبريا ومالطة وصقلية والجزائر اليونانية فقد اتجهوا نحو مصر
لتموين الجيوش وأهل تلك البلاد . ووجدوا أن محمد على يملك مقادير كبيرة
من الحبوب (وذلك أن ضرائب الصعيد كانت تجبى غلالاً) وأنه وحده
يستطيع أن يجمع بالشراء مقادير كبيرة من المنتجين وأنه على استعداد لأن
يبيعها بالثمن الملائم — فتمت الصفقات — ووجه الأهمية فى هذا الموضوع ماظهر
لمحمد على من فوائد توسيع نطاق التجارة الخارجية بعد أن تضاءل شأنها فى
الاقتصاد المصرى كل التضاؤل . فقرر أن يتخذ من هذا قاعدة أخرى
لسياسته الاقتصادية . والوجه الثانى لأهمية هذا الأمر هو تولى ولىّ الأمر

بنفسه شؤون التجارة الخارجية ، وهو فى نظرنا ثانوى بالنسبة للوجه الأول اقتضته ظروف خاصة أهمها أن مصر إذ ذاك (بما فى ذلك البيوت التجارية الأوروبية فى مصر) لم تملك شيئاً من أدوات تمويل وتنظيم تجارة خارجية واسعة النطاق ولا يرجع ذلك بالمرة لميل غريزى أو مكتسب فى نفس محمد على للتجارة وما إليها ، بل يرجع لضرورات الموقف التى دامت تقريباً طول مدته .

وقد مكّنته هذه الموارد من مواجهة موقفه الصعب إلا أنها زادت فى وحدته وانعزاله . ينظر حوله فى تلك الأيام فلا يجد من يستطيع إشراكه معه فى أمانيه ومشروعاته ، فضلاء العلماء من زمن قديم يميلون للابتعاد عن مسائل الحياة العامة ، وهم بعد آسفون على انهيار عالَم نشأوا فيه ، المنصف منهم يعرف عيوب ذلك العالم القديم كل المعرفة ولكنه لا يعرف بعد ما هو سائر إليه . فان قلت له : لِمَ لا تتقدم وتساهم فى البناء الجديد ، أجاب : وهل هذا من شأنى ، إنى رجل علم ودين وللدنيا رجالها ، يمثل ذلك الجبرتى أصدق تمثيل . الرجل أمين ودقيق الفهم ومنصف . يعترف حتى للفرنسيين بمحاسنهم ولكنه حزين وناقم ، حزين على زوال ما ألف وناقم على ارتفاع أناس وانخفاض آخرين ، يؤلمه خمول الفضلاء وتقدم من لا خلاق لهم ، ولكن - نسأل - ماذا فعل ، وما ذا حاول وهو أول من سجل حتى على إخوانه العلماء نواحى الضعف

فيهم وفى عصرهم. ألا يستطيع أن يرى – وهو الطلعة المهتم بما يجرى حوله – أن محمد على حقيقة جمع فى يديه كل شيء ولكنه أيضاً أخذ يضطلع بكل شيء ، بضبط الأمن والأعمال العامة والصناعة والتجارة والتعليم ؟ نعم رآه تماماً فكتب عند ما أتم محمد على إصلاح «السد الأعظم الممتد الى الاسكندرية وقد كان اتسع أمره وتخرب من مدة سنين وزحف منه البحر المالح وأتلف أراضى كثيرة وخربت منه قرى ومزارع وتعطلت بسببه الطرق والمسالك وعجزت الدول فى أمره ولم يزل يتزايد فى التهور وزحف المياه المالحة على الأراضى حتى وصلت الى خليج الأشرفية التى يمتلىء منها صهاريج الاسكندرية» ، عندما أتم محمد على إصلاح ما عجزت عنه الدول السابقة حتى تممه كتب الجبرتى . « وكان له (أى لمحمد على) مندوحة لم تكن لغيره من ملوك هذه الأزمان . فلو وفقه الله لشيء من العدالة على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة والتدبير والمطاولة لكان أعجوبة زمانه وفريد أوانه » . شيء من العدالة ! هى فى نظره عدم مس الحقوق المكتسبة على ما قامت عليه من غصب وتبديد وإسفاف وعبث رأينا شيئاً منه فى كلام الجبرتى نفسه . ولكن شاء الجبرتى أن يزداد انعزالا وأن يقف موقفه الآسف الحزين نافثاً مرارة فؤاده فى قلمه وابتلى فى آخر أيامه بفقد ابنه قتيلاً فبكاه حتى فقد بصره ومات تاركاً صغاراً كفلهم صديقه حسن العطار ونالوا شيئاً من نعمة محمد على . وحديث هذا

الرجل الفاضل غير حديث الكثير من أقرانه وزملائه من أهل العلم . ان خلافهم مع محمد على غير خلافه ، وان ابتعاد محمد على عنهم غير ابتعاده عن أمثال الجبرتى . إنهم لم يكرهوا عمل التحقيق والفحص والضبط الذى قام به لذاته ، إنما كرهوا أن يكون ذلك معهم أو على الأقل توهموا أن العمل ما هو إلا تكرار لاغتصابات الماضى لا بأس به إن شاركوا فيه فلما اكتشفوا أنه ليس مقدمة مقاسمة جديدة بل هو بناء السلطة العامة تتولى الجمع لتتولى الإنفاق على المصالح العامة نفروا واحتجوا فلم يأبه محمد على لنفورهم واحتجاجهم علماً منه بما وراء ذلك النفور وذلك الاحتجاج وسَهُل عليه فض الاجماع بشىء من الاخافة هنا وهناك و بشىء من فضلات الأرزاق هنا وهناك . قال الجبرتى يصف تلك الحالة : قال إن محمد على عند ما فرض فُرَضه المختلفة جعل ذلك عامًّا على جميع الالتزامات والحصص التى بأيدى جميع الناس حتى أكابر العسكر وأصاغرهم ما عدا البلاد والحصص التى للمشايخ خارجة عن ذلك ولا يؤخذ منها نصف الفائظ ولا ثلثه ولا ربعه وكذلك من ينتسب إليهم أو يحتمى فيهم » . وماذا كانت النتيجة ؟ كانت النتيجة أنهم « أخذوا يأخذون الجعالات والهدايا من أصحابها ومن فلاحيهم تحت حمايتها ونظير صيانتها واغتروا بذلك واعتقدوا دوامه وأكثروا من شراء الحصص من أصحابها المحتاجين بدون القيمة » . أرأيت النتيجة ؟

و بعد أَيلام محمد على على إلغاء ذلك الإعفاء الذى أسىء استعماله ؟ أنلومه أن لم ير فيهم إلا « رجال أعمال » لا رجال علم ؟ وهذا الجبرتى يقول : « انهم هجروا مذاكرة المسائل ومدارسة العلم إلا بمقدار حفظ الناموس مع ترك العمل بالكلية وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد الأمراء الأقدمين واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان وأجروا الحبس والتعزير والضرب بالفلقة والكرابيج واستخدموا كتبة الاقباط وقطاع الجرائم فى الارساليات للبلاد وقدروا حق طرق لأتباعهم وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وانذارات عن تأخر المطلوب مع عدم سماع شكاوى الفلاحين ومخاصمتهم القديمة مع بعضهم بموجبات التحاسد والكراهية المجبولة والمركوزة فى طباعهم الخبيثة وانقلب الوضع فيهم بضده وصار ديدنهم واجتماعهم ذكر الأمور الدنيوية والحصص والالتزام وحساب الميرى والفائض والمضاف والرماية والمراسلات والمرافقات والتشكى والتناجى مع الأقباط إلى آخر ما قال ـ أناس هذه حالهم لا يعطفون على الملك الجديد ولا يفهمونه وكان ولا بد من أن يمضى زمن قبل أن يكونّن محمد على جيلا آخر وأن يظهر أمثال رفاعة يفهمون النظام الجديد ويعملون فى ظله ويسبكون قواعده وطرائقه وأهدافه فى القالب النظرى الفلسفى .

***

تغلب محمد على على أصحاب الحقوق المكتسبة ، ولكن التغلب التام

على العشائر الالبانية وزعمائها لم يكن ميسورا بلا قوة حربية نظامية تحت أمره . ولا يستطاع خلق مثل هذه القوة فى يوم وليلة . فاستخدم لكبح جماح العشائر الألبانية وزعمائها كل ما أوتى من سحر الشخصية ومن مقدرة على دفع بعض الأغاوات بالبعض الآخر وكل ما بيده من موارد المال . ولم ينجح فى ذلك إلا نجاحاً محدوداً ، فاستمر الالبانيون فى نهبهم وتمردهم وتقاتلهم وفتنهم ، وأسوأ من ذلك أن زعماءهم هم الذين دبروا الغدر بالأمراء المصريين فلطخوا يديه – وهو الرجل الذى يمقت المذابح ويستنكر الوحشية والقوة فى كل مظاهرها – بدمائهم فى مذبحة القلعة فى سنة ١٨١١ – ولما كان محمد على أكبر من أن يحمل غيره مسئولية عمل تم بموافقته فقد التزم السكوت ولم يشر إلى أصل الغدر وحقيقته. إن ذلك الغدر كان الشرط الأساسى لقبول الزعماء الألبانيين السفر لمحاربة الوهابيين فى بلاد العرب . فقد كانوا على وجلهم القديم من الأمراء ، وكانوا لا يستطيعون الابتعاد عن القاهرة وقد أسسوا فيها البيوت واقتنوا ما اقتنوه تاركى منهوباتهم وحريمهم تحت رحمة الأمراء ، ولما كانوا أعجز عن محاربة الأمراء فى الميدان فقد ارتأوا الغدر والمكيدة (وهما عنصران أساسيان فى نوع حربهم) وألزموا محمد على بالموافقة . ونقول انه لو كان نصيب محمد على فى هذه الواقعة نصيب الآمر المنظم لمّا تم التنفيذ بالدقة التى تم بها . ان عدم افشاء سر المكيدة وحده – مع اشتراك عدد كبير فى

التدبير - يدل على أن المنظمين كانوا ينفذون تدبيرهم هم - وأن نصيب محمد على لم يكن إلا الاذعان لما يأباه طبعه و يخالف ما جرى عليه حتى ١٨١١ فى حل مشكلة الأمراء .

***

انتهت بهـذا الفصل الدموى السنوات الأولى من حكومة محمد على . وهى سنوات كفاح وعنف وهدم وتبديل وتعديل . وهى سنوات لم يحبها هو وفى بعض وقائعها لا نحبها له .

وعند ما زاره فيما بعـد الأمير بكلر مسكاو ولاحظ أن وقائع تاريخه الأولى ليست معروفة تماما قال له محمد على : أنا لا أحب تلك الفترة من حياتى إن تاريخى الحقيقى يبدأ عند ما فككت قيودى وأخذت أوقظ هذه الأمة من سبات الدهور » .

« لا يستحق هذا الفصل القراءة »

٥

اختلفت المشكلات التى واجهت أعلام الإسلام ، سواء أكانوا من رجال الفكر أو من رجال العمل ، باختلاف عصورهم و بيئاتهم ، باختلاف أزمنتهم وأمكنتهم . كما اختلفت المشكلات أيضا باختلافها فى الخطورة أو فى التعقيد ، فى كونها إسلامية عمومية أو إسلامية خصوصية . وكانت المشكلة التى واجهها محمد على من أعظم ما واجه أى علم من هؤلاء الأعلام : تطلبت منه البت فى أمور خطيرة : على أى القواعد يقيم مجتمعه ، أعلى القواعد القديمة التقليدية أم على القواعد التى يشير تقدم المجتمع الغربى وقوته باتخاذها ؟ و بأى مقياس يقيس عند الاختيار بين الأمرين ؟ أبمجرد المنفعة البحتة ؟ أو بملاحظة القرب أو البعد عن التفكير الاسلامى الجديد أو القديم ؟ إنا نعلم أن الحلال بيّن والحرام بيّن. قاعدة عملية جيدة . ولكنها لا تحل كل مشكلة التميز بين أنواع الحلال - كما أن المشكلة تطلبت منه أن يبت فى تحديد خطته نحو مكان أهل الذمة فى مجتمعه هذا و فى تحديد علاقته بالمعاهدين .

وأخيرا كان لا بد من أن يصل إلى البت فى أمر آخر : أى مكان يشغل فى العالم العثمانى .

ولنبدأ بحثنا من آخر ما وصلنا اليه . ولنثبت ما نراه فيه بلا لبس : ان محمد على بدأ وعاش وانتهى عثمانيا مسلماً وأن مهمته كما حددها من أول الأمر الى آخره كانت إحياء القوة العثمانية فى ثوب جديد . وهو فى موقفه هذا شبيه كل الشبه بصلاح الدين وأمثاله من الأعلام الذين حاولوا أن يحيوا قسماً أو عالما من الأقسام أو العوالم التى تتكون منها دار الاسلام . ولكنه يختلف عنه وعنهم فى أمر مهم ، هم قاموا بالإحياء أو حاولوه لغرض غير غرضه ، كان غرضهم مواصلة الجهاد ضد دار الحرب ، أما هو فقد تلاشت عنده فكرة دار الحرب هذه ورمى إلى أن يجد مكانا لعالمه العثمانى الحى فى الدنيا الجديدة التى خلقها الانقلاب الاقتصادى فوصل بين أجزائها وصيرها وحدة حقيقية على الرغم من المنافسات القومية . لقد مرت علاقات محمد على بالحكومة المركزية فى العالم العثمانى فى أدوار متباينة ولا يهمنا الآن بيان تلك الأدوار ، ولكن يهمنا الآن أن نقول ان تباين أدوارها لا يضعف شيئا مما ذهبنا اليه من سعيه المتواصل لأن يحيي بيديه القوة العثمانية — ولم يهتم فى دور ما من أدوار حياته بما يجب أن يكون عليه مركزه الرسمى ، أيكون سلطان الدولة أو وصياً أو قيما أو وكيلا ؟ لا ، لم يهتم إلا بشىء واحد ، أيستطيع أن يقوم بعمله

أو لا يستطيع ؟ ولم يطالب الا بشيء واحد : أن يتمكن من تحقيق غرضه دون اهتمام بالألقاب والمظاهر .

وللمصرى أن يسأل : وما قدر مصر فى تفكيره وغاياته ؟ والجواب على ذلك أن قدرها فى عينه عظيم عِظَم المشروع كله ، هى القلب من الجسم الحى الذى يروم أن يرى ، وأبناؤها أعوانه فى البناء الكبير . نالت من حبه ونالوا من حبه القدر الأكبر وواصل العمل آناء الليل وأطراف النهار فى تفهم حاجاتها وتلبية نداء تاريخها ومقتضيات موقعها ولكنه رفض أن يتخذ منها عالما صغيرا ضيقا محدود الآفاق ضعيف الآمال ، كما رفض أن يكون معول الهدم فى العالم العثمانى حتى ولو كان الهدم اسمه الاستقلال والباعث المحرك له اسمه العصبية القومية . وكان خير من يعلم أن انفصام الوحدة العثمانية معناه تشتت قوتها وأجزائها ووقوع الأجزاء جزءاً جزءاً فى حكم الدول الغربية ، وكان التعصب بكل أشكاله أكره الأشياء اليه .

وقد حدد محمد على ميدان عمله بالعالم العثمانى ولم يلق نظره إلى ما وراء ذلك العالم من دار الاسلام إلا فى حدود العاطفة وما يقتضيه وقوع الحرمين فى نطاق حكمه من تيسير أداء فريضة الحج وادرار الخير على فقراء المسلمين . وأمره فى هذا أمر أعلام الإسلام كلهم منذ القرن الأول تقريبا ، قبلوا الواقع وعملوا فى حدوده ، ومن يدرى ما كان يحدث لو امتد الزمن لمحمد على

لتحقيق احياء العالم العثمانى على الوجه الذى تصوره ؟ إننا نستطيع أن نوقن على الأقل بأن ذلك العقل المتوقد والنفس التى تأبى إلا الكرامة كان لا بد لهما عندئذ من تدبير الوسائل لخدمة الإسلام والمسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها لا على أساس وحدة الملك (فقد أصبح مستحيلاً) ولكن على الأساس الذى أجاد الأستاذ الشيخ عبده فى إجماله : « أن يكون سلطانهم جميعا القرآن ووجهة وحدتهم الدين ، وكل ذى ملك على ملكه ، يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع ، فان حياته بحياته و بقاءه ببقائه . » . هذا قول الحق فيما ذاع عن مشروعات احياء الخلافة وما يتصل بها ، نجمله الآن لنعود اليه تفصيلا فى موضع التفصيل .

أما الحديث فى وسائل احياء العالم العثمانى فهو فى حيز آخر ، حيز المتجسم البارز الواضح المعالم . أجملنا تصوير هذه الوسائل عند ما قلنا انها اصطناع قوة الحديد والعلم والمال ، يتخد منها ما ينشئ به قاعدة الارتكاز (كما نسمع فى هذه الأيام) فى مصر وما يتصل بها من المناطق المكملة أو اللازمة لحياتها أو المناطق المجاورة ، ومن هذه القاعدة يكون التأثير فيما ليس تحت يده من أراضى العالم العثمانى ، كما يكون التأثير فى خطط الحكومة السلطانية المركزية نحو الإصلاح والتقدم ، نحو العزة والاستقلال ، نحو المساهمة والمشاركة فى حوادث العالم وحركاته بالأخذ والعطاء والتبادل . ويتيح بذلك لأمم العالم العثمانى أساسا

لاتحادهم فيه ، ويجعل من ذلك العالم مجتمعا يستطيع أن يحيا فيه العربى والتركى واليونانى والصقلبى حياة العمل والكرامة وأن يجد فيه المسلم وغير المسلم النطاق الذى لا يمنع اختلاف الدين من العمل فيه والتعاون فيه لمنفعة الجميع .

وبعد فما الذى دفع الرجل نحو تلك الغايات التى أضنى فى كسبها بدنه وعقله ؟ وثكل فى سبيلها ابنين فى مقتبل الشباب والكثير ممن كانوا فى حكم أبنائه ؟ قال رفاعة « مفلسف » النهضة المحمدية العلوية :

« كان محمد على سليم القلب ، صادق اللهجة ، أمينًا فى تصرفه ، حكيما فى أعماله ، كريمًا إلى الغاية ، حريصا على عمار البلاد ، وفيًّا فى معاشرته ، حريصا على ود عشيرته وجنوده ورعيته ، متحببًا إليهم . وإن كان فى بعض المواطن سريع الغضب فقد كان قريب الرضا ، حليف الحلم ، صفوحاً عن الجانى ، مقداماً على اقتحام الأهوال ، صبوراً على الشدائد . شديد الحرص على شرف ناموسه ، قوى الفطنة ، سريع الإدراك ، يجول فكره فى الأمور البعيدة ، بصيراً فى الحساب الهوائى العقلى ، عجيب البديهة ، غريب الروية تعلم القراءة والكتابة فى أقرب وقت وعمره خمس وأربعون سنة إذ ذاك جبراً لما فاته فى زمن الصغر وتداركاً لما يزيد فى مجده فى زمن الكبر ، فرغب فى

مطالعة التواريخ ولا سيما تواريخ الفاتحين كتاريخ اسكندر و بطرس ونابليون مع المواظبة على الاطلاع على السكازيتات (الصحف) الافرنجية. وكان صاحب فراسة اذا تكلم أحد أمامه بلغة أجنبية فهم من النظر الى حركاته وإشاراته مقصده يستشير العقلاء والعلماء فى جل" أموره . وكان نشيطاً يحب الحركة ويكره الكسل والبطالة ، قليل النوم ، سريع اليقظة ، يستيقظ غالباً عند الفجر يسمع بنفسه العرضحالات التى تعرض له يومياً عند الصباح ويعطى عنها جواباً ثم يذهب لمناظرة العمارات الأميرية التى كان مغرماً بها . وكان متديناً الى حد الاعتدال بدون حمية عصبية ولا تشديد ، فكان يغتفر لأهل الملل والدول فى بلاده التمسك بعقائدهم وعوائدهم مما أباحته الشريعة المطهرة وهو أول من أعطى للعيسويين الداخلين فى الخدامات الأميرية لمنافعهم الاقتضائية مزايا المراتب المدنية . وكان يؤثر الفعل على القول بمعنى أنه إذا أراد ترتيب لائحة مهمة فيها منفعة للأمة شرع فيها بقصد التجريب وأجراها شيئاً فشيئاً على طريق الإصلاح والتهذيب، فاذا سلكت فى الرعية وصارت قابلة لعوامل المفعولية كساها ثوب الترتيب والانتظام وأخرجها من القوة الى الفعل فى ضمن قانون الأصول والأحكام لما أنه كان يقال: أحسن المقال ما صدق بحسن الفعال . وكان مولعاً ببناء العمائر و إنشاء الأغراس وتمهيد الطرق و إصلاح المزارع و إتقان الصنائع والأعمال يرغب فى توسيع دائرة التجارة و يستميل

عقول الأهالى ليجذبهم الى ما فيه كسب البراعة والمهارة ... [وكان محمد على لمصر] كالملتقط لليتيم المفارق أبويه لينقذه من التهلكة . . . وما حصل له فى الاستيلاء على مصر من التسخير والتيسير يدل على حسن النية وصفاء الطوية فكأنما أرشده الى بلوغ هذه المنزلة مصداق حديث « اعملوا فكلٌّ ميسرٌ لما خُلِق له » فكان دأبه فى العناية بشؤون تقديم مصر الإخلاص وحسن النية ، فأعماله صارت على ذلك مبنية وقد خلصت نيته فهبت صوبه نسمات القبول وأصاب بشرف النفس وعلو الهمة و إخلاص العمل إدراك المأمول » .

ولنستخرج من كلام رفاعة هذا الأصول . ربما كان أساس صفاته جميعاً ما عبر عنه رفاعة بقوله « شدة الحرص على شرف ناموسه » فهى الصفة التى أبت له إلا المجد والترفع عن الدنايا والانصراف الى عظائم الأمور، وجعلته وفيًّا صفوحاً صادق اللهجة أميناً كما جعلته مقداماً صبوراً محبًّا للحركة كارها للكسل والبطالة ، أما أظهر صفاته العقلية فما عبر عنه فى قوله « قوة الفطنة وسرعة الادراك » . . .

كره محمد على الإسراف والتبديد والإهمال كرهاً بلغ منه أن اعتبرها بمثابة الكفر بنعمة الله .

قال فى منشور له من تلك المنشورات الممتعة التى يعبر بها عن كل ما يجول فى نفسه : « ان نيْلنا لوطن عديم النظير كهذا هو من النعم الجسيمة . وعدم

القيام بالسعى والاجتهاد فى عمارتها يكون عين الكفران بالنعمة وهذا مالا تقبله شيم جبلتى وتأبى نفسى أن أكون شريكا لكم فى ذلك » . ولعلك قد لحظت اطلاق الوصف « الخيرى أو الخيرية » على الكثير من منشآته . فقد رام بها الخير بمعنى أوسع مما جرى به الاستعمال . ويكاد يرتفع فى نظره بناء القنطرة أو صيانة الجسر من « الأعمال العامة » أو « الأشغال » إلى مرتبة العبادة والاعتراف بأنعم الخالق عز وجل . وندرك بهذا سر مالاحظه رفاعة من « أن منافع مصر العمومية قد تمكنت كل التمكن من الذات المحمدية العلوية وتسلطنت على قلبه وأخذت بمجامع لبه » وانه عمل تماماً بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من لم يحمل هم المسلمين فليس منهم »

☆ ☆ ☆

وقد اهتم — فى ذلك العصر — سلاطين الدولة العثمانية بدولتهم : سليم ومحمود وعبد المجيد . ولكن على أى أساس ؟ أعلى الأساس المحمدى العلوى اصطناع قوة الحديد والمال والعلم ؟ لم يحاولوا إلا اصطناع قوة الحديد : إنشاء القوة العسكرية المدربة على النمط الاوروبى وإقامة الحكم المطلق . بسحق عوامل الإنفصال ، أما تنمية الموارد ، فسبيلها خطة منح الماليين الأجانب هذا الإمتياز وذلك ، باستغلال منجم أو إدارة مرفأ أو سكة حديدية أو بريد ، وهذه أغلال يغل بها السلاطين أيديهم وأيدى رعاياهم .

وبالجملة لم يجد السلاطين حلا لمشكلة دولتهم الأساسية ، وهى – كما قدمنا – تحويلها إلى مجتمع تتضافر فيه الأمم على تحقيق غايات مشتركة وتتعاون – حرة مختارة راغبة – على البأساء والنعماء . وهذا يفسر موقف السلاطين من خطة محمد على : استغلال الرجل ما أمكن والكيد له ما أمكن ثم المحاولة الصريحة لسحقه . ولم يتم لهم سحقه ، ولكن تم لهم إفساد مشروعه . وسارت الدولة نحو ما قدره لها محمد على : الانحلال التام وتفرقت كلمة هذا العالم العثمانى إلى ما نراه اليوم

وفى جزيرة العرب – فى ذلك العصر – وفى أنحاء أخرى منعزلة من دار الإسلام كانت حركات أخرى إسلامية لها شأنها وخطرها . كالوهابية وما انبعث عنها من الجداول التى انسابت فى أقطار قديمة وأقطار جديدة من دار الاسلام وكانت غايتها الكبرى إحياء الحياة السلفية . والغاية لها قدرها . وكل مجتمع جدير بهذا الاسم لا يستغنى عما يدفعه نحو السلف كما أنه لا يستطيع أن يبقى اذا اعتبر نفسه فى حرب دائمة ضد حاضره وضد مستقبله . وقد احترم محمد على ، بل واستخدم ، الجماعات الدينية التى أخذت تتكون وتنشط فى وقت بعث الوهابية فى نشر الاسلام وتهذيب حياة الشعب وترقيتها فى الأقطار السودانية . ولكن الوهابية وخططها فى عصره كانت مما لا يحتمل – وما جرى من نهب مزارات الشيعة بالعراق والروضة النبوية بالمدينة والاعتداء على الآمنين

فى الجزيرة وفى العراق والشام وفى البحار العربية مما لا يمكن التجاوز عنه ، فلا مناص من الحرب . وإن شئت مثالاً يوضح لك ذلك « الضيق » الذى لا يطاق (وبخاصة إذا كان يحمل سيفاً) تجده فيما صرح به الشيخ محمد رشيد رضا فى المنار من استنكار الاحتفال بذكرى محمد على المئوية فى المساجد مبيناً « سيئات محمد على وأكبرها قتاله للوهابية وقضاؤه على ذلك الإصلاح » ! .

***

وأوروبا أيضاً اهتمت بالاسلام والمسلمين عموماً وبالعالم العثمانى خصوصاً اهتمت به وبهم بداعى اشتباك المصالح الحسية والمعنوية التى أملت أحياناً سياسة الاستحواذ وأحياناً سياسة الابتعاد – وليست مظاهر الاهتمام الأوروبى مما يمكن إجماله فى الصيغة الواحدة ، وإنما هى مما يزداد وضوحاً عند دراستها مقترنة بالوقائع فى موضع التفصيل . ولكن يصح أن نقف فى موضعنا الحاضر عند مسألة مهمة من مسائلها وهى الآتية : هل اتسع الفكر الأوروبى فى ذلك العصر للبحث عن أسس يصح أن يقوم عليها تعاون حقيقى جدير بهذا الاسم بين دار الاسلام وأوروبا ؟ إن من المسلمين إذ ذاك مَن خطا هذه الخطوة ورآه أمراً ممكناً لازما ، فهل خطاها أحد فى أوروبا إذ ذاك ؟

إنا لا نُدخل فى عناصر المسألة سعى بعض العلماء وغير العلماء من الأوروبيين لفهم الاسلام والمسلمين من أجل تيسير مهمة الحاكم الأوروبى فى القطر الاسلامى أو إمداد وزارات الخارجية بالحقائق النزيهة وما إلى ذلك ، ولا ندخل فيها سعى أصحاب الدعوات الى مذاهب اجتماعيـة تستند الى التطور الاجتماعى الأوروبى وتروم أن تجد فى دار الاسلام ميداناً لانتشارها ، بل ولا ندخل فيها ما تلوح عليه مسحة عدم الاتصال بمنفعة أوروبية أو فكرة أوروبية بحتة كاشتغال بعض الأوروبيين بمسائل الخلافة أو إنشاء وحدات داخل نطاق دار الاسلام تقوم على قواعد من وحدة اللغة أو الجوار أو الثقافة أو ما شابه أو إحياء فنون أو عادات إسلامية تقليدية . إننا نُخرج هـذه الحركات من تحديدنا المسألة ، لا لأننا لا نرى ما فيهـا من حسن النية ، ولا لأننا لا نعتد بأهميتها ، ولا لأننا لا نعتقد أن فى بعضها ما يوجد وجهاً للتعاون بين المسلمين وغير المسلمين . إنما نخرجها لسبب واحد : لأنهـا جميعا تندرج تحت باب المنفعة الأوروبية بمعناها الشامل . وقد أرجأنا بحث المنافع الأوروبية بأنواعها ونتائجها إلى موضع التفصيل . ومسألتنا تقوم على الاعتراف بالاسلام لذاته وكما هو وقبوله كما هو فى تنظيم عالمى . وجوابنا على ذلك أن أوروبا فى عصر محمد على لم تـكن مستعدة لذلك ، وإن نظراتها وخططها نحو الاسلام والمسلمين كلها مما يقوم على قاعدة المصالح الأوروبية المختلفة ، ويرجع

ذلك لسببين : يرجع أولا لاعتقاد الأوروبيين إذ ذاك أن رسالة الاسلام قد قُضيت ، وألاّ رجاء للمسلمين إلا بأن يأخذوا عن المجتمع الأوروبى فكرة « الحركة » والتخلى عن فكرة المحافظة والسكون ، كما يرجع ثانيا ، لأن فكرة التنظيم العالمى كانت إذ ذاك لم تنتقل إلى حيز المباحث السياسية العملية .

٦

وقد قبل محمد على الأخذ بفكرة « الحركة » لا على أن رسالة الاسلام قد قُضيت ، بل تحقيقاً لقانون قديم من قوانين تطور الأمة الأسلامية ، وهو وجوب بعث حافز. من دعوة أو عصبية يخرج الأمة من طور سكون الى طور حركة ، وقد يكون مصدر الحافز داخليا وقد يكون خارجيا . ولكن أثره دائماً أشبه ما يكون بأثر الخميرة فى العجينة تكسبها سرًّا من أسرار الحركة . وقد عَبَّر هو نفسه عن الأخذ بفكرة الحركة ، وعن كونها تتم على يد صفوة القوم، يقودون ولا يُقادون، يعرفون وجهتهم و يتجهون نحو الوجهة ، أحسن تعبير ، قال فى خطبة له فى آخر أيامه : « إن الذى أذكره من أحوال العالم لا بد من أن يكون معلومًا لديكم إجمالا وذلك أن أهل الملل الموصوفين بالقدرة والقوة لم يكونوا فى الأصل من أصحاب الاقتدار واليسار الذى هم عليه الآن بل كان كل منهم جاريًا على طراز قديم، ثم ظهر فيهم بعد ذلك ذوات من أصحاب الانتباه فأخذوا يجهدونهم بوسائل حتى أنهم بسبب ما أثمر من سعيهم واجتهادهم فى حقهم علموا قيمة محبة الوطن فكان ذلك سبباً فى

تقدمه » . وعلى هذا فما يعمل له من اصطناع قوة الحديد والعلم والمال لتأسيس ما سميناه « قاعدة الارتكاز » فى العالم العثمانى له شروط أولها الاستعداد لقبول ما يلائم المصلحة من مناهج الغير ويتأتى ذلك بالمخالطة على نحو مّا والاستعداد (داخل حدودطبعا) لدفع ثمن تلك المخالطة (« فالغير » لا يخدم حبًا فى سواد العيون فقط) وثانيها العمل على خلق « الصفوة » بمختلف وسائل التربية والتكوين ، وثالثها ابتكار « أدوات التثبيت » أو اتخاذ كل ما يمكن اتخاذه لجعل المستحدثات جزءًا لا يتجزأ من كيان المجتمع معاونةً لفعل الزمن .

و « المخالطة » شرط أساسى للنقل عن الغير ـ عدها رفاعة ـ مفلسف النهضة من أكبر ما أقدم عليه محمد على ـ قال : « فلو لم يكن للمرحوم محمدعلى من المحاسن إلا تجديد المخالطات المصرية مع الدول الأجنبية بعد أن ضعفت الأمة المصرية بانقطاعها المدد المديدة والسنين العديدة لكفاه ذلك ، فقد أذهب عنها داء الوحشة والانفراد وآنسها بوصال أبناء الممالك الأخرى والبلاد لنشر المنافع العمومية وا كتساب السبق فى ميدان « التقدمية » . وأ كسبت المخالطة وضعًا جديداً للجاليات الأجنبية ورثته مصر فيما ورثت عن عصر محمد على .

سكن الأوروبيون مصر قبل عصر محمد على لأغراض محدودة وفى ظل

نظم معينة . وكانت بيوتهم التجارية قبل ذلك العصر مهمتها الأصلية الوكالة عن الشركات والهيئات الأوربية المختلفة المرخص لها وحدها من جانب الدول الكبرى بالتصدير الى مصر والاستيراد منها . وقد خضعت إقامة هؤلاء الأوروبيين لمجموعتين من النظم ، أما المجموعة الأولى فتشتمل على اللوائح المختلفة التى أصدرتها الشركات والهيئات المحتكرة للتجارة الشرقية – وتتناول هذه اللوائح تنظيم شؤون المعيشة والعمل لمن رخصت لهم من الأوروبيين بسكنى مصر وتمثيلها فيها تنظيماً مفصلاً . وعُهد إلى القناصل – وهم لسنوات عديدة من حكم محمد على تجار تحت إشراف الشركات والهيئات المحتكرة – تنفيذ تلك اللوائح . أما المجموعة الثانية فتتكون من منطوق العهود الصادرة من السلطان ، المتخذة شكل معاهدات بين حكومة الدولة والدول الأوروبية الخاصة بالامتيازات التى منحها السلطان لرعايا تلك الدول عند ما ينزلون أرضه ويتاجرون مع رعاياه ومما طرأ عليها فعلا فى اتجاهى التعطيل الكلى أو الجزئى أو التنفيذ فى الأيام السابقة لعهد محمد على (وكان التعطيل هو الأغلب) . وكلا المجموعتين أصابهما تعديل جوهرى فى أيام محمد على .
فالمجموعة الأولى هدمتها الثورة الفرنسية والانقلاب الاقتصادى الكبير . فقد ترتب على الانقلابين إلغاء الشركات والهيئات المحتكرة للتجارة الشرقية (وأهمها شركة الليفانت الانجليزية وغرفة مرسيليا التجارية) وجعل تلك

التجارة حرة للأفراد يشتغلون بها و يسكنون مصر وغيرها من أقطار الدولة العثمانية بلا قيود سوى ما تصدره الحكومات من جانبها أو بالاتفاق مع السلطات العثمانية لأغراض الأمن العام فى أوروبا وفى مصر . وترتب على ذلك أن اكتسب قناصل الدول الكبرى على الأخص صفة الممثلين الرسميين لحكوماتهم وحرّم عليهم مزاولة التجارة . وفتحت بذلك الأبواب للتشجيع على الهجرة لمصر والاستيطان بها وكسب الرزق واستثمار الأموال بها ـ وصار للجاليات الأجنبية فى حياة مصر وأهلها شأن جديد تماما .

أما المجموعة الأخرى من النظم فأمرها غير أمر الاولى ـ لم تمتد يدٌ لنصوصها بالحذف أو الإضافة أو التعديل ولكنها أصبحت تطبق فى ظروف تختلف تماما عما وُضعت له . فقد وضعت فى ظروف لاتُعرف فيها هجرة الألوف من الأجانب لمصر ، ولا يُعرف فيها الاستيطان الدائم وطلب الرزق من كل الوجوه . ولايُعرف فيها قدومُ المهندس و الطبيب والصحفى والمعلم للعمل الحر أو فى خدمة الحكومة المصرية ، ولا يعرف فيها « اللاجىء السياسى » أو صاحب الدعوة لمذهب سان سيمون وما إليه ، ولا يعرف صاحب الحانوت الصغير أو الكبير أو المصنع الصغير أو الكبير ولا المصارف ولا « الاعمال » الكبرى ، ولا يعرف فيها انتشار الأجانب فى ريف مصر وحواضرها ولا الأجنبى الذى يفلح الأرض أو يقتنى العزب أو العمارات ولا تعرف فيها المطبعة

أو المدرسة أو الملجأ أو المستشفى الأجنبى . بهذا كله أصبح للجاليات شأن فى حياة مصر لم تعرفه قبل محمد على . وقد أدرك محمد على ما فى هـذه المخالطة من نفع لخططه فى اصطناع الحديد والمال والعلم ، بل أدرك أنها ضرورية كل الضرورة . واعتقد أن سطوته الشخصية تغنى عن وضع اتفاقات دولية جديدة تنطبق على الظروف الجديدة وتقى أمته وخلفاءه الأضرار البالغة التى نجمت عن تطبيق معاهدات القرن السادس عشر فى ظروف القرن التـاسع عشر . كما أن نظام الاحتكار الذى سار عليه طول مدة حكمه تقريباً كان قيداً شديداً للنشاط الأجنبى فى مصر . إلا أن عصره شهد البوادر الدالة على المستقبل . وقد قاومها بسطوته الشخصية . مثلا عند ما اعتدى قنصل سردينيا (مملكة بيدمنت : نواة الوحدة الايطالية) على أرسلان أغا أمين جمرك بولاق كتب محمد على : « أن أرسلان أغا صبر وتحمل هذا الأحمق ضرب القنصل وعدم مقابلته بالمثل فى محل الواقعة فأوجب ذلك اضطراب ضميرى . وحيث انى قد نبهت أكيداً على القنصل الجنرال بعزل المذكور و إبعاده عن مصر فاذا استعلم من الديوان عن أشغال تتعلق بالميرى قبل مخابرة القنصل الجنرال فلا يلتفت إلى ما يرد منه ، وأنه لا تعطى إليه أى إجابة من الديوان . وأن ينبه على المعاون الأول بالقبض على الياساقچى [حاجب القنصل] خارج منزل القنصلاتو و إحضاره الى الديوان وضربه خمسمائة نبوت أدباً له على ما وقع

منه فى ديوان جمرك بولاق . و إفهامه أن الغرض من إعطاء الياسقچية للقناصل هو لصيانتها والمحافظة عليها وليس لمساعدتهم فى فعل أعمال مغايرة كهذه . و إن أمكن إيجاد من يليق لأمانة جمرك بولاق بدل أرسلان أغا فيرفع عن وظيفته جزاء على عدم محافظته على شرف وناموس الحكومة لقبوله الضرب وعدم مقابلة القنصل المذكور بالمثل » . و إنا نحمد لمحمد على أنه لم يفكر فى تقييد حرية أفراد شعبه فى الانتفاع أو عدم الانتفاع من تلك المخالطة الأوروبية ، وامتنع عنهم بسماحته ذلك اللون الممقوت من ألوان الاستبداد الذى يأبى إلا أن يصب حياة الأمة الروحية فى القالب الذى تشاؤه الدولة لها ، و بقى المصريون إلى يومنا أحراراً يتجهون نحو ما يرتضون لأنفسهم من شتى المثل العليا ، كما بقى الباب مفتوحا يلجه من يريد العمل على خلق ثقافة غنية بتباين أصولها وتنوع عناصرها .

ذلك لأنه أحب لشعبه ما أحب لنفسه، فكما أنه لا يرفض النظر فى شىء ما لمجرد أجنبيته ، و كما أنه دؤوب على التعلم ، شغوف بالاستعلام من كل من يعلم شيئا ما ، كذلك أحب أن يكون شعبه عموما و « الصفوة » التى عمل على تكوينها خصوصاً .

تلك « الصفوة » هى « الارستقراطية المتكلمة بالتركية » من أصحاب المناصب الحربية والإدارية والفنية . وهى من خَلْق محمد على . عرفنا تحديده

لمهمتها فى مشروعه ، وعلينا الآن أن نلم بأشياء أخرى عنها . كوّنها محمد على من شتى العناصر ، فمن رجالها من جمعهم أحداثا من المماليك والأحرار من أبناء العالم العثمانى ومن مصر وأقاليمها السودانية أو من سبى المورة أو اللاجئين منها كفلهم محمد على منذ نعومة أظفارهم ورباهم وعلمهم فى مدارسه فى مصر وبعث منهم من بعث إلى أوروبا ، كما ان من هذه الأرستقراطية من لحقوا بها كبارا تعلقوا به وتعلق بهم وائتمنهم على أعز ما لديه : قيادة أمته سواء السبيل . وعلى ذلك فلم تكن تلك الصفوة تركية لحما ودمًا ، بل كان لسانها التركية إما طبعا وإما اكتسابا ، وانطبع أعضاؤها على تباين الأصول بالطابع العثمانى (أو ـ كما عرفناه ـ العثمانلى) فى آداب السلوك وتنظيم المنزل وما إليه من طرق المعيشة ـ وذلك أن محمد على فتح مصر للغة الترك وآدابهم وفنونهم وعاداتهم . وانتشرت التركية فى مصر انتشاراً جديداً تبعا لأنها لغة ولىّ الأمر ولغة الحكومة ولغة « الصفوة » من القوم . إلا أن تأثير ذلك فى الثقافة المصرية كان ضئيلا . فلم تتأثر العربية بالنماذج التركية تأثراً يعتد به ، اللهم إلا فى « الرسائل » . واستمر الكتاب على اتصالهم القديم بالنماذج العربية الأصيلة . ولما ابتدأوا التطلع إلى غيرها من المناهل اتجه نظرهم الى باريس لا إلى القسطنطينية . ولم يكن رجال الصفوة أيضا كلهم من المسلمين فمنهم من كان قبطيًّا أو من نصارى السوريين والأرمن . إلا أنهم كانوا جميعا

يتفقون فى شىء واحد ، فى أن محمد على بالنسبة لهم جميعا هو « ولى النعم » ، تعهدهم بالتعليم وقلّدهم مناصب الدولة وأنعم عليهم بالأرزاق السخية من مال وأرض وشرفهم ورفع قدرهم بين الناس ، بل وكان يختار لهم من بنات القصر وجواريه زوجات نشأن فى ظل الحشمة والكمال والعز ، لا غرو إذن أنه وحده « ولى النعم » . استفسر يوما السياسى الفرنسى بوالكمت من بوغوص بك الأرمنى المشهور عن صحته فأجابه : «إننى بخير لأن ولى النعم بخير» ، ان صحته لايمكن أن تكون إلا بخير ما دامت صحة سيده جيدة . ولكن محمدعلى وضع علاقته بهم لا على أساس السيد والمسود بل على أساس آخر : علاقة الأب بأبنائه . وما أجمل تعبيره هو عن ذلك — جمع مرة مأمورى الحكومة للمباحثة فى شؤون الدولة وكان ذلك فى سنة ١٢٦٣ ، فى السنوات الأخيرة من حكمه ، ولما أتموا عملهم دعاهم للطعام ، وجمعهم بعد ذلك بأيام وخطب فيهم خطبة يصح أن نعتبرها « عهده السياسى » (ولنا لها عودة) جاء فيها :

«لتعلموا أنى قد ناهزت سن الثمانين ولست فى تمنى شىء لنفسى بل كان تركى للنوم والراحة وبذلى لاجتهادى ليلا ونهارا إنما هو من أجل سعادتكم وإصلاح حالكم وحيث أنى قد ربيتكم جميعا من صغر سنكم وعلمتكم القراءة والكتابة فى المكاتب وأوصلتكم الى ما أنتم فيه من الدرجات وقبلتكم أولادا لى وصرت لكم أبا بحق وجب أنكم لا تمتنعون من قبولى أبا لكم بل تقبلوننى»

يرجو لهم ومنهم كل ما يرجوه الأب لأبنائه ومن أبنائه . و يأخذهم باللين أحيانا و بالغلظة أحيانا كما يأخذ الأبِ أبناءه باللين و بالغلظة ، وكان عندما يحسن أحد رجاله يبتهج لهـذا الإحسان ابتهاج الأب لإحسان إبنه لا ابتهاج الرئيس لإحسان المرءووس فحسب ، كما كان عندما يقصر أحدهم يقع هذا التقصير فى نفسه وقع تألم الأب وأساه لقصور ابنه عن أمله . ولنسمع تعبيره عما ينتظره منهم : « إنه لترادف تقلبات الأحوال وتنوع تيار صعوباتها وشدائدها من زمن بعيد بعكس وجهة آمالى . وكلما أتأمل لها بإمعان النظر ولما يحصل من وخامة عواقبها بالنسبة لجسامة تلك الخطوب كنت أتجلد بعزم ونيات خيرية لمقابلة شدائد تلك الصعوبات . ومضت علىّ الأوقات العديدة وأنا متحمل المشاق تاركا للراحة . وبديهى أنه لا يتأتى لشخص بمفرده مصادمة تلك الخطوب و إذلالها بل يحتاج لأعـوان ومساعدين ذوى عزيمة حتى ينجح فى نياته وأعماله . و إنه من الأمور المسلمة أن أصحاب الفتوحات وواضعى القوانين فى الأعصر الماضية مع ما كان لديهم من الثروة كانت الشدائد تلجئهم إلى أعوان لبث قوانينهم وتوطيد دعائمهم حالة كونهم محفوفين بنفوذ الـكلمة . ومما لا ارتياب فيه أنكم لو اتحدتم كشخص واحد و بذلتم الهمم بساعد الجد وتعودتم على ترك الراحة وأبرزتم الغيرة بالنشاط وتحمل المشاق بالتجلد لبث العدل وتشييد العمران للأعقاب والأخلاف ليكون سببا للفوز والنجاح ونيل السعادة . » وماذا يحدث عند التقصير ؟ قال : « ولتعلموا أنكم

إذا لم تحولوا من خصالكم القديمة من الآن فصاعدا ولم ترجعوا من طرق المداراة والمماشاة ولم تقولوا الحق فى كل شىء ولم تجتهدوا فى طريق الاستواء ولم تسلكوا سبيل الصواب لصيانة ذات المصلحة فلا بد لى من أن اغتاظ منكم جميعا و إذا كنت موقنا بتقدم هذا الوطن العزيز على أى صورة كانت وملتزما فريضته علىّ صرت مجبورا على قهر كل من لم يسلك هذا الطريق المستقيم اضطراراً مع حرقة. كبدى وسيل الدموع من عينى، فالذى أرجوه من الخالق سبحانه وتعالى أن يجعل نصيحتى هذه مؤثرة فى قلوبكم حتى أشاهد منكم حسن الحركة آنا فآنا وأعاين ما تستحقونه من الخير وتقر عيناى بامتياز كل منكم حسب أقصى أملى . » — فلم يكن محمد على فى علاقاته برجاله الحاكم المطلق بل كان الأب الخير الحازم يسعى لأن يجعل منهم رجالا يستطيعون فهم مقاصده ومعاونته على تحقيق آماله . وهذه أوامره الحكومية قل أن تجد لها شبيها فى أوامر الحكومات ، فكانت فى جمعها للنصح والترغيب والترهيب وضرب الأمثال والإشارة إلى أن منفعة الرعية أو مجد الوطن متوقف على ما نيط بعمال الحكومة أداؤه صورة صادقة لشخصية هذا العاهل الكريم . وهذه أيضا طريقته الإدارية ، جعل لكل شأن من الشؤون العامة ديوانا وكان لا يتخذ قرارا فى مسألة ما إلا بعد أن يستمع لأراء المجلس المختص بها . ذلك لأنه لم يكن حاكما فحسب ، بل كان طوال مدته مربيا ومكونا للرجال ، وأن مجالس الادارة لم تكن فى نظره هيئات إدارية

فحسب ، بل كان لها غرض آخر هو تكوين الصفوة من الرجال وتشجيعهم على التفكير المستقل .

وقد بدأ محمد على بتأليف هـذه الارستقراطية طوراً جديدا من أطوار تنظيم الحكومة الإسلامية ، بدأت تلك الحكومة – كما نعرف – باستعانة ولى الأمر برفقائه من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دخلت فى طور إنشاء الدواوين وظهور طائفة الكتاب ، يتلوه طور التوحيد بين الرياسات المختلفة و بين خدمة ولى الأمر الشخصية . وتأكدت هذه الصفة فى الدول التركية بصفة خاصة . ثم جاءت الدولة العثمانية ونما فيها نظام دقيق مفصل لتكوين الأداة التى استخدمها السلطان لحكم رعاياه (أو بعبارة أصح لقيادة الرعية) ، فكان رجال الحرب والحكم فى تلك الدولة عبيد السلطان ، اشتراهم بماله أو سباهم فى حروبه وغزواته أو جمعهم قسرا من أبناء الذميين . وفرض عليهم جميعا أنواعا من التدريب والاعداد ، كل منهم بحسب ما يؤهله له استعداده العقلى والبدنى ، وحاول أن يضع كلا منهم فيما يصلح له ، كما حاول أن يحيط كلا منهم طول حياته بما اخترع من القيود ليبقى كل منهم فى نوع الحياة ونوع العمل الذى رسم السلطان . وقد شبهه أستاذنا أرنولد توينبى بالكلاب التى يدقق الراعى كل التدقيق فى اختيارها وتناسلها و إعدادها وهى ساعده الأيمن فى قيادة القطيع ، فى حفظه من التردى فى المهالك وفى منع الضوارى عنه ، وبالجملة فى منع القطيع من الشرود عن جادة

الطاعة والانقياد . والمطلعون على تاريخ النظم العثمانية يعرفون كيف خرج « الكلاب » على راعيهم وأبوا – على توالى الزمن – إلا أن يملواهم شروطهم وأن يعيشوا عيشتهم على النحو الذى يرضيهم ، فكان فساد الحكومة العثمانية ، وكان بحث السلاطين ابتداء من القرن الثامن عشر عن أسس جديدة لتنظيم الحكومة العثمانية .

أخذ محمد على عن النظم العثمانية الأولى ضرورة خلق الصفوة الفعالة ، كما أخذ عنها أيضا ضرورة ربطها بولى الأمر بأقوى الروابط . ولكن الشبه يقف عند هذين الحدين . فالصفوة المحمدية العلوية لا تتكون إلا لحد محدود من المماليك والعتقاء والسبى ، وحتى هذا كان فى أوائل عهده فقط . وفيما بعد جرى محمد على على طريقة الاختيار (أو الفرز ، فى اصطلاح ذلك الوقت) من بين تلاميذ معاهده الدراسية . أما عن الروابط بين الارستقراطية وولى الأمر فقد رأينا كيف وضعها محمد على على أساس علاقة المحبة والتضامن فى اكتساب المجد وفعل الخير والإصلاح المعمر . وكان أمله أن يبقى هذا بعد موته بين أبنائه وأبناء رجاله ، وعلى هذا الأمل بنى عهده السياسى . واكتفى – فى أمر الناحية التنظيمية بمعناها الضيق – بما سنه من لوائح تنظيم الإدارة متعلقا بواجبات الرؤساء والمرؤوسين وما اليها – ونظر اليهم – كما رأينا – نظرة تغاير نظرة السلطان إلى أعوانه (أو بعبارة أصح إلى أداته) ، فلم يعتبرهم مجرد آلات للتنفيذ ، بل أشركهم فى وضع الخطة وفى تنفيذها على اعتبار أن الخطة خطتهم

وأن النجاح أو الفشل مما يهمهم مباشرة . قال فى الخطبة التى سبق أن أشرنا اليها واعتبرناها عهده السياسى : « [إن] المحاشاة والموافقة فى الأمور المضرة بالمصلحة والأصول الموضوعة من أعظم الجرائم فيجب الاجتناب عن ذلك حتى إذا كنت آمر أحدكم شفاها أو تحريرا بقولى له اجر المادة الفلانية بهذه الصورة وحصل منه اعتراض علىّ وذكرنى وأفادنى شفاها أو تحريرا بأن المادة المذكورة مضرة فهذا يكون منه عين ممنونيتى الزائدة وقد أثبتّ لكم مراراً كسب محظوظيتى من الاخطارات الواقعة حتى الآن التى يترتب عليها ممنونيتى فى أعلى درجة وها أنا مرخص لكم فى ذلك الرخصة التامة المرة بعد المرة » — ولم تتكون الارستقراطية المحمدية العلوية — كما كان الحال فى الهيئات الحاكمة الإسلامية القديمة — من رجال السيف ورجال القلم فقط بل هى ارستقراطية الفنيين ، وذلك بحكم ماأخذته الدولة المحمدية العلوية على نفسها من الشؤون التى لم تر الدولة الإسلامية (أو الدولة الأوروبية حتى عصر الانقلاب الاقتصادى الكبير) أنها من شأنها ، وبحكم القاعدة التى أخذت تسود فى القرن التاسع عشر وقضت بوجوب اسناد تلك الشؤون الجديدة إلى فنيين قد أعدوا اعداداً خاصا لمواجهة التطورات الجديدة وتعقيداتها . وهذا فن القيادة العسكرية مثلا ، كان حتى ذلك العهد يكفى للاعداد له حسن الاستعداد الطبيعى وإتقان ركوب الخيل واللعب بالسيف ، فقد أصبح فنا معقدا يقتضى من أصحابه دراسات علمية نظرية تقوم عليها أخرى تطبيقية بالإضافة إلى

ما كان يقتضيه دائما من التدريب الجسمانى والخلقى . وقس على ذلك ما اقتضته خطة محمد على الشاملة من اصطناع قوة الحديد والمال والعلم .

وإذ قد أصبح « للفنية » هذا الشأن فى تكوين رجال الصفوة ، فلم يبق محل لاشتراط الإسلام فيهم . والواقع أن استخدام محمد على لغير المسلمين يختلف تماما عما جرى من استخدام الكثير من الحكام المسلمين القدماء لهم . فظروف هؤلاء الحكام لا تقتضيه ، بل تقتضى ألاّ يكون . والدواعى التى دعتهم إليه حقيقةٌ بالاستنكار . ما هى تلك الدواعى ؟ سلطان يشتط فى جمع المال فيسلط على رعاياه « من لا يخشى الله ولا يرحمهم » من أهل الذمة ثم يجزيه فى النهاية جزاء سنمار ، أو سلطان يخشى اغتيال أقرب الناس إليه من أهله فلا يركن إلا إلى طبيب نصرانى وهلم جرا . فما جرى من استخدام أهل الذمة إذ ذاك كان فى الواقع مما بعثه فساد المجتمع وأدى إليه . والأمر على عكس ذلك تماماً فى دولة محمد على ومجتمعه . من شؤون الدولة ما هو فنى صرف لا معنى لأن تشترط فى من يقوم به سوى الكفاية الفنية واشتراط غيرها من الشروط تضييق وضيق لا يتفقان مع مصلحة المسلمين ولا تستسيغهما نفسه السمحة ولا تَرَفُّعُهُ عن هذا اللون من التعصب ، ولم يكن محمد على بالرجل الذى يسترد باليسرى ما يعطيه باليمنى ، فكان إذا أحسن غير المسلم الخدمة وأخلص لولى النعم وخدمة مصر أحسن إليه محمد على جزاء

إحسانه وأعطاه كل حقه حيًّا وميتاً . علِم أن محافظ الاسكندرية لم يقم بواجبه في الاحتفال بتشييع جنازة بوغوص بك ، مدير الأمور الخارجية والتجارية الأمين فساءه ذلك وكتب إليه موبخًا « لعدم إرسال العساكر وخلافه : ولا أدرى ما الداعى لذلك ولا يخفى عليكم الخدم المبرورة التى أداها بوغوص بك فى نحو ٤١ سنة » ونبه عليه بتدارك ما فاته .

وإذا كان هذا شأنه فى تقدير الكفاية على الرغم من اختلاف الدين ، أفيعقل أن تتأثر خططه بالتعصب لجنس على جنس ؟ كان أرجح حلمًا من أن يعتد بما ليس فى الواقع من اجتهاد أو فضل أى إنسان (كأن يكون مولده فى الموطن الفلانى لافى غيره) . ومثل هذا التعصب يؤدى الى حرمان العمل ممن يصلحون له ، وهذا إسراف ، والرجل يمقته . وهذا التعصب أيضًا مما يصرف الناس عن الجد ويصرفهم إلى السفاسِف . ويثير فيما بينهم البغضاء والحزازات والوقت وقت الجد وفى خدمة الوطن متسع للجميع . فلا تعصب على المصريين ولا إيثار لغيرهم عليهم . وأبواب « الأرستقراطيـة » مفتوحة لهم ، وولجوا إليها فعلا — وما ذاع عن حرمانهم من مناصب القيادة فى الجيش والأسطول لمصريتهم وهمٌ يحتاج أمره إلى تبديد ، لم يعرف جيش من جيوش العالم فى ذلك الوقت حتى جيوش الثورة الفرنسية (على عكس ما يتوهم النـاس) شيوع خطة الترقية من تحت السلاح [كما فى الاصطلاح] الى رتب القيادة

ولا تعرفها جيوش وقتنا الحاضر [في جيوش المعسكر الديمقراطى أو فى جيش المعسكر الآخر] إلا فى حدود ضيقة جداً نسبياً، وهذا على الرغم من شيوع التعليم والاستنارة فى جيوش المعسكرين. والحال أن ضباط الجيوش الأوروبية فى وقت محمد على وفى وقتنا الحاضر ينتمون للطبقة الوسطى أو لطبقة الأشراف. من شباب الطبقتين (كما هو الحال فى مصرنا الآن) من يختار العسكرية ويلحق بمعاهدها ليُعد لوظائف القيادة. وهذا صحيح على الأمم التى اختارت سياسة الجندية الإجبارية لتكوين قوتها العسكرية كفرنسا مثلا وعلى الأمم التى اختارت سياسة التطوع لتأليف قواتها الحربية كانجلترة فى معظم أدوار تاريخها العسكرى. اذا تحققنا ذلك وعرفنا أن ذوى اليسار الكبير أو الصغير من أهل مصر، الذين يصح أن نقابلهم بالطبقة الوسطى فى الأمم الأوربية، لم يقبلوا بعد فى عهد محمد على على اختيار العسكرية لأبنائهم لابتعادهم عنها قرونا عديدة، كما أننا إذا تحققنا أن جيوش العالم كلها لا تعرف الترقية من تحت السلاح أساساً لتكوين الضباط، إذا تحققنا هذا كله أدركنا لِمَ خلت وظائف القيادة فى الجيش المصرى فى عهده من المصريين — وأن لا أساس لما زعموه من تعصبه للترك عليهم - بل ان كبار رجال العسكرية الأوروبيين كثيرا ما عبروا له ولإبراهيم عن رأيهم بأن أضعف ما فى جيشه ضباطه غير المصريين، وشاركهم فى هذا الرأى مؤرخ الجيش المصرى الجنرال فيجان المشهور ونسب ضعف

الضباط إلى عدم إقبال أبناء الطبقة الوسطى فى مصر إذ ذاك على احتراف العسكرية . وهذا النفور مما لا يمكن علاجه بالاجبار . أما التعصب الضيق فلا ظل له . نقرأ فى أمر من أوامره ، أصدره إلى محافظ دمياط « بأنه علم بالاحتفالات التى قوبل بها ألاى حسين بك من الأهالى والقناصل وبما تفوه به علىْ أغا ناظر السلخانة وقوله فى محفل الاستقبال صار الفلاحونْ العمى عساكر مهما كانوا لا يكونون مثل عساكرنا الترك وعليه فاضربوه ١٠٠ نبوت على أليته وينفى وإن عاد يصلب » . هـذا ما حدث لعلى أغا عندما أخذته النعرة القومية . وعنـدما تحرج الأمر بين مصر والدول العظمى ، وتحمس الناس فى حاضرتيها — القاهرة والاسكندرية — لدفع العـدوان عن وطنهم وألفوا « حرسا وطنيا » أسند محمد على لرؤسائهم (وهم من « أبناء البلد ») رتبا عسكرية نظامية . فالرجـل لا يتردد فى إعطاء من يقبل على العسكرية أو غيرها حقه كاملا .

***

وكيف يغمط محمد على للمصريين حقاً أو يطوى لهم فضلا وقد عز عليه أن يرى العقول المصرية تضيع هباءً ، كما عزَّ عليه أن يرى الموارد المصرية يبددها الجهل والفوضى ، فعول على أن ينقـذ لمصر تلك الثروة العقلية التى لا تعدلها ثروة .

« ابتكر حسين جلبى عجوة (من أهل رشيد) بفكره صورة دائرة ، وهى التى يدقون بها الأرز ، وعمل لها مثالا من الصفيح ، تدور بأسهل طريقة بحيث أن الآلة المعتادة إذا كانت تدور بأربعة أثوار فيدير هذه ثوران ، وقدم ذلك المثال للباشا فأعجبه وأنعم عليه بدراهم » . ثم استمر الجبرتى فى روايته ، قال : « ولما رأى الباشا هذه النكتة من حسين جلبى قال إن فى أولاد مصر نجابة وقابلية للمعارف . فأمر ببناء مكتب بحوش السراية ورتب فيه جملة من أولاد البلد ومماليك الباشا ، وجعل عليهم حسن افندى المعروف بالدرويش الموصلى يقرر لهم قواعد الحساب . » أى أن إنشاء المدارس بدأ لما رآه محمد على من نجابة المصريين وقابليتهم للمعارف .

ولم يكن العلم غريبا عن مصر ، فقد كان طلبه فريضة على المسلمين .

وكان لعلماء الأزهر — كما قال رفاعة — « اليد البيضاء فى إتقان الأحكام الشرعية العملية والاعتقادية . وما يجب من العلوم الآلية كعلوم العربية الاثنى عشر وكالمنطق والوضع وآداب البحث والمقولات وعلم الأصول المعتبر . ولمثل هذا فليعمل العاملون . » وقد أثمرت أعمالهم فى ذلك العصر وما سبقه بقليل ثمرتين عظيمتين : « تاج العروس » و « تاريخ الجبرتى » . ولكن من الباحثين من يرى أن الحملة الفرنسية أثرت أثرا سيئا فى الحركة العلمية . لا لأن الفرنسيين عارضوها أو مسوها بأذى ، ولكن لما أحدثه

قدومهم وخروجهم من الاضطراب الفكرى . والثابت على كل حال أن النصف الأول من القرن التاسع عشر قل أو انعدم فيه التصنيف المبتكر فى علوم اللغة والدين . ولكن فرق بين هذا و بين ما زعمه المستشرق الطبيب « برون » من أن علماء القاهرة فى زمنه — منتصف القرن التاسع عشر — « لا يعرفون حتى أسماء أمهات الكتب العربية ، وإن كانوا يظنون أنهم يعرفون كل شىء ، وأن ليس فيهم عشرة يستطيعون استخدام معجم لغوى » وليس من شك فى أن علماء ذلك الزمان ضيقوا على أنفسهم دائرة المعرفة . سلم بذلك رفاعة وقرر وجوب « معرفة سائر المعارف البشرية المدنية التى لها مدخل فى تقدم الوطنية ... لاسيما وأن هذه العلوم الحكمية العملية التى يظهر الآن أنها أجنبية هى علوم إسلامية نقلها الأجانب إلى لغاتهم من الكتب العربية » . ثم أضاف إلى هذا « أن من اطلع على سند شيخ الجامع الأزهر الشيخ أحمد الدمنهورى (ولم يكن العهد به إذ ذاك بعيدا ، فقد أدركه الجبرتى وكانت وفاته فى عام ١١٩٢ هجرية) رأى أنه قد أحاط من دوائر هذه العلوم بكثير » . وهذا رفاعه نفسه نعلم كيف اصطفاه الشيخ حسن العطار ، وكيف رسم له خطة الدرس فى أوروبا . وقد تحدث رفاعة فى رسالة للعلامة الفرنسى جومار بعد عودته من فرنسا عن حسن استقبال العلماء له وعن قراءة شيخ الإسلام لرسالته فى وصف رحلته وعن عزم الشيخ على رجاء الوالى أن

يطبع الرسالة ليحبب للمسلمين التغرب فى طلب العلم من أجل منفعة مواطنيهم .

الحق ان من علماء ذلك الزمان من أوجس خيفة من ذلك الاتصال بعلم الغرب لا استنكارا لذلك العلم فى حد ذاته ولكن اشفاقا مما يؤدى إليه الاتصال من النتائج الوخيمة ، فاتخذوا خطة سلبية وسمها من درسها من الأوروبيين باسم « الخطة الوهابية » . وقد روى مؤرخ الحروب الصليبية « ميشو » فى رسائله من مصر فى سنة ١٨٣١ حديثه مع عالم من هذا الطراز هو مفتى المنصورة ، قال المفتى : « إن مثل الشرقيين فى محاكاتهم الغربيين والنقل عنهم مثل الرجل الكفيف الذى ارتطم فى وهدة يدعو المارة إلى مده بقبس من النار . وماذا ينفعه القبس ؟ أنتم معشر الغربيين تتهمون الشرقيين بأنهم جامدون وأنهم دائما حيث كانوا ، ولكنكم أنتم لا تعرفون متى وأين تقفون . وبذلك تذهبون إلى أبعد مما تقصدون ، وعندى أن مجاوزة الهدف أسوأ من العجز عن بلوغه . هذه مثلا نظرياتكم السياسية الجديدة . هل نفعت عامتكم حقا ؟ أنشرت النور حقاً ؟ لا . لم تؤد — فيما سمعت — الا إلى الثوران والاضطراب . فما أشبه مدنيتكم بتلك الوسائل المتخمرة التى تحطم الإناء الذى تصبها فيه » .

وهذا المستشرق «لين» يصور لنا سوء ظن العامة بمن عاشر الأوروبيين من المسلمين . قال : « كنت جالساً يوما عند أحد باعة الكتب فأتى رجل

يطلب نسخة من رحلة رفاعة . فسأل أحد الحاضرين عما فى هذا الكتاب . فتطوع رجل لإجابته بطريقة تهكمية تبين رأى العامة فيه ، قال ذلك المتطوع : أنا أقص عليك نبأ هذه الرحلة بالحق إنها تحتوى على وصف سفر رفاعة من الاسكندرية لمرسيليا وعلى ما جرى له أثناء هذا السفر عندما سكر وعربد ، عند ذلك أمر الربان بشد وثاقه إلى صارى السفينة وجلده . ثم نزل بلاد الافرنج حيث طاب له لحم الخنزير ومعاشرة النساء الافرنجيات ، ثم بعد أن ارتكب من الموبقات كل ما يعد له مقعده من النار عاد إلى مصر » .

تلك الحالة التي تصورها هذه الأحاديث هى ما حدا ببعض الباحثين الأوروبيين فى ذلك الزمان إلى الاعتقاد بأن أول واجب على الحاكم المصلح فى البلاد الشرقيـة هو أن يهدم البناء القديم فلا خير فيه لأهله ، وأن ينبذ تلك العلوم والمعارف التى طلبوها مئات السنين دون أن يحققوا بها لأنفسهم أو للانسانية نفعا ، ثم ينشىء بعد ذلك معاهد جديدة تعلم فيها العلوم الأوروبية باللغات الأوروبية . قال بذلك قائلون منهم فى المغرب الإسلامى وقد دخل فى حكم الفرنسيين وفى الهند البريطانية . وليس أوضح فى بيان هذه المشكلة الإسلامية الكبرى مما جرى فى الهند فى سنة ١٨٣٥ . اشتد الخلاف فى تلك السنة بين أعضاء لجنة التعليم على ماذا تكون عليه خطتها ، أتستمر الحكومة على ماجرت عليه حتى ذلك الوقت من الانفاق على المعاهد القديمة التى تدرس فيها معارف الوثنيين بالسنسكريتية ومعارف المسلمين بالعربية والفارسية ، أم تعدل

عن ذلك وتخصص المال لإنشاء معاهد جديدة تدرس فيها العلوم الأوروبية باللغة الانجليزية ؟ انقسم الأعضاء إلى فريقين : فريق انتصر للسياسة القديمة وعرف أصحابه باسم المستشرقين أو أنصار الثقافة الشرقية . وفريق انتصر للسياسة الجديدة وعرف أصحابه باسم أنصار الثقافة الغربية . وتولى زعامة الفريق الثانى الكاتب المشهور « ما كولى » وكان إذ ذاك فى الهند يعمل فى جمع القوانين ، وقد فوضت إليه الحكومة رياسة لجنة التعليم وأعد للدفاع عن قضيته مذكرة مشهورة . اعترف فيها ما كولى بجهله اللغات الهندية واللغتين العربية والفارسية ، ولكنه استعاض عن ذلك بأن قرأ كل ما تيسرت له قراءته مما نقل من آداب تلك اللغات إلى اللغات الأوروبية وتحدث فى أمرها مع أهل العلم بها من الأوروبيين . وقال إنه لم يجد من المستشرقين من ينكر أن مايحمله رف واحد من الكتب الأوروبية يساوى كل آداب الهنود والعرب ، وحتى دواوين الشعر التى هى أفضل ما فى تلك الآداب هى دون الشعر الأوروبى فى نظره ، ثم إذا انتقل الباحث إلى التصانيف التى تتعلق بجمع الحقائق واستخلاص النواميس الكونية فانه لا يستطيع إلا إيثار التصانيف الغربية من هذا النوع . مثل هذا يقال عن كتب التاريخ والأخلاق والطبيعة وغيرها . ثم تساءل : أما والأمر كذلك ، أيجوز لنا أن نفضل على تعليم العلم الصحيح باللغة الانجليزية تعليم لغات لا تؤدى إلى علم خليق بهذا

الاسم ؟ أيجوز لنا ألّا نعلم العلم الصحيح والفلسفة الصحيحة والتاريخ الصحيح وأن نشجع من أموال الدولة طلب نوع من الطب يستحى بيطار انجليزى أن ينسب إليه، ونوع من الفلك يثير قهقهة البنات فى مدرسة انجليزية ريفية، ونوع من التاريخ هو عبارة عما جرى لملوك طول قامة الواحد منهم ثلاثون قدماً وعمْر الواحد منهم يزيد على ثلاثين الف سنة، ونوع من الجغرافيا تتكون من وصف بحار من العسل أو من الزبدة ؟ وكيف يحق للمشرفين على حكم الهنود من الانجليز أن يفعلوا هذا والتاريخ كفيل بهدايتهم السبيل السوى ؟ فهذه الأمم الأوروبية نفسها فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر أدركت أو أدرك زعماؤها أن لغاتها الوطنية لا تفتح لها خزائن العلوم والآداب ، بل انها لن تدرك بغيتها إلا بدراسة ما خلفه اليونان والرومان باليونانية واللاتينية ، فأقبلوا على تلك الدراسات القديمة ، وكانت ثمرة هذا الاقبال النهضة الأوروبية المشهورة . وهذه الروسيا فى القرن السابع عشر أحس ملكها العظيم « بطرس الأكبر » بما هى عليه من التأخر فعمل على انهاض أمته عن طريق إنشاء ارستقراطية مستنيرة متحضرة بحضارة الغرب، لا عن طريق تشجيع رعيته على الاستمرار فى خزعبلاتها وصرف العمر فى تقرير مسائل من نوع « هل خلق الله العالم يوم ١٣ سبتمبر أم لا » .

وقد رد المستشرقون على « ما كولى » بحجج يزينها رجحان العقل

وبعد النظر واتساع أفق التفكير ، فأشاروا إلى تأصل الحضارة والثقافة فى أرض الهنود ، وإلى أن علومهم وآدابهم ليست السخافات التى صوّرها « ما كولى » ثم قرروا أن البريطانيين قد قطعوا على أنفسهم عهداً باحترام عادات الهنود ونظمهم الاجتماعية ، فكيف يجوزون لأنفسهم أن يهدموا ما تعهدوا باحترامه ، وبينوا أن إحياء العربية والسنسكريتية هو بالضبط مقابل لإحياء اللاتينية واليونانية فى تاريخ الثقافة الأوروبية ، وختموا كلامهم بالحجة الدامغة : وهى أن لا خير لأمة فى إبعادها عن الجو الروحى الذى نمت فيه نفسها وإن نظم التربية والتعليم إن لم تقم قواعدها على ثقافة القوم بقيت أمراً سطحياً لا نفع فيه ولا دوام له .

هذه أوجه تلك المشكلة العامة ، أوضحنا شيئاً من عموميتها واختلاف الآراء فيها ، فكيف واجهها محمد على ؟ اتخذ بين المستشرقين والمستغربين خطة وسطاً ، يدلك على ذلك أن « ما كولى » استشهد بما عمله محمد على فى مصر لتأييد ما ذهب إليه من ضرورة تعليم العلوم الحديثة ، كما أن خصوم « ما كولى » من أنصار الثقافة الشرقية استشهدوا أيضاً بمحمد على لتأييد ما ذهبوا إليه من ضرورة وصل حاضر الأمة بغابرها . فقالوا ـ وكان حقاً قولهم ـ ان مصلح مصر يعلم العلوم الحديثة ولكنه يعلمها باللغة العربية وان التعليم الذى يصح أن يوصف بأنه التعليم القومى وهو التعليم المنتشر فى قرى

مصر وحواضرها قد أبقاه محمد على عَلَى أوضاعه المألوفة . أى أن محمد على واجه مشكلة الثقافة عموماً ومسائل التربية والتعليم خصوصاً بروح الاعتدال وتغليب المنفعة على النظريات ، فتجنب الاملاء على الناس كما تجنب الفصل بين نظم ونظم ، فلم يخلق « ثنائيـة » فى معاهد التعليم بل تمت تلك الثنائية فى أيام الجيلين الحاضر والسابق من المصريين ، و برضاء أبناء الجيلين الحاضر والسابق تماماً فـكان الانقسام الى معسكرى القديم والجديد . ولم تعرف أيام محمد على « الشهادة » مفتاحاً وحيداً لولوج معهد ما ، كما أنها لم تعرف إلا ثقافة عربية إسلامية فى كل مكان ، أضاف إليها إعداداً فنيا فى أمكنة معينة .

وأثبت محمد على أمراً أساسيًّا آخر ، هو أن التربية والتعليم شأن من شؤون الدولة ، تتكفل به مهما كلفها ، وأن زمان ترك شؤون التعليم للأفراد والطوائف تقوم به أو تهمله قد انقضى ، ولـكنه ترك للأفراد وللطوائف قدراً عظيما من الحرية هو أثمن ما خلفه فى سياسته التعليمية .

***

تلك السياسة التعليمية كانت ـ فضلاً عما ترمى إليه من نشر الاستنارة العامة ـ أداة مهمة من أدوات خلق الفنيين من رجال الارستقراطية المحمدية العلوية ، وتلك الارستقراطية قد ألممنا بمهمتها فى نظر محمـد على ونصيبها فى اصطناع قوة الحديد والعلم والمال .

والمال — بأعم معانيه — يُنال بتنمية الموارد للانتاج . وقد رأينا فيما سبق كيف رفع محمد على تنمية الموارد واستغلال المرافق الى مرتبة عرفان نعمة الله سبحانه وتعالى وحمده عليها ، ينمى الموارد لأنه لا يستطيع أن يحتمل رؤية الخراب أو الصائر الى الخراب ، وينميها لأنه يريد أن يُعلّم وأن ينشئ جيوشاً وأساطيل ليحيي عالما راكداً وليوقظ أمما من سبات الدهور ، ولا يطلب شيئاً لنفسه ؟ فذوقه ذوق البساطة الأنيقة ، تملأ العيون هيبتُه باشعاع من خَلْقه وخُلُقه متلائما مع اختفاء الجواهر والألوان . تلك هيئته فى ركوبه وفى منزله ، يفيض على من حوله من سحر الحديث وأدب المجلس ما بهر القريب والغريب وفعل فى النفوس ما لا تفعل أبهة الحراس والحاشية والهيئات المبهرجة والسيوف المنتضاة . قال مرة لزائر أجنبى : انظر ماذا ترى حولى من هيئة الباشوات ؟ لم يبق منها الكثير : بعض القواسين ، أصحاب العصى المفضضة وبعض الدواوين . ولكن نقش خاتمى كان دائما : « محمد على » .

فطلب المال للعمران (أو كما كانوا يقولون إذ ذاك للعمارية) ، ولقوة المال . ويهمنا — جريًا على خطتنا — أن نضع سياسته الاقتصادية موضعها الصحيح فى التطور الاسلامى .

حدد الأستاذ ما سينيون المثل الأعلى الإسلامى فى أمور الاقتصاد على

الحماية لعقيدة الزكاة

الوجه الآتى قال : ـ « ان الاسلام له ميزة إقامة مساهمة الأفراد فى موارد بيت مال الأمة على قاعدة المساواة وانه يكره التبادل الطليق من كل قيد ، واكتناز المال للأعمال المصرفية البحتة ، واقتراض الدولة للمال . وفرض المكوس على السلع اللازمة للحياة . وهو ـ من الجهة الأخرى ـ يؤيد حقوق الأب والزوج وحق الملكية وتنمية المال للتجارة ـ فيقف فى الواقع موقفا وسطا بين الرأسمالية والشيوعية . » ولا ينبغى أن نفهم الجزء الأخير من قول الأستاذ على وجه التحديد الحرفى أو الضيق ، فان مراد الأستاذ أن يقول إن المثل الأعلى الاسلامى يؤكد الناحية الاجتماعية أو مصلحة الأمة فى حكمه على نواحى الجهود الفردية الاقتصادية . ولا يرجع ذلك الى بقية بقت عن اعتبار المال عرضا زائلا ، وأن الباقيات الصالحات خير عند الله وأبقى فحسب بل يرجع أيضاً الى توكيد مصلحة الجماعة ، ومن ثم كان استنكار فرض المكوس على لوازم المعيشة ، ومن ثم المحاولات العديدة لتحديد السعر العادل والأجر العادل فى المعاملات ـ هـذا من ناحية ، وأما من الناحية الأخرى فالموقف الاسلامى يشبه الرأسمالية فى طور من أطوارها من حيث عدم قيام الدولة بالمشروعات الاقتصادية وتركها الحرية (المحدودة طبعاً بحدود ضرورة المراقبة وحماية المصالح العامة) للجماعات والأفراد . فليس للدولة الاسلامية كما كانت ـ خطة تنمية الموارد وزيادة الانتاج على ما نألفه الآن . إلا من حيث

التدخل فى أوقات الأزمات أو المجاعات لحفظ الأرواح أو التدخل لصيانة موارد الخزانة بصيانة المنشآت العامة وقطع دابر الفتن والبغى أو ما تقتضيه مصالح التجارة الخارجية من المفاوضات والاتفاقات مع الدول الأجنبية أو ما يلجئ إليه إسراف أصحاب السلطان وجشعهم من اتخاذ الحيل والألاعيب لملء الخزانة (بالمعنى الحرفى) كأنواع المصادرات والتلاعب بالسكة ودخول السوق للمتاجرة وما إلى هذا كله .

وشؤون الزراعة وما يتصل بها لها مقام خاص فى الاقتصاد الاسلامى فى بعض أقطار دار الإسلام كمصر والعراق والهند . فالزراعة يتوقف عليها قوت الرعية ، والأموال المفروضة على الأرض الزراعية مربوطة عليها عطاءات الأجناد ، سواء أكانوا أحراراً كما فى صدر الإسلام أم عبيداً أو فى حكم العبيد كما هو الحال فيما بعد . فاكتسبت الزراعة وأرض الزراعة وأهل الزراعة وضعاً خاصاً جامداً فى الاقتصاد الاسلامى : أخرج الزراعة وأرض الزراعة من نطاق التجارب والتبادل الحر، وأخرج أهلها من نطاق التمتع بالأهلية الكاملة وأدخلهم فى نطاق الأدوات البشرية . قُصرت الزراعة بصفة أساسية على إنتاج ما يلزم لغذاء الأهليين وملبسهم وامتنع التفكير فيما عدا ذلك (كالإنتاج الزراعى للتصدير للخارج مثلا) حذر نقصان الضروريات ، وامتنع التداول الحر فى الأرضين حذر نقصان الغلة وتأثر أرزاق الأجناد بذلك ، وخضع

الفلاحون لنظام مقيد لحريتهم ، معطل لشخصيتهم خضوع الجندى للقانون العسكرى ، فأمر الفلاح وأمر الجنـدى سواء فى نظر المصلحة العامة . لهذه الأسباب جمدت الزراعة على الحالة التى اطمأن المجتمع بالخبرة والواقع إلى أنها الحالة الملائمة لظروف التربة والمناخ وما إليهما من عوامل الانتاج الزراعى ، وانعـدم التداول الحر فى الأرضين ونشأ التزام الأموال المفروضة على الأرض الزراعية . وتولى الملتزمون تنفيـذ قانون الفلاحة . والباحثون فى تاريخ الاقتصاد الزراعى المصرى يغفلون عادة عن الوجه الصحيح لتحديد موضوعهم . فيدور كلامهم عادة على محاولات لا تجـدى للبحث عن نظريات للملـكية مختلطا بأحكام مستخرجة من التاريخ الأوروبى أو من القانون المدنى النابليونى ، وهذه الأشياء وأشباهها لا تتصل بالموضوع فهو — كما رأينا — أعم من نظريات الملـكية ومن طرق جمع الضرائب ومن تاريخ حاصـلات زراعية بعينهـا ، وهو — كما رأينا — نظام خاص لا يستند إلى تشريع إسلامى بعينه ، بل تـكوّن وتجمد ليلائم ظروف البيئة الطبيعية والاجتماعية — وهو فى الجملة — نظام واجبات « لا نظام حقوق » .

تحطيم هـذا النظام الذى خلقته أجيال عديدة جدا من الحياة المصرية تم على يدى محمد على . وسهل عليه التحطيم لأن القوة التى وُجد من أجلها النظام والتى كانت تقف دائما دون مسه كانت قد تلاشت فى وقت محمد على . ذلك ان الأصل كما شرحنا ربط أرزاق الأجناد على الأموال الأميرية المفروضة

على الأطيان ، ولما ضعف أمر الأجناد فى العهد السابق للفتح الفرنسى تطرق الضعف والاختلال للنظام الزراعى كله . فاختل أمر الضرائب ووضع كل من يستطيع يده على ما يستطيع من الأرضين أو من الحقوق الأميرية وخرجت مساحات واسعة من نطاق الضرائب لتكون رزقا احباسية وهكذا ، حقيقة بقى من النظام : — جمود الزراعة على ما هى عليه ، منع التداول الحر فى الأرض ، وقانون الفلاحين . ولكن كان قد زال عنه حماته الطبيعيون : الأجناد .

وأول ما مسه محمد على كان فى مرحلة الفحص والتحقيق عن الحقوق الأميرية ، وبخاصة فى شأن الأموال الأميرية . وكشف له التحقيق عن ضرورة وضع حد لتشتيت السلطان ، فقرر إلغاء التزام الأموال على الأرض مع بعض التعويض للملتزمين عن خسارة حقوق مكتسبة ، وأدى ذلك إلى عودة الأرضين لولى الأمر واتصاله المباشر بالفلاحين . ثبتهم فيما كان فى أيديهم وزادهم على توالى الزمن حقوقا فى أراضيهم ، و إن بقوا طوال مدته على خضوعهم القديم لقانون الفلاحة . وتصرف فى مساحات واسعة بالانعام على رجال ارستقراطيته وأفراد بيته بشروط مختلفة أيضا أهمها شرط الإصلاح والاستغلال

واستطاع محمد على بذلك أن يشرف على تنفيذ السياسة الزراعية الجديدة التى رسمها والتى كانت ترمى إلى عدم الاكتفاء بإنتاج ما يحتاج إليه السوق

المحلى فقط بل ترمى أيضا إلى انتاج حاصلات للتصدير . وبخاصة القطن المصرى الجديد .

أما التداول الحر فى الأرضين فلم يتم فى عهده لما سنشرحه بعد قليل ، ولكن تغيرت طريقة النظر إلى الأرض تغيرا تاما عما كانت عليه الحالة ، وكانت الممهدات للنتائج التى ظهرت فيما بعد وأخصها نزول الأرض فى سوق البيع والشراء وشتى أنواع المعاملات والاستغلال .

والظاهر من كل هذا أن محمد على أحدث ثورة أو انقلابا فى نظام عتيد . وهذا صحيح لحد ما . ولكنه ليس بالصحيح فى أمر أساسى يشترك فيه التنظيم الجديد والنظام القديم . فكلاهما يقوم على قاعدة واحدة وإن اختلفت وسائلهما لبلوغ الهدف : هذه القاعدة لا تزال فى عهد محمد على كما كانت فى النظام القديم : إن شؤون الزراعة لها من المقام فى الاقتصاد القومى ما يجعلها على حدة ، وإن خطورة تلك الشؤون لما يستدعى هيمنة خاصة من جانب الدولة عليها ، حقيقة بطل فى عهد محمد على ربط أرزاق الإجناد بها ، ولكن لا تزال هناك من الأسباب القوية ما يحمل على الاحتفاظ بالسيطرة التامة عليها ، فهى لا تزال — كما كانت قديما — مصدر القوت اللازم للحياة ، وهى — كما كانت قديما — مصدر أهم موارده من حيث الضرائب ، وزاد على هذا فى أيامه أنها أصبحت أهم مصدر لتغدية التجارة الخارجية . وزاد

على هذا أيضا اعتقاده بأن الاستمرار فى سياسة التحسين والإصلاح والتنمية يقتضى بقاء الهيمنة فى يده ولو إلى حين . وهـذا يقتضى بقاء قيود الفلاحة على أهلها .

وقد قام محمد على فى سبيل تنمية الثروة الزراعية بصيانة منشئات الرى والصرف وتجديدها ، ولم يكتف بهذا بل أحدث الانقلاب الكبير المعروف فى نظام الرى المصرى . ومجمل تاريخ هـذا الانقلاب ينحصر فى تدبير حل لمسألتين : الأولى زيادة الانتاج الزراعى ، الثانية ضرورة تدبير ماء لرى القطن على الأخص فى غير زمن الفيضان ولمنع الماء من أن يفيض على حقول القطن فى زمن الفيضان ، فالمسألة إذن هى ضبط النيل (كما نقول الآن) على وجه جديد . وكان حله الأول حفر الترع الطويلة العريضة العميقة يجرى فيها الماء معظم أيام السنة . وترتب على ذلك الحاجة الشديدة إلى تطهير مستمر شاق . وقد وصف لنا المهندس لينان دى بلفون فى تاريخه للأعمال العامة فى عهد محمد على ما استلزمه هذا التطهير من جهد وما قاساه الفلاحون من الشدة فى أدائه . واتجه التفكير إلى تخفيف هذا العناء ببناء قناطر الدلتا . ولم يتم بناؤها فى عهد محمـد على . وحتى عندما تم بناؤها لم تكن فى حالة تسمح لها بأداء عملها على الوجه المقدر لها . ولجأ الخديو اسماعيل لاستخدام الآلات الرافعة . وعلى كل حال فقد بدأ محمـد على سياسة الرى الدائم التى سارت عليها مصر منذ تلك الأيام .

محال الصناع
industry

وأمر الاحتكارات الصناعية يشبه أمر السياسة الزراعية فى كونها ابتدأت من أجل زيادة موارد الخزانة ثم تحولت إلى خطة عمرانية جريئة لإدخال الصناعة الكبرى بمصر . وهاك مثالا من الاحتكار الصناعى فى أول مراحله كما جاء فى الجبرتى . قال : « وفى أواخر سنة ١٢٣٢ حجر وضبط جميع أنواع الحياكة وكل ما يصنع بالمكوك وما ينسج على نول أو نحوه من جميع الأصناف من ابريسم أوحرير أو كتان إلى الخيش والحصير فى سائر الاقليم المصرى وانتظمت لهذا الباب دواوين ورتبوا لذلك كتابا ومباشرين بالنواحى والبلدان فيحصون ما يكون موجوداً على الأنوال بالناحية من القماش والأكسية الصوفية المعروفة بالزعابيط والدفافى ويكتبون عدده على ذمة الصانع حتى إذا تم نسجه دفعوا لصاحبه ثمنه بالفرض الذى يفرضونه وإن أرادها صاحبها أخذها من الموكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليها من طرفيها بعلامة الميرى فان ظهر عند شخص شىء من غير علامة الميرى أخذ منه وعوقب وغرم ، ويطوف الموكلون بمباشرة الأنوال على النساء اللاتى يغزلن الكتان فيشترون ذلك بالثمن المفروض ويسلمونه للنساجين ثم تجمع أصناف الأقمشة فى أماكن للبيع بالثمن الزائد » إلى آخره .

ثم حدث بعد هذا العدول عن هذا وأشباهه والشروع فى تشييد المنشآت الصناعية الكبرى المجهزة بالآلات الجديدة . والتى بفضلها تمكن محمد على

 Manshester

من كسوة جيشه وتسليحه و بناء أسطول ضخم فى الاسكندرية . فعل هذا
فى وقت قيام أصحاب مذهب « مانشستر » البريطانيين الداعين الى ضرورة
تخصص كل إقليم بما يصلح له بحكم الطبيعة ، فلا ينبغى للاقليم الزراعى
بطبيعته أن يحاول أن يكون صناعياً وهلم جرا ، وكانوا قوماً يكرهون تولى
الدولة القيام بأى مشروع صناعى ، كما تحمسوا أشد التحمس للتبادل التجارى
الطليق . فلا عجب أن كره من زار منهم مصر (مثل كوبدن المشهور أو
الدكتور بورنج) سياسة محمد على الصناعية . بل و بينوا له أن الأولى به أن
يصرف جهده فى تنمية ما تصلح له مصر (كزراعة القطن مثلاً) كما أن
شراء المصنوعات المتقنة من أوروبا يكلفه أقلّ من صنع مثيلاتها فى بلاده ،
وأظهروا نواحى الضعف فى إدارة المصانع وانتقدوا توجيه الأيدى العاملة من
الحقول للمدن . والواقع أن كل هذا واضح لمحمد على وضوحه لزوّاره الأجانب
والرد عليه ليس عسيراً . فإن هناك اعتبارات تتعلق بسلامة الوطن يهون بجانبها
حساب الربح والخسارة . وهناك مصلحة قومية فى تنويع الانتاج وفى تكوين
الصناع الماهرين تقتضى تنمية الصناعة مهما كلف ذلك . هـذا من حيث
الاعتبارات القومية العامة . أما من حيث هـذه المنشآت الصناعية بالذات
فقد ثبت أنها لم تصرف الأيدى العاملة عن الحقول . حقيقة كانت أزمة
الأيدى اللازمة فى الريف مستمرة طول عهده . ولكن ذلك لا يرجع للصناعة

الجديدة وإنما يرجع للتجنيد . أما تولى الدولة المشروعات الصناعية فتفسيره أنه — فى ظروف مصر إذ ذاك — إن لم تقم بها الدولة فلا يقوم بها أحد .

والصناعة الكبرى لم تخفق فى مصر كما يتوهم الكثيرون . ان الذى حدث كان عدول محمد على عن الاستمرار فى منشآته الصناعية بعد انقاص جيشه ومحو أسطوله . ولكن الصناعة الكبرى الحرة ظلّت على شىء من الحياة . والجذوة التى أشعلها لم تخمد . بل ظلّت فى انتظار مَن يشعلها من جديد .

وكان فى تدبير محمد على أن يضيف الانتاج الصناعى الى الانتاج الزراعى لتنمية مادة التجارة المصرية الخارجية ، وقد أدرك إدراكاً عجيباً ان موقع بلاده فريد فى نوعه ، ووجوب استغلال ذلك الموقع كل الاستغلال ، ولنسمع تعبيره عن هذه الحقيقة فى وثيقة من وثائق حكمه : « إنه بالنسبة لموقعها الجغرافى هى [مصر] إقليم ومرسى لأهالى بلاد المسكونة البالغ نفوسها ٦٠٠ مليون تقريباً » .

أمَا وهذا شأن التجارة الخارجية فكان مما لا بد منه أن تتولاّها الحكومة وأن يوليها العناية الكبيرة والإشراف الدقيق، كان لا بد من ذلك فى زمان انعدمت فيه الأدوات اللازمة للمعاملات التجارية الكبرى . فأين المصارف التى تمول التاجر ، بل أين الأموال اللازمة لهذا التمويل ، وأين أدوات النقل والتأمين ، بل وأين أدوات تحديد الأسعار متصلة بمثيلاتها فى

الأقطار الأخرى ؟ فلا غنى إذن فى ذلك الطور من نمو مصر عن مباشرة ولى الأمر شؤون التجارة الكبرى وخاصة أنه استطاع بتلك المباشرة أن يُوَجه الاستيراد نحو حاجاته الأساسية . أتريد مثالاً لطريقة محمد على وأهداف محمد على ؟ عند ما صدَّر « القطفة » الأولى من القطن الجديد الى لانكشير كان ذلك بواسطة بيت بريجز المستقر فى مصر وانجلترة ، وقد كلف بيت بريجز أن يخصم على ثمن بيع القطن نفقات تعليم الشبان المصريين بانجلترة واسكتلندة وإصلاح سفينة حربية له فى انجلترة . ألا ترى الجمع بين الحديد والعلم ؟ ألا ترى أن الوسيلة ؟ المال . هذا شأن التجارة الخارجية يغذيها الانتاج الزراعى الجديد وقس على ذلك معاملاته مع مرسيليا وتريستا ومع بمباى وامتدادها للأقطار الافريقية والجزيرة العربية وأقاليم العالم العثمانى .

وقد فهم التجارة الخارجية على وجهها الصحيح ، انها تقوم على تبادل المنافع ، ولكنه كان حريصا على أن يحَدِّد هو وجه انتفاعه منهـا ، لا أن يُحدَّد له . أو قل إنه كان حريصًا على أن ينفع وأن ينتفع ولكن لا على أن يُستغل . وقد فهم أيضا العناصر السياسية فى نمو العلاقات التجارية ، فأدرك أنها طريق من طرق استرداد الشرق احترامه لنفسه وثقته فى نفسه ، واحترام النفس والثقة فى النفس مظهرا تلك « المحافظة على شرف الناموس » التى ذكرها رفاعة ضمن صفات محمد على والتى قلنا إنها جماع خلقه .

تحيي التجارة الخارجية (محوطة بشروطه وضماناته) قيمة العالم العثمانى ، وهـذا الإحياء يكسبه وسائل الأخذ والعطاء ، يمكنه من أن يُساوم مساومة القوى السخى ، وأن ينال نظير ما يعطى . وكان لايهاب الأخـذ والعطاء ، ولايخشى نمو العلاقات وتوكيدها ، ولايختفى وراء كثبان صحارى مصرحذر عواقب الاتصال والمخالطة ، فعل الضعفاء . بل يعامل و يخالط مرفوع الرأس ـ وبيده مايحافظ به على شرف ناموسه تمام المحافظة . ففى يده قوة الحديد

***

ولم تكن القوة فى نظره الاوسيلة لاغاية . لم تكن إلا آلة العيش الـكريم ، فقد كان بطبعه كارها لسفك الدماء ، مؤثراً للاعتدال ، لا يضع سيفه حيث يكفيه سوطه ، ولاسوطه حيث يكفيه لسانه (كما قيل عن علم آخر من أعلام الإسلام) . قال رفاعة ـ مفلسف النهضة ـ « وقد كان السلف لا يعملون شيئا الا أن تتقدمه النية الخالصة ، ومع ذلك فقد نص العلماء أن من حج بنية التجارة كان له ثواب بقدر قصده للحج فـكذلك الفاتح لمملـكة إذا نوى إصلاح حالها وتربية أهلها وتهذيب أخلاقهم و إسعادهم وتنعيم بالهم وتحسين أحوالهم برفع الظلم عنهم كما يقضى به حسن الظن فى حق المرحوم محمد على وكما هو الواقع فهو مثاب قطعًا ولو داخله قصد منفعة دنيوية ممالا يفارق الملوك من حب المحمدة فى غالب الأحيان » ثم مضى رفاعة فى عرض سريع لحروبه وانتهى به

الى الملاحظة الدقيقة وهى أن تلك الحروب « لم تكن من محض العبث ولا من ذميم تعدى الحدود إذ كان جل مقصوده تنبيه أعضاء ملة عظيمة تحسبهم أيقاظًا وهم رقود » . لم يعبث بالقوة ولم يَلْه بالحرب و بالعسكرية ، بل الأمر كله جد وكله أعباء .

فقد حلّ محمد على مشكلة تكوين القوة العسكرية على الوجه الذى أوجدته الديمقراطية الفرنسية وليدة الثورة الفرنسية ، أى التجنيد العام . وسَوّى بذلك أمراً استعصى على الحكومة الإسلامية منذ صدر الإسلام ، فمن استخدام لأهل المناطق الجدباء إلى جمع العبيد بيضا وسوداً . حاولت الحكومة الإسلامية هذا الحل أو ذاك ، وكان سر اضطرابها وتزعزع كرسيها ونفاذ مواردها . وجال فكر محمد على فى المشكلة واهتدى إلى اقتباس الحل الفرنسى . واستخدم للتدريب ضباطا أوروبيين وأنشأ معاهد الدراسات العسكرية . ولكن ذلك الجيش المصرى الأول لم يكن — كمثيله الفرنسى — وليد الفكرة الديموقراطية القائمة على المشاركة التامة فى الحقوق والواجبات . بل أضاف محمد على عبء الجندية على الأعباء الأخرى التى حملها الفلاح المصرى . ولكننا لا نستطيع أن نقول إن جيلنا نحن قد جعلها بعد خدمة قومية عامة فلنتكن فى نقدنا حذرين ! ولعل حمل الفلاحين المصريين وحدهم أعباء الجندية واستحقاقهم وحدهم شرف المباهاة بالانتصارات الابراهيمية

كانا باعثين على اتجاه التفكير السياسى المصرى فى أطواره التالية لعصر محمد على نحو تقرير المساواة فى الحقوق .

ولمّا كان نطاق السياسة المحمدية العلوية العالم العثمانى كله فقد ظهرت له أهمية القوة البحرية أجلى ظهور ، عرف ضرورتها سواء أكان ذلك للحماية أم للعمل السياسى . فبذل أموالا جمة لشراء السفن وتسليحها وجمع رجال البحر القدامى واعداد الجدد . ولما تحطم ذلك الأسطول الأول فى خليج نافارينو استقر رأيه توا على بناء أسطول جديد فى دار الصناعة بالاسكندرية كان له نصيبه فى حروبه مع حكومة السلطنة .

وخط بحرية محمد على غير خط الجيش . تلك اختفت بعد حوادث سنة ١٨٤٠ ، ونستطيع أن نتصور كيف حز هذا فى نفسه وقد شهد بعينيه فى ساعات الفجر والضحى والزوال وفى أيام الحر والقر كتل الخشب والحديد ولفات الحبال والقماش تتحول فى أيدى صناعه المصريين غلايين وفرقاطات . وكان يوم إنزال السفينة فى البحر كاملة العدد والعدة من أيامه المشهودة .

والجيش بقى — إلى أن صدر دكريتو من مادة واحدة فى سنة ١٨٨٢ . والمادة هى : إلغاء الجيش المصرى .

سان سيمون

***

X رأى أصحاب الاشتراكى سان سيمون فى محمد على مصطنع الحديد والمال والعلم محقق الحلم الذى حلموه ، فاتحة العصر الذهبى الذى رجوه . أشادوا

بالرجل الذى جمع فى يد واحدة السيف والآلة ، واتخذ منهما معا أداة واحدة . الذى خلق من آلات القتال وآلات الانتاج نظاماً واحداً منسجما . قال رئيسهم انفانتان : « فى أوروبا القوة السياسية تكافح القوة الصناعية ، أما فى مصر فلا كفاح . ففيها منع امتزاج القوتين عن المجتمع الفتن والاضطراب . يسيطر ولى أمرها على الزراعة والصناعة والتجارة والعلوم والفنون والجيش والبحرية وبهذا يستطيع أن يكبح جماح عناصر الجمود أو الرجعية وأن يطلق العنان للقوى المنتجة » . هذا رأى . وهذا الفيلسوف بنتام يبدى إعجابه بالحاكم المسلم الذى حرر نفسه من خزعبلات الماضى وأوهامه ويشير عليه « بتطعيم » نظمه بشىء من « البنتامية » : فى نظم الحكم وفى طرق تدريب ولى العهد . بذلك يكتسب لمنشئاته قوة على مغالبة الأيام . وليس محمد على بالرجل الذى لا يعرف للفلسفة حقها أو للفلاسفة قدرهم ، على قلة ممارسته لبضاعتهم ، والواقع أنه أقام على المعنويات أكثر مما أقام على الحسيات (شأن الرجال العمليين) ، وأن دوافعه وحوافزه كانت كلها أخلاقية : الكرامة ، المجد ، الرفعة ، العمران ، ايقاظ الهمم . إلا أن تعبيره هو عن عمله أصدق وأبسط من تعبير انفانتان : قال فى حديث مع بوالكمت :—

« لقد وضعت يدىّ على كل شىء ، ولكن لكى أجعل كل شىء مثمرا .

والمسألة مسألة إنتاج ، وإذا لم أقم به أنا ، فمن يقوم به غيرى ؟ أين الذى كان يقدم الأموال اللازمة ويشير بالخطط التى تتبع والمزروعات التى تزرع ؟ أين الذى كان يستطيع أن يأخذ الناس (ولو على الرغم عنهم) بطلب العلوم والمعارف التى ترتب عليها تفوق أوروبا ؟ . أتعتقد أن أحدا فى هذه المملكة خطر له أن يجلب القطن والحرير والتوت ؟ لا أحد . كان لابد لى أن أقود هذه البلاد قيادة الأطفال ، وإن تركها لنفسها يسلمها للفوضى التى أخرجتها منها » .

وقد نوه المنوهون بتمكن محمد على من القيام بكل ما قام به بدون أن يستدين . وقد كان معاصروه يتوقعون له الافلاس المالى سنة بعد أخرى . وفى كل سنة لا يحدث ما توقعوه . تلك حقيقة تستحق التنويه . وقد نسبوها إلى أنه « كان لا يخرج القرش قبل أن يعرف أين سيضعه » وهذا صحيح . ولكن الأمر أعمق من شؤون التدبير المنزلى . لم يستدن محمد على ولم يفلس لأنه حرم نفسه ورعيته من أكثر أرباحه وأرباحهم من الكد فى الزراعة والصناعة والتجارة ، فكان شأنه شأن المشتغل بعمل صناعى يضيف ربح كل سنة لرأس المال أو ينفقه فى اضافات وتحسينات ولا يمسك منه إلا قدراً يسيرا . هذا هو السر ، نذكره لنذكر معه محمد علي وجيل محمد على من الفلاحين المصريين بالشكر وعرفان الجميل . فقد شقوا لنسعد ، وكدوا لنهنأ .

٧

وحمل أيضا ذلك الجيل من الفلاحين المصريين أعباء تنفيذ المشروع الخطير : مشروع احياء العالم العثمانى . رسمه محمد على منذ الأيام الأولى وسار فى تنفيذه بخطى ثابتة متئدة ، رَسْمُه حاضر فى ذهنه وإن خفى على معاصريه ومؤرخيه ، وسعيه إلى تحقيقه متواصل و إن بدا أحيانا فى لغة الكلام أولغة الفعل منحرفا عنه إلى هدف آخر . ولم يكن ذلك الانحراف الظاهرى إلا أسلوب السياسى الحاذق يُعدل المظهر ليكسب الجوهر ، أو القائد الماهر يولى وجهه وجهة أخرى فى حركة التفاف توصله إلى غرضه الأصلى . والسر فى خفاء المشروع على معاصرى محمد على الأوروبيين ومؤرخيه المحدثين يرجع إلى أن القاعدة التى اتخذها محمد على أساسا لعمله (وهى مصر) عظيمة فى حد ذاتها ، يصح جداً أن تكون ملكا قائما بنفسه ولنفسه ، من حقه أن يَملك ولكن لنفسه و بمقتضى حاجاته ، وهى جزء — إذ ذاك — من كل ، ولكنه جزء يستطيع ويحق له أن يكون الكل . هذا الوضع للمسألة كلها

هو الوضع الأوروبى المعاصر لمحمد على ، أخـذه المؤرخون المحدثون (وإن أدهشهم هـذا) . وكل الفرق فى الصياغة وفى إضافة حقوق الفتح والتغلب « للـكل » المصرى . وهى مسألة نسبية : تريد أوروبا المعـاصرة أن يكون الفتح والتغلب «للـكل» المصرى فى المجاهل الافريقية ، أو ـ عندما تسخو ـ فى بعض « الباشويات » العثمانية الشرقيـة والغربية (حينا ما) ، وتفضل ـ على كل حال ـ أن ينصرف « الباشا » لاسعاد رعيته البائسة ، ويريد مؤرخوه أن يكون « للـكل » المصرى كل ما يستطيع أن يمد إليـه يده . ويتفقون جميعا فى أن مصر عالم قائم بنفسه .

ولم تستطع أوروبا المعاصرة أن تجعل محمـد على كما تريد [وان تحكمت فيه] ، ولا نستطيع نحن أن نجعله كما نريد [وان كنا نستطيع أن نتحكم فى كتابة تاريخه] . فالرجـل ـ كما كان ـ لم يكن جمّاع باشويات ، بل كان رجلا عبقريا نشأ فى عالم ذى موقع فذ وسمت همته لأن يعيد لذلك العالم حيويته ومكانته وسـيرته ، موفقا بين غابره وحاضره ، ملائما بين حاجاته وحاجات الإنسانية جمعاء . ورأت أوروبا المعاصرة أن مصالحها تقتضى بقاء ذلك العالم على حاله . (وإن اختلفت دولها فى الجزئيات) . فـكان تألبها على افساد المشروع وفشله .

ينتمى محمد على لطور من أطوار التفكير الانسانى لا يعرف لتنظيم الحياة

السياسية إلا أساسا واحدا هو وحدة الحضارة أو ما يمكننا أن نسميه وحدة التماسك التاريخى ، وهـذه الوحدة لا تتنافى مع انفصال الأوطان بل ولا تتعارض مع تعلق الناس بأوطانهم الخاصة ، ولا تشترط إلا عدم فناء الكل فى الأجزاء ، فلا يضيرها نماء جزء لإحياء الكل ، وهذا النوع من التنظيم لا يستلزم حتما وحدة الحكومة فيكتفى أحيانا بغير الحكومة من النظم العامة وقد تكون دينية أو ثقافية أو قانونية وهكذا .

وفى ظل هذا النوع من التنظيم السياسى تتنوع طرق زعمائه تبعا لظروف أزمنتهم ، فمنهم من يحاول منع قيام الوحدة السياسية حرصاً منه على استقلال جزئه ، ومنهم من يحاول تقوية الجزء ليؤثر به أو يسيطر بواسطته فى السلطة العامة السياسية عند وجودها . كما أن منهم من قد يهدم تلك السلطة العامة أو ينقلها لنفسه . هـذا من حيث العلاقات الداخلية فى الوحدة ، أما عن العلاقات الخارجية فوجهة نظر الزعماء إليها تتنوع هى الأخرى بحكم ظروف الأحوال، منهم من يتأثر بفكرة المحافظة على نوع الحضارة فيتجه عمله للجهاد، ومنهم من يتأثر بفكرة بسط سلطان الحضارة بالاستعمار ، كما أن منهم من يحاول فى ظلال السلم تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية وما إلى ذلك .

هذا مثل العالم الذى نما فيه محمد على وغيره من أعلام الإسلام . اخترنا منهم صلاح الدين لتقريب فكرتنا عن محمد على ، وقد لاحظنا عند ذاك أنه

اتخذ من مصر قاعدة لإحياء دار الإسلام للحرب ، وفرقنا بينه و بين محمد على لذلك . والآن نعرض مثـلا آخر ، نختاره من عالم آخر : العالم اليونانى بعد موت الاسكندر ، والعلم الذى سندرسه يتفق مع محمد على فى أن القاعدة التى عمل منها كانت مصر .

قال مؤرخ مصر البطليموسية الرومانيـة الأستاذ بييرجوجيه فى تحليله لسياسة بطليموس الأول : « لـكى يخلق من مصر ملـكا غنيـا قويا عمل بطليموس على أن يضم إليهـا مكملاتها الطبيعية ، برقة فى غربيها وسوريا (وعلى الأخص أجزاؤها الجنوبية) شرقيها . ذلك لأن مصر كانت تستورد من سوريا ما تحتاج إليه من الأخشاب والمعادن . كما أنه عمل على أن يهيمن على الطرق التجارية التى كانت تنتهى عنـد الاسكندرية أو مراسى البحر الأحمر ، كطريق النيل الآتى من قلب القارة الافريقية ومسالك الصحراء التى تنتهى عند مراسى البحر الأحمر .. وهذه المراسى كانت تصل إليها أيضا حاصلات بلاد العرب وسواحل افريقيـة والشرق الأقصى ، وكطرق البحر المتوسط بصفة خاصة . وقد ترتب على ذلك أنه سعى لربط مملـكته بالجزائر القريبة : كريد وقبرص ورودس وجزائر بحر الأرخبيـل ، وذلك بواسطة التحالف والصداقة أو السيطرة والحمـاية . كما ترتب على ذلك أيضا محاولته بسط نفوذه فى مدن الساحل الفينيقى والأناضولى إذ كانت تلك المدن نهايات

الطرق الأسيوية الكبرى الآتية من بلاد الحرير والتوابل . ويتضح من هذا كله أن تلك السياسة تتنافى مع بقاء وحدة الامبراطورية المقدونية سياسيا وتعمل دائما على منع عودة تلك الوحدة بمحاربة كل من يسعى لإقامة دولة الاسكندر من جديد » . وآثر البطالسة وحدة من نوع آخر ، وحدة الثقافة ، فكانت جامعة الاسكندرية ، هذا إلى أن الفواصل بين البطالسة وأهل مصر ألزمت الملوك بتأكيد المظاهر الفرعونية فى ملكهم المنفصل عن العالم اليونانى .

كما أن ذلك العالم لم يشهد بعد انتشار قوة الجمهورية الرومانية فى البحر المتوسط ، فلم تكن الحاجة إلى العمل لتوحيده سياسيا ظاهرة ظهور الحاجة لبقائه مشتتا . وفى الأمرين يختلف موقف محمد على عن موقف بطليموس . يختلف أولا فى أن محمد على ورعيته ينتميان إلى عالم واحد ويختلف ثانيا فى أن العالم العثمانى متصل بأوروبا من جهة وبالأقطار الأخرى من دار الإسلام من جهات أخرى . فكانت السلامة فى الوحدة لا فى التجزئة ، وكانت القوة والرفاهية فى إدارة عقل واحد لملك متنوع الموارد ، متنوع السكان ، يملك أقصر الطرق بين الشرق والغرب .

وإنا بهذا التصور للخطة المحمدية العلوية نذلل كل الصعوبات التى تعترضنا فى فهم أعماله ونستغنى عن «اختراع» تفسيرات لها . فلا نحتاج عند ما نتكلم على شرح حملته على بلاد العرب أو اخماده الثورة اليونانية أو فتوحه

فى السودان إلى أن نقول إنه لم يستطع عصيان أمر السلطان إذ ذاك فلم يسعه إلا الرضوخ أو أنه أحب أن يتخلص من هذه الجماعة أو تلك من العسكر أو أحب أن يجد ذهبا . هذا كله وأمثاله موضعه تاريخ « الدايات والبايات والباشويات والزعامات » لا تاريخ محمد على . فهو يقضى على البغاة أو الثائرين لأنه يعمل على إحياء العالم العثمانى . ولأن الاحياء خطته هو والعمل عمله هو . ولا نحتاج عند ما نتكلم على حروبه مع حكومة السلطنة إلى البحث فيما وعده به السلطان ولم ينجز أو إلى الفصل فيما بينه و بين والى عكا من خصام ، بل نرتفع بالبحث إلى مرتبة أرقى فنقول ، أيتعذر على محمد على أم لم يتعذر المضى فى عمله بلا ارغام لحكومة السلطنة على التسليم له بحرية العمل ؟ وهكذا نتصور الأمر .

* * *

فى فترة توازن القوى التالية لمعاهدة تلست وفى سواحل وأراضى البحار العربية التى كانت تكون الحدود المبهمة للعالم العثمانى كانت أعمال محمد على الأولى لإحياء القوة العثمانية . وكانت الدولة منذ أن عجزت عن اقصاء البرتقاليين ومن جاء بعدهم من رجال البحر والتجارة الأوروبيين عن البحار العربية ومنذ أن تخلت عن سواحل اليمن فى منتصف القرن السابع عشر قد تركت — فيما عدا الاهتمام الذى لا غنى لها عنه بالحجاز — شؤون البحار العربية

ومناطقها لأهلها وللاستعمار الأوربى . فنمت أنواع مختلفة من السلطان العربى فى مناطق الخليج الفارسى وسواحل بلاد العرب الجنوبية وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندى فى افريقية وآسيا وانعزلت تلك الشياخات والإمارات والسلطنات عن الحياة العثمانية العامة السياسية والاقتصادية، واضطرت إلى تدبير معاشها والاحتفاظ بكيانها بالعمل فى التجارة البعيدة والقريبة وفى مناطق الاستعمار العربى على الساحل الافريقى أو فى الجزائر والسواحل الهندية وما وراءها كما سعت إلى إنشاء صلات نظامية بالأمم الأوروبية صاحبة المستعمرات أو الوكالات التجارية فى تلك المناطق .

وكان لحكومة السلطنة نوع مبهم من حقوق السيادة تباشرها وتتولاها من عدة قواعد : القاعدة الأولى : ولاية جدة وتلحق بها الدولة عادة ولاية الحبش (والطريف أن بعض المطلعين على وثائق ذلك العهد « يصححون » لقب إبراهيم باشا والى الحبش إلى والى الجيش !) والمفهوم أن ولاية الحبش تمتد امتدادا لا يمكن تحديده على ما نعرفه الآن بسواحل السودان وإريتريه والصومال الفرنسى ، أما مقدار امتدادها للأراضى الداخلية فلا تحديد له وينبغى أن نلاحظ هنا أن وصل فتوح محمد على السودانية بمناطق النفوذ العثمانى على البحر الأحمر أضبط تاريخيا وأدق من وصل تلك الفتوح – كما يفعل المحدثون – بالفكرة النيلية البحتة . وكانت ولاية جدة أيضا إحدى

قواعد العمل فى الحجاز . قلنا العمل ، لأن الدولة لم تستطع أن تمنع قيام نوع من الحكم الثنائى فى مكة يتركب من حكم بيوت من الأشراف والنفوذ العثمانى . أما القاعدة الثانية للسياسة العربية فباشوية مصر ، ففى تلك الباشوية الأرزاق والخيرات التى رصدها السلاطين على الحرمين ومن تلك الباشوية أيضا تجهز التجريدات الكبيرة أو الصغيرة التى تضطر السلطنة من وقت لآخر لإرسالها للحجاز لضبط أحواله . وباشوية مصر أيضا كانت النافذة التى أطل منها الباب العالى على البحر الأحمر وراقب منها حركات الأوروبيين أو ما هموا به من الحركات . والقاعدة الثالثة باشوية دمشق ، ومهمتها مهمة القاهرة لحد ما ، فهى أيضا مركز تجميع لأرزاق أهل الحرمين وهى أيضا قاعدة تجريدات عثمانية لضبط الأمن ، ولكنها ليست مركزا للعمل ذى الصبغة السياسية . أما القاعدة الرابعة فكانت باشوية بغداد ، لا تقل شأنا عن القاهرة إن لم تفقها . ففى نطاقها الخليج الفارسى وطريق الفرات إلى حلب والبحر المتوسط ، ومن مهماتها الأساسية مراقبة ما يجرى فى نجد (وما يخرج من نجد) ، وفى أرضها مزارات الشيعة ، وهى النافذة التى أطل منها الباب العالى على العالم الإيرانى وما وراءه وراقب منها حركات الإيرانيين والأوروبيين أو ما هموا به من الحركات . من هذه القواعد الأربع عملت الحكومة العثمانية على ألا تكون تلك البحار العربية شريانا من شرايين الحركة التجارية ، بل على أن

تكون « بركا » آسنة . شأن حكومات الضعف تخشى أبدا سياسة الحركة .
وكانت الدولة قد حصلت فى القرن الثامن عشر على درجة من السكون أو الركود فى تلك المناطق قرت بها عين السلطان ، ولكن حدث ما عكر الصفو ونبه السلطان إلى تلك المناطق المتعبة . فهاهم الأوربيون قد تركت الدولة لهم تلك البحار يتاجرون فيها وينشئون الوكالات على سواحلها ويحاربون أو يسالمون شيوخ العرب وأمراءهم ورخصت لهم بنقل بريدهم وما خف من متاجرهم من البصرة إلى حلب والإسكندرونة ، ولم تطلب منهم إلا أن لا يتعدوا جدة شمالا . فهل قنعوا بذلك ، لم يقنعوا بذلك ، شأن الأورووبيين ، لا يستريحون ولا يريحون ، بل حدثت لهم محاولات ومساع لفتح طريق آخر للسويس ثم القاهرة ثم الاسكندرية . وهذا سيئ فى حد ذاته ، وأسوأ منه دخول هؤلاء الأوروبيين فى مفاوضات ومساومات مع العصاة فى القاهرة : الأمراء . وليت المحاولات كانت من جانب دولة أوروبية واحدة أو حتى من جبهة أوروبية متحدة . فيستطيع الباب العالى أن يعرف أين هو . ولكنه وجد منافسة أوروبية قوية حول استعمال الطريق بين الانجليز والفرنسيين والهولنديين بل والنمسويين ، كأن هؤلاء قد أدركوا على آخر الزمان أنهم ورثة جمهورية البندقية . وأشق من هذا أن الانجليز أنفسهم أو الفرنسيين أنفسهم انقسموا فيما بينهم واختلفت آراؤهم فيما يجب

ان يكون الأمر عليه بحكم المصالح الخاصة لكل فريق . فمن الإنجليز من كره الفتح المطلق لطريق البحر الأحمر ومصر وآثروا عليه الطريق الطويل ، طريق المحيط . هذا رأى « شركة الهند الشرقية « سلطانة » الهند البريطانية وصاحبة الاحتكار فى التجارة الهندية ، وكل ما ترجوه الشركة طريقاً لبريدها وموظفيها أقصر وأسلم من طريق الخليج الفارسى والفرات وبخاصة بعد ازدياد الاضطراب فى باشوية بغداد وفى بحارها . وعملت على فتح البحر الأحمر ومصر لذلك الغرض المحدود . ولم يرض هذا جماعة الناقمين على الاحتكارات الهندية من الانجليز فعملوا بالاتفاق مع الأمراء على فتح الطريق المصرى كاملاً لكل شىء . وتود الحكومة البريطانية — فهى أيضاً حكومة محافظة وسكون يسرها سكون السلطان — أن لو بقى كل شىء على حاله ولكنها لا تستطيع أن تترك مشروعات رعاياها دون رعاية ، إن فعلت ذلك تغلب عليهم منافسوهم من الفرنسيين . هذا والشركة نفسها يرضيها العمل على نيل الترخيص بنقل البريد فى الأرض المصرية ، فلم يسع الحكومة إلا التدخل رسمياً لتأييد ذلك على الأقل . ودارت الحوادث فى الأعوام الأخيرة من القرن الثامن عشر على هذا النحو من الاضطراب والتصديع لرجال الدولة ، تسوءهم تلك البوادر ، وقد أثبتت التجربة أن لها دائماً ما بعدها ، وحرص السلطان على أن يحذر الشريف فى مكة والأمراء فى القاهرة من عواقب التورط مع الأوروبيين وقال لهم بصريح

العبارة : تذكروا الهند وما جرى فيها ، نزلها الأوروبيون تجاراً ثم انقلبوا لها سادة وأنذرهم بنتائج اقتراب غير المسلمين من ساحل الحجاز .

ثم نزل بونابرت فى مصر واحتلها ، وتحالفت الحكومة العثمانية مع الروسيا وانجلترة لاجلاء بونابرت ورجاله عن مصر . وتقدمت السفن الحربية البريطانية نحو السويس ، وقدم قسم من الجيش البريطانى الهندى للبحر الأحمر للاشتراك فى الحرب ضد الفرنسيين فى مصر ، ونزلت حامية انجليزية هندية فى جزيرة بريم فى مضيق باب المندب للسيطرة على مدخل البحر الأحمر . أدّى هؤلاء الانجليز والهنود جميعاً واجبهم ورجعوا لقواعدهم ، ولكن هل زالت بذلك ذكرى ما حدث ؟ ذكرى ما يستطيع هذا الطريق أن يؤديه ، ذكرى وجوب المراقبة والاستعداد .

وعلاج الباب العالى لذلك الاضطراب فى البحار العربية الصبر والمطاولة وفرصة الانقسام فيما بين الأوروبيين ، ولكن جد فى البر اضطراب آخر من نوع آخر تطلب أكثر من الصبر وطول البال . ذلكم كان الانفجار الوهابى لم تستطع حكومة السلطنة أن تغمض عينها عن تلك الحركة وآثارها كما كانت تفعل بإزاء حركات القبائل وما جرى على نمطها . فالدعوة الوهابية والاغارات الوهابية فى جميع الاتجاهات فى البر وعلى البحر ، والسيطرة الوهابية على الحرمين ، كل هذا كان شيئاً جديداً لا يمكن تركه يجرى مجراه ، ولا

تستطيع الدولة بصفتها حكومة نظاميـة إلا أن تقمعه . فأصدرت أوامرها لأصحاب القواعد فى دمشق وبغداد والقاهرة للقيـام به ، وتقاعس أو عجز صاحبا بغداد ودمشق وتولاّه صاحب القاهرة ابتداءً من سنة ١٨١١

لم يتقاعس صاحب القاهرة ولم يعجز . وقد انفتح أمامه ميـدان فسيح الأرجاء خليق ببذل الهمة وبالنظرة النافذة وبالأمل الواسع . فالبحار العربية وسواحلها أجزاء أساسية من العالم العثمانى ، أهملها السلاطين إهمالا معيباً وهى شرايين الحياة بين الشرق والغرب . تصلبت ، ولا بد من أن يجرى فيها الدم من جديد . وخلف تلك السواحل فى افريقية أجزاء من دار الاسـلام ، مشتتة فاترة الحياة . لا بد من وصلها بعضها ببعض وبالعالم العثمانى ومن جعل ذلك العالم وحدة حية ، انفتحت أمام محمد على هذه الآفاق منذ سنواته الأولى فى مصر . شهد بعينيه فى القاهرة الجنود الهنود القادمين عن طريق البحر الأحمر والقصير والسويس لطرد الفرنسيين من مصر ، وتحدث الى رجال أوروبيين وعرب حضروا عهد الأمراء واشتركوا فى محاولات القرن الثامن عشر لإحياء الطريق المصرى لأوروبا ولهم بالتجارة الهندية والعربية صلات ، وفى الواقع سعى محمد على فى تلك السنوات الأولى ليوجد صلات بينه وبين السلطات البريطانية فى الهند .

ولـكن الواجب الأول كان تأمين الحجاز ورد القوة الوهابيـة لموطنها

الأصلى . وعهد لابنه طوسون قيادة تجريدة من الأخلاط الذين كانوا يكونون جيشه فى ذلك العهد . وأبدى محمد على من الهمة فى الاستعداد والتموين وأدوات النقل وتنظيم « المخابرات » ما أدهش معاصريه . وحدث لطوسون ورجاله ما يمكننا أن نتوقعه لشاب لا يملك خبرة عسكرية ما على رأس شراذم الألبانيين والدلاة ومن على شاكلتهم . واضطر محمد على للسفر لبلاد الحجاز بنفسه . وقد قضى فيها وقتاً طويلا تم فيه استخلاص الحرمين وهذه الأشهر التى قضاها فى بلاد العرب أكسبته علماً وثيقاً بمختلف الشؤون العربية فى الحجاز وغير الحجاز : شؤون الحكم ، علاقات الإمارات والقبائل مدن السواحل ، مصالح الأوروبيين . ومكة المكرمة نعم المركز للدراسة والاستطلاع . وبعد عودته من الحجاز واستقرار الأحوال فى القاهرة بعد أن اضطربت بعض الشىء أثناء غيابه انتقل للمرحلة الثانية من خطته العربية وكانت المهمة فيها إزالة السلطان السياسى والحربى للوهابية بالاستيلاء على نجد . وتولّى هذه المهمة ابنه الأكبر ابراهيم وقام بها قياما فيه كل الدلالة على ما سيقوم به فى المستقبل . كتب القنصل الانجليزى هنرى صولت فى رسالة من القاهرة فى أوائل ١٨١٧ : « لقد دلت معاملة ابراهيم للقبائل البدوية على امتلاكه ثلاث ميزات تبشر بالفوز فى النهاية : حزم فى معاملة أعدائه ، سخاء فى البذل ، وفاء بالعهد » . وفاز إبراهيم كما توقع له صولت ودخل الدرعية قاعدة السلطان الوهابى .

تَلَتْ هذا الانتصار سنوات استقرار واستعداد فى مناطق النفوذ المصرى من الجزيرة العربية ، وقف التقدم فيها نحو الشرق إلى الخليج الفارسى ونحو الجنوب إلى اليمن أمران : أولهما انتظار تأليف قوات عسكرية نظامية (وهذا كان مما يعمل فيه اذ ذاك) وأما الثانى فاستخدامه قواته غير النظامية فى فتوح أخرى أوحت بها ـ كما قدمنا ـ سياسة البحر الأحمر إذ هى ألصق بها . فقصد للفتوح فى المناطق الممتدة خلف ما عرفناه باسم ولاية الحبش أو مايعرفه المحدثون باسم فتوح السودان .

يعرفها المحدثون بهذا الإسم لأنهم ينظرون إليها فى ضوء ما يزيد على مائة سنة للتطور المصرى السودانى ، أما نحن فنحاول أن ننظر إليها بعين ذلك العصر . ولا نستطيع أن نغفل اتجاه تلك الامارات العربية فى السودان اذ ذاك نحو البحر الأحمر والجزيرة العربية عموما ومكة المكرمة خصوصاً : مصدر حياتها الروحية وسوقها للحاجات الحسية . فوصل فتوح السودان بنمو الخطة المحمدية العلوية فى الجزيرة العربية و بحارها أدق وأضبط تاريخيا من وصلها بأية فكرة عامة أخرى نحاول أن ننسبها لتلك الأيام . بل إن الدارس المتعمق لخطط الخديو اسماعيل فيما بعد لا يسعه إلا أن يرى عظم شأن البحر الأحمر وخليج عدن فى امبراطوريته الافريقية : فى نواحى التقدم الاقتصادى ، والمواصلات ما بين مصر والمناطق الداخلية ، وسلامة تلك

الامبراطورية ووحدتها . وقد يُعترض علينا بأن محمد على اختار لتجريدته الأولى طريق النيل على وعورته . والرد على هذا الاعتراض وجيز . اختار محمد على المسير من أسوان جنوبا لأن التجريدة كانت مهمتها الأولى (من حيث الزمن) تشتيت ملك بقايا الأمراء المصريين فى حلفا ودنقلة نهائيا وتأمين حدود مصر الجنوبية تماما . أتمت التجريدة هذه المهمة ثم أوغلت فى فتح الامارات العربية فى الشرق والغرب وفيما بين النهرين . وكان على رأسها ابناه اسماعيل وابراهيم وصهره الدفتروار . ولم تطل إقامة ابراهيم فى السودان ، ألزمه المرض بالعودة لوطنه . وها هنا أيضا أبناء محمد على فى الطليعة دائما .

عاد ابراهيم ولكن اسماعيل لم يعد . فقد راح ضحية اجتهاده فى الوفاء بحاجات التجريدة الملحة للمال والرجال . وكتب أبوه للدفتردار « انه علم من افادته فقد ولده اسماعيل باشا وهذا قضاء مبرم لا حيلة فيه خلاف الصبر ثم السعى بالتبصر والتدبر فى أمور المصالح » .

ونود لو اتسع أفق المؤرخ (من أى أمة كان) عند كتابته تاريخ الاتصال ما بين مصر والسودان الذى أنشأه محمد على اتساع الآفاق التى فتحها الفتح المصرى . نود ألّا ينحصر الأمر فى أن ما أتى بعد كان خيرا مما فات قبل ، أليس المعقول أن يكون الأمر كذلك ؟ أليس المعقول أن الإدارة التى تملك السكك الحديدية والسفن البخارية والتلغراف والتلفون وطب

المناطق الحـارة والاخصائيين فى الدراسات الاجتماعيـة والعلمية النظرية والتطبيقية والمهندسين والمعلمين وغيرهم من الفنيين والجنود النظاميين لديهـا أدوات ووسائل لم تملـكها إدارة ما فى كل أنحاء المعمورة فى سـنة ١٨٢٠ ؟ وإن كانت هناك حاجة لموازنات ومقارنات ألا يقتضى الانصاف أن تكون الموازنة بين إدارات سـنة ١٨٢٠ بعضها ببعض ، وبين حظ فلاحى مصر والسودان وصناع مصر والسودان فى تلك السنة وحظ أمثالهم فى الوقت نفسه فى سهول الروسيا والمجر وألمانيـا بل وفى غربى أوروبا أيضا وفى مدن انجلترة الصناعية الجديدة. وبين تجارة الرق وأحوال الرقيق فى العالم العثمانى وبين تجارة الرق وأحوال الرقيق فى نفس الوقت فى الجمهوريات والمستعمرات الامريكية السكسونية واللاتينية وفى المستعمرات الأوروبيـة فى افريقية وفى آسيا وفى الاقيانوسـية ؟ لا نخشى شيئا من الموازنة والمقارنة ، ولـكننا نود أن نرتفع عنها وأن ندعو للارتفاع عنهـا . ذلك لا لأننا نتجنب الحقائق التى نـكرهها بل لأننا نحب أن نضع كل حقيقة مما نحب ومما نـكره موضعها الجدير بها فلا تختل المقاييس ولا تضطرب النسب بين الأشياء . ومن أجل ذلك نود لو قل الـكلام فى مقدار ما أفاده محمـد على من فتوحه السودانية ، ومقدار الذهب والعبيد وريش النعام والعاج وارتقى إلى الأشياء الجوهرية .

أول تلك الأشياء أن محمد على الحاكم المسلم بعث جيشا من المسلمين للفتح

فى بلاد اسلامية تجاورها بلاد الزنوج الوثنيين و بلاد الحبش ومنهم مسلمون ومنهم نصارى أو يهود . ومثل هذا الفتح ليس امتلاكا ولا استعمارا . فالمسلمون لا يملكون رقاب المسلمين ، فالفتح هنا ضم جزء من دار الإسلام إلى الأمة الإسلامية لإحياء ذلك الجزء باشراكه فى الحياة الإسلامية الكبرى . ولنزد تحديد ذلك بيانا (ولننقل فى هذا عن رجل نقلنا عنه فى مواضع أخرى : رفاعة ، وقد سكن السودان منفيا فى أيام عباس الأول) ، لاحظ رفاعة على الأهلين « قبولهم للتمدن الحقيقى لدقة أذهانهم فإن أكثرهم قبائل عربية » كما لاحظ « أن اشتغالهم بما ألفوه من العلوم الشرعية شغل رغبة واجتهاد ولهم مآثر عظيمة فى حسن التعلم والتعليم حتى أن البلدة إذا كان بها عالم شهير يرحل اليه من البلاد الأجنبية للمجاورة من طلبة العلم العدد الكثير والجم الغفير فيعينه أهل بلدته على ذلك بتوزيع المجاورين على البيوت بحسب الاستطاعة فكل إنسان من الأهالى يحتضن الواحد أو الإثنين فيقومون بشؤونهم مدة التعلم والتعليم . » . وعرف رفاعة سيدة تسمى « السيدة أمونة تقرأ القرآن الشريف ومؤسسة مكتبين أحدهما للغلمان والثانى للبنات كل منهما لقراءة القرآن وحفظ المتون تنفق على المكتبين من كيسها بزراعة القطن وحلجه وغزله وتشغيله ولا ترضى أن يشوبه شىء من مال زوجها وبجانب المكتبين خلوات لمن يختلى من العباد والزهاد الحاضرين من أقصى البلاد لأداء فريضة

الحج الشريف ومنزلها كالتكية للفقراء وأبناء السبيل والقاصدين بيت الله الحرام وأمثال ذلك كثير هناك . » . ثم قال إن تلك البلاد « لم تخل قراها عن نوع التقدم فى الحضارة مع مساعدة الوارد والمتردد اليها فى هذه الأيام لقصد الزيارة أو التجارة فانها أقرب للتمدن من أقاليم أمريقية بكثير وجميع أهلها ماعدا بعض سكان الجبال لسانهم عربى فصيح حيث ان جلهم من نسل العرب المنتجعة القبائل قديما يحفظون أحسابهم وأنسابهم وفيهم كمال الاستعداد وذكاء الفطنة وإنما يحتاجون فى حصول المطلوب الى اطمئنان النفوس وتأليف القلوب من حكام أرباب صداقة وعفاف وعدل وانصاف ... » . فلا نستطيع أن نزعم إذن أن الحكم المحمدى العلوى فى السودان نقل قوما من الظلمات إلى النور ولكنه أدى إلى ما لا يقل أهمية عن ذلك ، خلق من إمارات وقبائل متفرقة وطنا إسلامياً جديدا وهيأ لهذا الوطن مستقبلا ووجودا بين مناطق الأحباش والقبائل البدائية ومناطق الزحف الأوروبى الذى كان قد أخذ فى الاقتراب نحو قلب القارة من الأطراف الساحلية ، ثم ربط هذا الوطن الجديد بالعالم العثمانى الأكبر وبحياة الإنسانية الحاضرة ـ وكانت مصر الصلة فى ذلك الربط ، هذا ما قدَّم محمد على وهذا ما قدَّمت مصر . صنع الله له ولها جزاء ما قدَّما .

***

عَمل محمد على فى الأقطار العربية فى الجزيرة وفى السودان طليقا من كل قيد ، لا دخل لحكومة السلطان فى خططه ومشروعاته إلّا بقدر بذل ألقاب التشريف وسيوفه وجواهره وحلله وتنميق عبارات الإطراء والحمد له ولابنه ابراهيم ، ولا دخل أيضا للسياسة الأوروبية فيها إلّا بقدر الانتباه إلى أن دور السكون والركود فى الأقطار العربية قد انتهى وأنها قد أخذت تضطرب بحياة جديدة . واكتفت السياسة الانجليزية اذ ذاك بهذا التنبه ، ثم أضافت إليه تنبهاً بالابتعاد عن بلاد الحبش .

ثم قام اليونان بثورتهم ، وتحركت جيوش السلطنة وأساطيلها وجيوش محمد على وأساطيله لقمع تلك الثورة ، وبدأ بذلك فصل جديد فى سياسة محمد على ، فصل يمكنه من أن يتبين أمرين أساسيين : الأول ، مدى امكان التعاون بينه وبين حكومة السلطنة فى إحياء القوة العثمانية . الثانى ، موقف الدول الأوروبية منه ومن حكومة السلطنة . ولم تكفِ حوادث الثورة اليونانية وحدها لجلاء الأمرين وإنارة الطريق أمام محمد على وأمام السلطنة والدول الأوروبية ، بل احتاج ذلك أيضا لمفاوضاته مع فرنسا بشأن اخضاع داى الجزائر — ويشغل هذا الفصل — فصل التبين — السنوات من ١٨٢٤ إلى ١٨٣٠ تقريبا . وسنبحث حوادثه من هذه الوجهة .

***

فى ابريل سنة ١٨٢١ انتهز يونان المورة فرصة عصيان على باشا والى يانينا لاعلان استقلالهم وأكدوا عزمهم وكشفوا عن خططهم بإبادة الحاميات الاسلامية المنبثة فى أنحاء بلادهم وبالفتك بكل من فيها من المسلمين غير الجنود شيوخاً ونساءً وأطفالاً وامتدت الثورة للجزائر اليونانية . وانضم رجالها وسفنهم لتأييد الحركة . وأصبح بذلك لدى الحكومة الوطنية اليونانية أداة قوية جداً لمنع السلطان من استخدام المواصلات البحرية لنقل جيوشه لبلاد اليونان . وفى البحر أيضا أكد اليونان عزمهم وكشفوا عن خططهم ، فسلطوا سفنهم ومحرقاتهم على تجارة العدو وتجارة الصديق على حد سواء .

قابلت حكومة السلطنة خطط الثائرين بمثلها . وأجابت على ذبح غير المحاربين بمثله أو بأحسن — أو بأسوأ — منه . ولم يغن هذا عن السلطنة شيئا ولم يرد لها ولاياتها المفقودة ، فاستنجدت بمحمد على . وقبل أن ينجد السلطان فى إخضاع جزيرة كريد أولا ثم فى إخضاع بلاد اليونان كلها ثانيا . قَبِل أن يتولى ذلك لأن محيي العالم العثمانى لا يستطيع أن يتجاوز عن حركات العصيان فى أقطاره وعما صحبها من ذبح الأبرياء ومن تعطيل التجارة فى حوض البحر المتوسط الشرقى ، ولأن ذلك المحيي أراد أن يثبت لأهل العالم العثمانى ولأوروبا قدرته ، ولأنه أيضا يتمكن بذلك من أن يتبين مدى امكان نجاح توجيه تشترك فيه القاهرة والقسطنطينية للخطط الحربية

والسياسية ، ولأنه أخيرا يستطيع أن يزيد فى تقوية قاعدته (مصر) بوضع جزيرة كريد تحت إدارته المباشرة . ولم يخش عندما قبل أى اصطدام باوروبا ، فان الدول اذ ذاك لما عرفت أن اتخاذ أية خطوة إيجابيــة لتسوية ما بين السلطان واليونان يكشف عن انقسامها و يفتح الباب لما لا تحمد عقباه آثرت السلامة فى إعلان حياد رسمى وتركت حرية العمل لمن يريد من رعاياها شفاء غليل من المسلمين أورد جميـل اليونان الأقدمين لأبنائهـم الثائرين أو رفع صوت الحرية عاليا فى ركن من أوروبا علّ صداه يتجاوب فى أركانها الأخرى

أخضع محمد على جزيرة كريد وما اقترب منها من الجزائر الصغرى بوسيلتى اللين فى موضعه والشدة فى موضعها ، ثم وجّه الحمـلة الـكبرى بقيادة ابنه ابراهيم : جيشه المصرى الجديد وأسطوله الأول ، وهدف الحملة الأول (وهذه خطة وضعها محمد على بنفسه) تطهير الجزائر وتنظيف الجيوب والأوكار المنبثة فيها لتأمين المواصلات البحرية ، ثم محاولة النزول فى أرض المورة بعد ذلك . ولـكنه سرعان ما اكتشف أمراً له دلالته ، اكتشف أن الحـكومة العثمانية فصلت عن القيـادة العامة للقوات البرية والبحرية (قيادة ابراهيم) قيادة أسطولها ، ولم تكتف بهذا الاجراء المعرقل الضار فاختارت لرياسة أسطولها عدوا شخصيا لمحمد على هو محمد خسرو باشا صديقنا القديم فى مستهل القرن التاسع عشر . وليت خسرو كان قد أثبت مقدرة فى حرب البحر تبرر تعيينه

أو استطاع أن ينزع من صدور رجاله الرعب الذى كان يملأها من المحرقات اليونانية . فكانت خططه كلها تدور على تجنب اللقاء . ولم يتجنب اللقاء بأعدائه اليونان فحسب بل بأصدقائه المصريين أيضا بدعوى الاصلاح والتجديد والاحتفال بانتصار صغير جدا ناله على الأسطول اليونانى . فترك خسرو البحر لابراهيم. وأنزل هذا عسكره فى كريد مترقبا فرصة نقله لبلاد المورة وتجول فى تلك البحار ، وكانت لأسطوله منازلات مع الأسطول اليونانى خرج منها سالما ، ولنذكر أنه ينازل برجال لم يطل عهدهم لا بحرب البحر فحسب بل بسفر البحر أيضا رجالا ركوبُ البحار وتجارةُ البحار والتلصصُ فى البحار فى دمهم آلاف السنين . ثم انتهز فرصة تمرد رجال البحرية اليونانية على حكومتهم لتأخرها فى دفع مرتباتهم ونقل جيوشه لبلاد المورة . وهنا أيضا أول عهد الجيش الجديد بالحرب الجدية . وسار ابراهيم من نصر إلى آخر إلى أن أتم اكتساح بلاد المورة وانتقل منها إلى الأقطار اليونانية الأخرى شماليها . واتهمه الأوروبيون بأنه عمل على استئصال الأمة اليونانية وتطهير أرضها قضا وقضيضا لينزل بها عربا أو سودانا مسلمين . وقد دفع المؤرخون الأوروبيون المحدثون هذه التهمة عنه وبينوا أنها فرية لا أصل لها . وشرحوا أن فى مثل حرب المورة (أى فى الحرب ضد ثورة قومية) يصعب على القائد أو يستحيل عليه أن يفرق فى عملياته الحربية بين أعدائه المحاربين من الجنود وأعدائه

المحاربين من غير الجنود كما أن سلامة عسكره قد تقتضى تخريب القرى والحقول . وشرحوا أيضا ما أدت إليه طبيعة تلك الحرب من أن الأسر لا يسرى على الجنود فقط بل يمتد إلى نسائهم وصغارهم . ثم بينوا ما بذله محمد على من الجهد والمال لجمع من بيع بمصر من سبى المورة وتحريره ورده إلى بلاده وأشادوا بحسن معاملته لليونان المقيمين بمصر وتركه لهم حرية كاملة لكسب رزقهم بل وللعمل لأغراض ثورتهم أحيانا . وذلك فى أوقات تقدمت فيها السفن اليونانية نحو الاسكندرية للاستيلاء على السفن التجارية الخارجة منها أو الداخلة إليها بل ولمحاولة إحراق ما فى مينائها من السفن التجارية والحربية . كما أشادوا باستطاعته بث الهدوء والطمأنينة فى أهل كريد مسلميهم ونصاراهم ، وباستطاعته اجتذاب بحريين من اليونان غير قليلين للعمل فى أسطوله !

ولما ظهر للأوروبيين أن لهيب الحرية اليونانية سوف ينطفىء فى بحر من الدم تحركت الدول للعمل الايجابى الذى حاولت تجنبه زمنا . وآن لها أن تفعل شيئا فقد أصبح اعتداء البحرية اليونانية على التجارة أمراً لا يكفى الاحتجاج عليه لدى السلطان ولى الأمر الرسمى ولدى اليونان أصحاب الأمر الفعلى فى البحار . ثم حدث أن توفى الاسكندر قيصر الروسيا وكان حريصا على ألا ينفصل عن الدول الأخرى من أجل اليونان وتولى بعده أخوه نيقولا وكان

رجلا من طراز آخر ، لا يتردد فى تنفيذ ما يراه إما بالاتفاق مع أوروبا إن أمكن وإما وحده إذا لم يكن من ذلك مناص . فقامت مفاوضات انتهت باتفاق يوليه ١٨٢٧ بين الروسيا وانجلتره وفرنسا . مؤداه السعى لاقناع الفريقين المتحاربين بوقف القتال ، وإذا لم ينجح المسعى تستخدم الدول الثلاث ما تشير به ظروف الحال من الوسائل لمنع استمرار الحرب . ومن هذه الوسائل إعلان الحصار البحرى للسواحل اليونانية بواسطة أسطول أوروبى مشترك . وقد رفض السلطان رفضا تاما أن يقبل أى تدخل أوروبى فيما اعتبره شأنا داخليا عثمانيا صرفا ، بل وأقسم ودموعه تسيل على خديه ليقتلن كل يونانى فى مملكته ، وإذا لم يصد هذا الأوروبيين ، ليقتلن الأرمن وغيرهم من رعاياه بل ليخلطن دماء الفرنجه بدماء الرعايا من أهل الذمة . والظاهر أن محموداً لم يتوقع بقاء الجبهة الأوروبية دون تصدع . والثابت أن الحكومة النمسوية وكانت غير راضية عن سياسة اتفاق يوليه شجعت محموداً على رفض التدخل الأوروبى وعملت من جانبها على الحض على الاسراع فى سحق الثورة قبل أن يتحول التدخل الأوروبى إلى حقيقة .

وسحق الثورة أو عدم سحقها قد خرج من يد السلطان وانتقل إلى يد محمد على ، صاحب الجيوش والأساطيل . فاتجه السعى نحوه . خطر ذلك للانجليز أولا ، وأدركوا أن انسحاب محمد على من الميدان يبطل القتال تواً .

وتحدث اليه قنصلهم فى مصر بتعليمات من السفير فى القسطنطينيه معرضا بأن الأَوْلى به أن يقنع بباشوية سورية لإبراهيم بدلا من تبديد جنوده وأمواله فى مشروع تكرهه أوروبا . ورد عليه محمد على رافعا الحديث من مستوى الباشويات إلى مستوى سياسة الممالك ومن النطاق الضيق : نطاق الجلاء من المورة إلى النطاق الفسيح العالمى الذى يسع مصالح انجلترة ومصالحه . وختم كلامه بالإشارة إلى أنه سوف يؤجل رحيل النجدات البرية والبحرية التى طلبها ابراهيم لتصفية الثورة نهائيا حتى يعرف مبلغ استعداد الحكومة الانجليزية للعمل معه . ثم حضر بعد ذلك رسول نمسوى لسعى آخر ، لدعوة محمد على للاسراع فى سحق الثورة وحذره من أن الانجليز لا غرض لهم إلا استغلاله فى هذه المسألة اليونانية بالذات وكفى . ومضت الأيام ، وعمل محمد على فى فترة الانتظار على أن يرغم حكومة السلطنة على عزل خسرو وجعل مقاليد القيادة بحذافيرها فى يد ابنه . وتم له ذلك . وأخيرا لما طال الانتظار أمر بالرحيل ، فسافر الأسطول فى ٦ أغسطس و بعد يومين من سفره وصل ضابط انجليزى موفداً من قبل حكومته . وأبلغ هذا الضابط محمد على — متجنبا التهديد — ضرورة الجلاء عن بلاد اليونان لأن الدول قد أجمعت كلمتها على فض الموضوع وأنها سوف ترسل للبحار اليونانية قوات كفيلة بتحقيق ذلك . هذا رد انجلترة على نطاق التعاون الواسع وسع العالم . وهذا درس آخر يتلقاه

محمد على من حوادث تلك الثورة اليونانية الكاشفة عن الخفايا المنيرة لمعالم الطريق . وأخذ يعمل على تجنب كارثة الاصطدام بالقوات الأوروبية فى اليونان وبحارها مستخدما كل ما يستطيع استخدامه لدى رجال السلطنة من حجج الإقناع والتحذير والانذار . ولكن بدون جدوى : وهذا درس ثان من دروس حوادث تلك الثورة فى إمكان توجيه سياسة واحدة للعالم العثمانى من القاهرة والقسطنطينية . وحدث ما كان يخشاه : صمم قواد الحلفاء على وقف القتال وأرغموا الأساطيل المصرية والتركية على البقاء داخل خليج نافارينو ثم انتهزوا فرصة اصطدام بين رجال البحر لتحطيم تلك الأساطيل التى حاربت إلى أن انتهت ، لم ترفع سفينة منها علماً أبيض ولم يغادرها رجل واحد من رجالها . وأعلنت الروسيا الحرب على الدولة العثمانية ودخلت جيوشها الولايات البلقانية وأنزلت فرنسا تجريدة فرنسية على ساحل المورة . فلم يبق لمحمد على من سبب للبقاء فيها فأمر ابراهيم بالانسحاب والعودة .

ومضت الثورة اليونانية بعبرها وبان لمحمد على أن حكومة السلطنة تفهم العمل معه على وجه استغلاله إلى أقصى حدود الاستغلال ، وليتها تحسن ذلك ، فهو لا يكره إطاعة حكومة عليا رشيدة تعمل على بلوغ أهداف العزة والكرامة والرفاهية ، ولكن ماذا أثبت السلطان ورجاله فى أزمة نافارينو وفيما قبلها وبعدها ؟ أثبت السلطان — كما قال محمد على — إنه يتشبث تشبث

الخنزير ، وأثبت رجاله أنهم أبلد من الحمير . وبان له أيضا أن أوروبا على اختلاف الأهواء قد تتحد . وبان له ثالثا أنه لكى يساوم ينبغى أن يكون بيديه ما يساوم به وعليه . فلم يكفه الاستعداد للجلاء عن المورة للمساومة . وبان له أخيرا أن انجلتره لا تتحمس كثيرا فى الأحوال السياسية العادية لإخراج المباحثات السياسية من نطاق المسائل المحددة إلى نطاق المبادىء السياسية العامة ، وكان شعارها : ليكف كل يوم شره .

☆ ☆ ☆

وأما المفاوضات بين فرنسا ومحمد على فى أمر إخضاع داى الجزائر فحديثها طريف ، تختلط فيه الأوهام بالحقائق اختلاطا عجيبا . ولم يكن فيه من رجل فصل بين الحقائق والأحلام سوى محمد على .

وأصل الموضوع فساد العلاقة ما بين حسين داى الجزائر والقنصل الفرنسى واحتدّ الداى يوماً ما وضرب وجه القنصل بمذبته . فانسحب القنصل ورفض الداى إعطاء الترضية المطلوبة وحاصرت القوات البحرية الفرنسية بلاده . وهاج الرأى العام فى فرنسا مطالبًا باتخاذ ما ينبغى اتخاذه لغسل الاهانة ... إلى آخره . وحكومة فرنسا إذ ذاك حكومة شارل العاشر ، بينها و بين الأمة حساب آخر على مسائل أخرى لا تتعلق بحسين ولا بمذبته . بل تتعلق بأصول السلطان : أهو بتفويض من الله لا شأن لأحد به كما يزعم شارل أم هو بارادة

الأمة كما تزعم الأمة . فالأعصاب متوترة والقلوب متنافرة ولا بأس فى صرف
الخواطر عن المسائل الدستورية الى طلب المجد . لا نقصد طلب المجد الرخيص
عن طريق تأديب حسين ، بل طلب مجد براق لامع عن طريق محو ما فرض
الحلفاء المتألبون ضد امبراطورية نابليون على فرنسا فى سنتى ١٨١٤ و ١٨١٥
وان الحكومة التى تستطيع نيل ذلك تزيل عن تاج شارل العاشر وصمة
ما فتئ خصوم بيته منذ ١٨١٥ يكررونها ، وصمة اقتران عودة البيت المالك
للعرش بهزيمة فرنسا . ومما يزيد الأمر جاذبية أنه لن يكلف الأمة تضحية ما
فهو يقوم على العقل وحده ولا دخل للقوة فيه إلا من بعيد . افترض بولينياك
(وزير خارجية الملك شارل العاشر) ان الروسيا والنمسا سوف تقتسمان فيما
بينهما الولايات العثمانية فى أوروبا (وهذه دائما نقطة البدء فى مثل هذه
المشروعات) ولا بد من أن تعوض فرنسا عن ذلك لحفظ التوازن وليكن
التعويض ضم الأراضى البلجيكية حتى حدى الماز والرين (وكانت تلك
الأراضى إذ ذاك فى مملكة الأراضى المنخفضة وعلى عرشها الملك وليم الهولندى)
هنا تحتج بروسيا : فلتعط الأراضى السكسونية وما بقى من مملكة الأراضى
المنخفضة . وهنا لا بد من تدبير شىء ما للملك وليم ، فليعط عرش القسطنطينية
وشيئاً من الأراضى التركية الأوروبية . بعد ذلك لا بد من الفصل فى أمر
مستعمرات الهولنديين فى الشرق ، هذه تعرض على الانجليز ، وهم أحرار فى

القبول أو الرفض . أما طريقة التنفيذ فأمرها هيّن : تتفق الروسيا وفرنسا أولا على المشروع ثم تجردان جيوشهما ، فلا يسع النمسويين والبروسيين إلا الاذعان والاقتناع ، أما انجلترة فلتفعل ما تشاء : ان أرادت أن تنتفع فلها المستعمرات الهولندية وإن أرادت غير ذلك فهى حرة .

ان الاشتغال بهذه السياسة العالية علوًّا كبيراً يقتضى من بولينياك ألاّ ينصرف الى تأديب الداى حسين وأن تبقى الجيوش الفرنسية والأساطيل الفرنسية متجمعة مستعدة لما هو أهم . ولكن لا بد من تأديب الداى ، فليؤدبه محمد على « على حساب » فرنسا .

والظاهر أن هذا كان من بنات أفكار قنصل فرنسا فى مصر الايطالى الأصل دروفتى . وملك المشروع عليه قلبه ولسانه (ولكننا لا ندرى أشغله عن الاتجار فى الآثار المصرية فقد كان من أكبر تجارها) وعرض الأمر على حكومته وعلى محمد على . بل وذهب الى ما هو أبعد من ذلك ، أبلغ حكومته موافقة محمد على عَلَى المشروع بشروط . والواقع أن محمد على لم يوافق ولم يرفض بل أصغى الى كل ما قيل ولم يقفل الباب : شأن الرجل العاقل . ولا بد أن دهشته كانت كبيرة لما عرف أن الملك شارل العاشر قد أقر فكرة استخدام قوات محمد على لاخضاع الداى (بناءً على ما عرضه عليه وزيره بولينياك بدون علم زملائه فى الحكومة) وأنه أمر سفيره فى القسطنطينية بنيل موافقة

الباب العالى على اشتراك محمد على (كأن الباب العالى يمكن استئذانه فى مثل هـذا الأمر) كما أمر قنصله فى مصر (القنصل ميمو وقد حلّ محل دروفتى) أن يبلغ محمد على استعداد فرنسا لاعطائه ١٠ مليونات من الفرنكات ومعاونة الأسطول الفرنسى إذا قام بالأمر بدون إبطاء . اندهش محمد على وحق له أن يندهش لهذا الخلط كله ، اندهش لفتح الموضوع فى القسطنطينية واندهش من منع فرنسا فى عرضها الشىء الوحيد فى نظره الذى أعطى الموضوع أية قيمة: أربع سفن حربية كبيرة يضمها لأسطوله . ودارت المفاوضات من جديد وانتهت الى عرض مبلغ ٢٠ مليون فرنك على محمد على ومبلغ ٨ ملايين لبناء السفن الأربع فى فرنسا له .

وكانت الحكومة الإنجليزية تعلم بكل هـذا فى وقته . علمته من تقارير قنصلها بالقاهرة فان دروفتى لم يطق إلاّ أن يتحدث فيه مع زميله الانجليزى ، وعلمته من صور للوثائق الأصلية الفرنسية أهدتها إياها الحكومة النمسوية ، وعلمته أخيرا من الباب العالى نفسه وقد أسرع لإفساد المشروع بابلاغه للانجليز . فاعترضت عليه لدى الحكومة الفرنسية ولدى محمد على . وكتب وزير الخارجية للسفير الانجليزى بالقسطنطينية : « سواء وافقت الحكومة العثمانية على المشروع أو لم توافق فان الحكومة الانجليزية لا يسعها إلا أن تهتم بتغيير خطير يحدث فى الولايات الافريقية تحت النفوذ الفرنسى وبواسطة

وسائل فرنسية ومن أجل مصالح فرنسية (فيما يصح لنا أن نفترض) . » وكتب للقنصل الانجليزى بالقاهرة ليبلغ محمد على « اعتراض الحكومة الانجليزية على أخذه على عاتقه تنفيذ هذا المشروع تحت الرعاية الفرنسية » وعلى القنصل أيضا أن يؤكد لمحمد على الصداقة التى أملت هذه النصيحة . ولما أبلغه القنصل الرسالة أجاب محمد على بأن الاعتراض لا لزوم له وشرح له موقفه فى الأمر كله . وكان مشروع بولينياك الكبير فى تلك الأثناء قد انتهى إلى لا شىء فلم تؤد المفاوضات الأساسية مع الروسيا إلى نتيجة ما ، كما أن بروسيا أعلنت أنها يستحيل عليها أن توافق على امتداد فرنسا لحد الرين الأيسر . وانصرف الوزير إلى تصفية أمر الداى مستغنيا عن معاونة محمد على كما كان محمد على مستغنيا عن المشروع كله . ولكن الفصل لم يخلُ من فائدة : زادت السياسة الانجليزية له وضوحا ، انجلى له مقتها لسياسة الحركة وإيثارها بقاء كل شىء على حاله وتأجيل التغيير فيه ما أمكن التأجيل ، فَهِم ذلك فعدَّل ـ وما أبقه ـ أسلوب الحديث : انجلتره تريد المحافظة ، تريد بقاء السلطنة ، تعمل على أن تقيها غوائل الزمن وأن تدفع عنها شر المطامع الروسية ، ومن تستطيع أن تجد ليتولى ذلك سوى محمد على ، قال للقنصل الانجليزى عند ما قدم ليحدثه فى موضوع الداى : — « ألا ترى استحالة المحافظة على الدولة العثمانية ، قد ترقع هنا وقد ترقع هناك ولكن بلا جدوى . وماذا تتوقع لحكومة فقدت ثقة

شعبها بها ؟ ومن إضاعة الوقت أن تنتظر منها أن تحول دون التقدم الروسى . وفى منع تقدم الروسيين مصلحة انجليزية كبرى . وليست هناك وسيلة لتقوية السلطنة سوى تأييدى أنا . أنا الذى يستطيع أن يضع تحت طلب السلطان مائة وخمسة وعشرين الف جنديا على أهبة الاستعداد لصد الروسيين تحت أسوار القسطنطينية وفى إيران . . إن الدوله قد انتهت وعلى انجلتره أن تؤلف قوة أخرى لمواجهة الروسيا . وأين تجد هذه القوة إلا فىَّ وفى إبنى من بعدى ؟ » ثم أفاض فى شرح موارده وأن الحكومة الانجليزية تنقص من قدرها . وختم حديثه بأنه أينما اتجه يجد انجلتره أمامه . وهذا الحديث أيضا لا يخرج انجلتره عن مقت سياسة الحركة ، لِمَ تتعهد بشىء ما ؟ لِمَ تقيد حرية العمل ؟ لم تسابق الحوادث ؟ « ليكف كل يوم شره » . ومحمد على أيضا من جانبه لم يتعهد بشىء ولم يقيد حريته فى شىء .

***

وقد تكوَّنت لديه فى خلال السنوات العشر التى عرضنا حوادثها وعبرها اعتبارات أساسية يسترشد بها فى وضع خططه وتنفيذها فى السنوات العشر الأخرى التى بدأت بسنة ١٨٣٠ . قل وثوقه بإمكان وضع سياسة مشتركة بين القاهرة والقسطنطينية ، وزاد إيمانه بأن محموداً ورجاله يسيرون قدما نحو الهاوية . وتأكد من أن نجاح اليونان فى نيل استقلالهم ستتلوه

حـركات وثورات فى الولايات الأوروبية من العالم العثمانى وأن العطف الأوروبى على هذه الحركات سيكون عاملا هاما فى نجاحها . ورأى أن فرنسا قد أخذت فى توسيع دائرة الفتح فى الجزائر ، فانتقل العمل من تأديب الداى حسين إلى فتح منظم لتلك النيابة العثمانية الهامة ، ومن يدرى أين يقف الفتح ؟ . كما رأى أن الروسيا توطد نفوذها وتملى إرادتها على الباب العالى، ولا يتردد القيصر نقولا لحظة فى اتخاذ ما يراه كفيلا باعلاء كلمته فى القسطنطينية ، الحرب إن كان لابد منها ، الوعد بوضع السلطان فى كنفه وفى ظله الظليل إن كان هذا أجدى . وفى حالتى الحرب والسلم على حد سواء يتقدم النفوذ الروسى فيما بين البحرين الأسود والقزوينى فى اتجاه ايران والخليج الفارسى بالإضافـة إلى توغـله فى أواسط آسيا نحو أفغانسـتان والهنـد . أما والأمور كذلك ماذا يصنع محمد على ؟ يشير عليـه الانجليز ويشـير عليه الفرنسيون ألاّ يكون هو الفاتح للأزمات الشرقية ، ويشير عليه الأوَلُ بصفة خاصة أن يقبع فى داره وأن يوجه مواهبه التى لا شك فيها فى تنمية الموارد ورفع لواء العـدل والانسانية وحسن الإدارة وإسعاد شعبه ، أن يتجنب الحركة ، وأن يخلد للسكون . وحسن جدا أن تلزم انجلتره خطة المحافظة، وحسن جدا أن تفعل ذلك عند ما يكون بين يديك كل ما تريد ، فهل ينطبق ذلك الوصف على محمد على ؟ لم يكن لديه كل ما يلزمه ، بل لم

يكن لديه ما يلزم لسلامة بلاده و إنقاذ عمله. كانت تملأه الحسرة و يتقطع فؤاده أسى كلما تقدمت به السن وكلما خطر أمام عينيه شبح الزوال ! زوال ماذا ؟ زُوال دور الصناعة والأساطيل والمصانع والمدارس والمعاهد والترع والجسور والقناطر ، زوال كل ماأنشأه هو وشعبه بعرق الجبين بل بعرق الدم . أيستطيع أن يسمح بانتقال هذا التراث لباشا من باشوات السلطنة يبدده ويخربه كعادة الباشوات . لابد من الضمانات ضد الزوال ، لا بد من الحركة .

هذه الضمانات حسية ومعنوية : توطيد النفوذ المعنوى فى العالم العثمانى ولدى الحكومات الأوروبية بالاستمرار فى سياسته العمرانية ، ونشر سلطانه المباشر فى أقطار أخرى من العالم العثمانى يقيه ملكها شر حكومة السلطنة وخبث طويتها نحوه ونحو عمله . ويعطيه ملكها الموقع الآمن والموارد التى يستطيع بها أن يكون على حال من القوة والاستعداد تمنع عنه أطماع الطامعين . ويخرج بذلك أقواماً من عبث الحكام وفسادهم ومن ركود الفقر والفوضى إلى حركة اليسر والنظام . لابد له من أن يتخذ هذه الضمانات سريعا إن أراد أيضا أن يسبق اتجاه الدول الأوروبية نحو تلك الأقطار .

ما هى تلك الأقطار ؟ الولايات الشامية الأربع : حلب وطرابلس ودمشق وصيدا و بعض المناطق الساحلية فى الجزيرة العربية على البحر الأحمر والخليج الفارسى . هذا أكيد . والعراق والمناطق فيما بين الشام و الأناضول .

هـذا مما يترك للظروف . والأقطار — كما ترى — هى فى الجملة مما يكوّن (على حد تعبير محمد على) عربستان أو ما نسميه دار العروبة . فهل تصور لها كيانا سياسيا (أو ما نسميه وحدة عربية) ؟ سؤال كبير . إن أجبنا عنه سلبا عدونا الصواب ونسبنا إليه قلة ادراك لعناصر وروابط بارزة : لغة واحدة وثقافة واحدة ودين واحد ومصالح مشتركة و بالنسبة لحياة العالم الاقتصادية كتلة واحدة . و إن أجبنا عنه ايجابا عدونا الصواب أيضا بعض الشىء ونسبنا لعصر سابق ما هو (على وجه التحقيق) من خلق العصور اللواحق وأخفينا اخفاء لا يبرره الواقع عناصر وعوامل تدفع نحو التفرقة : اختلافات جغرافية واجتماعيـة ، اختلافات فى طرق التفكير وفى مستوى المعيشة ، اختلافات مذهبية طائفية ، صعوبات المواصلات ، ضعف وسائل الاتصال العقلى والحسى وهكذا . وقد لا نعدوا لصواب إن قلنا إن محمد على أدرك الفكرة فى عمومها وأنها مما يمكن التشييد عليه فى حالة الانفصال عن السلطنة وهذا ما لم يقرره بعد ، بل ترك تقريره تبعا لظروف الحـال . إن حتمت تلك الظروف تقسيم العالم العثمانى أمكنه نقض ماحدث فى القرن السادس عشر و بناء العالم العربى من جديد . ولـكنه لم يكن قد يئس بعد من مستقبل الوحدة العثمانية وإن كان قد يئس من مستقبل السلطنة . فلنقتصر اذن على الباعث الأول الدافع لاتخاذ العمل الإيجابى : باعث الاستيلاء على الضمانات .

دخل الجيش المصرى بقيادة ابراهيم أراضى ولاية صيدا (وقاعدتها عكا) ومهمته الصغرى وضع حد لخطة « وخز الابر » على طريقة الباشوات التى سار عليها عبد الله الجزار صاحب تلك الولاية ومهمته الكبرى الاستيلاء على الباشويات الأربع . كان ذلك فى سنة ١٨٣١ . وتقدم الجيش والأسطول نحو عكا وحاصراها حصارا طويلا وقاوم عبد الله ببسالة وقوة قلب . وفى مايو اقتحم ابراهيم الأسوار ودخل المدينة . واستولى على دمشق فى يونيه بدون مقاومة . ومنها تقدم شمالا وهاجم الجيش العثمانى عند حمص مفاجأة وهزمه بعد واقعة قصيرة واحتل حلب بعد ذلك بقليل ثم هزم جيشا عثمانيا ثانيا فى بيلان . أمام محمد على احدى خطتين : اما التقدم لتهديد السلطان فى قاعدة ملكه وحمله على التسليم بما يريد أو التريث وانتظار تسوية تقرها الدول الأوروبية . نصح ابراهيم بالخطة الأولى وبالانفصال واقترح أن تُضرب السكة باسم أبيه وأن يُدعى له على المنابر . ورد عليه أبوه أنه بلغ ما بلغه بالاعتدال وأنه ليس بحاجة لألقاب التشريف، وذكر ابنه بأن هناك دولا أقوى من السلطنة وأنه لابد من نيل موافقتها إذا أراد تسوية مستقرة ،وأن تقدم ابراهيم نحو القسطنطينية لا بد وأن يلزم الدول بالتدخل وقد سبق ذلك فى المسألة اليونانية . أما الخطة الثانية فضررها أنها تتيح للسلطنة فرصة الافاقة من غشيتها فتجمع جيوشها لحماية العاصمة . عرف ذلك محمد على ولكنه يعرف

أيضا أنه يستطيع أن يتغلب على تلك الجيوش كما تغلب على أخواتها من قبل .
وهذا ما حدث ابتدأت السياسة الأوروبية تتحرك وابتدأت السلطنة
مفاوضات وهمية مع محمد على لكسب الوقت . ولما ظنت أنها قد استعدت
تحركت . وحدث ما توقعه محمد على . فان ابراهيم هزم الصدر الأعظم رشيد
محمد هزيمة ساحقة عند قونية فى ديسمبر من سنة ١٨٣٢ وانفتح طريق
القسطنطينية ، وتقدم ابراهيم ولكنه عندما بلغ كوتاهية أمره أبوه بالوقوف .
وكان الداعى لذلك تدخل الروسيا فى الأمر . عرض القيصر على السلطنة
مساعدتها بقواته البرية والبحرية ، وطلب الى محمد على الكف عن القتال .
وكفّ ابراهيم عن التقدم ، واستنجد السلطان بانجلترة قبل أن يقبل ما عرضه
عليه القيصر ، طلب منها أن تعينه بأسطولها . ورفضت الحكومة الانجليزية
المعاونة المادية لحاجتها إذ ذاك لكل قواتها بسبب مشكلة الحركة الاستقلالية
البلجيكية وسعت هى وفرنسا لحمل محمد على والسلطان على تصفية ما بينهما
آملتين أنهما بذلك يجعلان العرض الروسى لا لزوم له . أعلنت كل من فرنسا
وانجلترة تمسكها بسياسة المحافظة على الدولة العثمانية «ولكن (كما قال بالمرستون
وزير الخارجية لوكيله فى القاهرة) لما كان من غير المستطاع إعادة الأمور الى
ما كانت عليه ، فالحل الوحيد فى هذه الظروف أن تعهد حكومة السلطنة
حكم ولايات الشام الى محمد على بشرط أن يؤدى الجزية عنها وأن يعين السلطان

حربياً إذا اقتضى الحال ذلك ، و بهذا الحل تصان مصالح السلطنة ولا تنقص مواردها المالية والعسكرية » . وسلّم السلطان فى النهاية بهذا الحل مضيفاً الى الولايات الأربع جزيرة كريد ومنطقة أضنه .

سَلَّم السلطان بهذا ولكنه نفث فى الاتفاق وجو الاتفاق سُمّاً . فعقد مع القيصر معاهدة انكيار اسكله سى (يوليه ١٨٣٣) فى ظاهرها معاهدة تحالف وفى جوهرها معاهدة حماية . كرهتها فرنسا وانجلترة ، وكرهت انجلترة معها محمد على ، واعتبرت أن حركته التى لا تبطل وطموحه الذى لا حدّ له حملا السلطان على أن يضع نفسه فى هذا الموضع المذل ثم رتبت على ذلك النتيجة الظالمة : يجب أن أنافس الروسيا فى حماية السلطان بكل سبيل ، ويجب أن أقف فى وجه محمد على فى كل مكان ، يجب أن أعاديه بحيث يعرف السلطان أنى أنا — لا الروسيا — الصديقة الصدوقة . وقفت له فى اليمن ثم وضعت يدها على عدن ، وهددته ألاّ يقترب من الفرات ومن الخليج الفارسى ، وتصدّى قناصلها للحكومة المصرية فى سوريا يعرقلون عملها و يسفهون عمالها و يبذرون بذور الشقاق والاستياء فى بلاد علم الله قلة حاجتها للشقاق والكراهية وكانت القنصليات الانجليزية فى الشام والسفارة الانجليزية فى القسطنطينية قواعد تلك الحملة العدائية ، وإذا ما شذّ قنصل عن ترداد النغمة التى تحبها وزارة الخارجية كان نصيبه العزل كما حدث لقنصل القاهرة كامبل عند ما

حاول أن يكون أميناً لخدمة بلاده بقول الحق ، وحاولت الحكومة الانجليزية أن تهدم قوة محمد على من الأساس بحمل الباب العالى على إلغاء الاحتكارات التجارية فى معاهدة تجارية كرهها التجار الانجليز فى مصر (وهم أعرف بمصالحهم) ولم يروا فيها إلا عملاً سياسيًّا مستتراً بثوب تجارى . وهذا كله بأسلوب خلا من كل ما اصطلح عليه الناس فى الغرب والشرق من أدب التعبيروحسن الخطاب ، مُوَجه الى عصامى عرف الناس جميعاً قدره . وقدَّره خصومه كما قدَّره أصدقاؤه ، رجل قد يحارَب وقد يعادَى ولكنه رجل لا يُهان . ويأتى المؤرخ دُدْويل وينكر — بعد كل ما أورد — على من قال من المؤرخين المصريين بأن الحكومة الانجليزية حاربت عظمة مصر فى عهد محمد على قولهم .

قابل محمد على البذاءة بالتغاضى عنها ، فهى لم تجر أبداً على لسانه ، وقابل العداوات الصغيرة بالترفع عنها ، فهمته أسمى من العداوات الصغيرة . وفى أسوأ الأوقات عند ما تحرجت الأحوال واستخدمت الدول قوة السلاح ضده حافظ على مصالح رعاياها أدق محافظة ، فلم يمسس لهم بريداً ولا مالاً ولا شخصاً . بل وذهب مرة فى المجاملة الى حد أن وضع تحت تصرف القنصل الانجليزى باخرة من بواخره لتحمل الى مالطة نبأ انتصار عسكرى انجليزى فى الشرق كان يهم الحكومة الانجليزية سرعة إرساله ! وعند ما قطعت الدول علاقاتها به

وانسحب القناصل من مصر ، أتدرى ما حدث ؟ رفض التجار وغيرهم من الانجليز أن يتبعوا قنصلهم و يغادروا مصر ، فالحرب حرب اللورد بالمرستون . و بعثت إليه غرفة التجارة البريطانيه ببنغالة فى الهند برسالة تحيي فيها المثل الذى رسمه للأمم المسيحية فى ضبط النفس المطمئن ، وفى سنة ١٨٤٢ ضرب التجار الأنجليز مدالية ذهبية نقشوا عليها رسمه وسجلوا عليها حمايته النبيلة للمصالح الانجليزية .

ومضى محمد على فى السنوات التالية لتسوية سنة ١٨٣٣ فى سبيل الجد . حاول أن يصنع فى الولايات الشامية ما صنعه فى مصر ، أن يقيم سلطة عامة واحدة شعارها السماحة وشغلها إحياء الموات ودرعها الجيش الوطنى ، تصرف الناس عما درجوا عليه من تناهب الأموال العامة وترك الخراب يطغى رويدا رويدا على ما هو عامر ، وكره لحمل السلاح فى خدمة السلطان و إن كانوا يحملونه لشفاء الأحقاد الطائفية والشخصية . ولو خلص له الأمر فى الولايات الشامية لتغلب على تلك الصعوبات تغلبه على مثيلاتها فى مصر . ولكن الأمر لم يخلص له . تصدى له القناصل وترحموا على زمان سهل رغيد كانت لهم فيه مساهمة فيما سميناه حكومة التناهب . وتصدى له كل أصحاب « الحقوق » المكتسبة من أنصار زمان المذابح . وخلف الجميع السفارة الانجليزية فى القسطنطينية « والمابين الهمايونى » . والسلطان عينه لا تنام ، وقلبه دائم

الخفقان ، مستعد لأن يفعل كل شيء وأن ينزل لأى حضيض وأن يبذل أى تضحية لشفاء ما فى نفسه ، فأخذ يجيش الجيوش و يعد العدة واستقدم فون ملتكه البروسى ونفرا من أبناء جنسه لتدريب الجيش واستخدم ضباطا من الإنجليز فى الأسطول .

وكان لا بد لمحمد على من أن يكون أيضا مستعدا . حذرت الدول محمودا ومحمد على من عواقب التمادى فيما هما فيه . وان اختلفت لغة الخطاب فى الحالتين، اختلفت لدرجة أن محمودا فهم من الثنايا « أن استمر فيما أنت فيه وأن الهزيمة نفسها لن تضيرك » . وقال القنصل كامبل فى هذا الأمر كلاما معقولا : قال إن الإنصاف يقتضى ألاّ يرغم محمد على على نزع سلاحه دون أن تضمن له الدول الاحتفاظ بما فى يديه وتعمل عملاً جديا على أن تحمل السلطان على نزع سلاحه هو أيضا . وقبل محمد على تلك الضمانة ، فقد ضاق فى تلك السنوات ذرعاً بثقل أعباء التسليح والجزية مع التقدم نحو الشيخوخة دون أن يصل إلى نظام ثابت مستقر للمستقبل . فهمَّ فى سنة ١٨٣٨ باعلان الانفصال مهما كانت نتائجه ، ثم غلب عليه اعتداله الطبيعى فتريث . وأخيرا عبر الجيش العثمانى الفرات فى ابريل سنة ١٨٣٩ وطلبت الروسيا من إبراهيم أن ينسحب إلى دمشق واعدة بمخاطبة السلطان فى الارتداد عن حدود الشام فأجاب محمد على بأنه على استعداد للانسحاب إذا عاد الجيش العثمانى إلى ما وراء

الفرات وضمنت له الدول عدم اعتداء السلطان عليه وحق وراثة مصر لأبنائه من بعده . إن فعلت ذلك قبل تخفيض جيشه فى الشام وتسوية نهائيةً مع السلطنة . ولما ملّ الانتظار وسئم دسائس حافظ باشا (قائد الجيش العثمانى) بين أهـل الشام أمر ابراهيم بالهجوم . فهاجم إبراهيم معسكر حافظ باشا فى نزيب (نصيبين) وحطم الجيش العثمانى (يونيه من ١٨٣٩) . وحدث بعد هذا بقليل موت السلطان وتسليم الأسطول العثمانى لمحمد على على يد قائده الأعلى وقد خشى انهيار السلطنة نهائيا فسلم الأسطول إلى من ينبغى أن يكون رجلها .

حل محل محمود إبنه عبد المجيد وبدأ بالدخول فى مفاوضات مع محمد على لتسوية الأمر . وسارت المحادثات نحو الاتفاق على قاعدة الوراثة فى ملك كل ما فى يده . ولـكن الدول الخمس قدمت مذكرة مشتركة تنص فيها على وجوب عدم اتخاذ قرار فيما بين السلطنة ومحمـد على إلا بموافقتها (يوليه ١٨٣٩) . هذا الاشتراك مما رحبت به الدول فقد اعتبرته احلالا للهيمنة الدولية على الشؤون الشرقية محل الهيمنة الروسية ، فهو تتويج لما بذلته انجلتره من جهود فى السنوات الأخيرة ضد محمد على . ولـكن شذت فرنسا وخرجت عن الجادة (وليتها لم تشترك فى مذكرة يولية من أول الأمر) وعملت من ناحيتها على حث السلطنة ومحمـد على على تسوية الخلاف فيما بينهما (الأمر الذى قتلته

المذكرة المشتركة) ، ولما أحس بالمرستون بذلك ضرب ضربته ، فعقد المعاهدة الرباعية المشهورة من انجلتره والروسيا والنمسا و بروسيا (١٥ يوليه ١٨٤٠) . وتنص المعاهدة على منح محمد على باشوية مصر وراثية فى بيته ومنحه جنوبى الشام مدة حياته ثم تدرجت فى نقص المنح إلى حد استرداد كل شىء منه بقوة السلاح اذا لم يذعن فى الأوقات المحددة .

وقابلت فرنسا المعاهدة التى عقدت بالرغم عنها بعاصفة من الاحتجاج . لم يأبه لها بالمرستون كثيرا لاعتقاده الصحيح أن ملك فرنسا لوى فيليب لن يوافق على إعلان الحرب إذا جد الجد . واعتقد رئيس وزرائه تيير أن أجماع أوروبا لن يطول فنصح لمحمد على بالاّ يذعن ولكن لا يهاجم بل يقف موقف الدفاع . وبئست النصيحة . كان الأَوْلى بمحمد على إما أن يقبل عرض الدول الأول (مصر وراثية وجنوبى الشام مدة حياته) أو يتخذ خطة الهجوم، قبل تأهب الدول للعمل المشترك ، على قاعدة السلطنة : القسطنطينية . لو فعل ذلك لأصبح فى موقف لا تسهل زحزحته عنه ، فهو بهذا يفتح باب المسألة الشرقية على مصراعيه ، وهذا الفتح التام يصدع أى جبهة أوروبية مهما بلغ من اتحادها . أما خطة المقاومة السلبية فكانت فيها بذور الهزيمة . والنقد سهل من بعيد . وأجمل منه أن نبعث على البعد بتحية إعجاب وعطف للشيخ الذى صمد للمحنة مرفوع الرأس يستعد للوقفة الأخيرة فأخذ يستدعى جنوده

من الجزيرة العربية ويؤلف فرقاً جديدة وينشئ معسكرا دفاعيا فى دمنهور ويشجع على تأليف الحرس الوطنى . وأدرك رجال السياسة أن قد آن وضع حد لما هم فيه من استخدام القوة المجردة الغشومة . أدركوا أن خصمهم وراءه قوة تؤيده من الرأى الأوروبى المستنير . لذلك – وعلى الرغم من انهيار الدفاع المصرى عن الشام – رحب رجال السياسة بالاتفاق الذى عقده الضابط البحرى نابيير (دون تفويض له من حكومته بذلك) مع محمد على فى نوفمبر من سنة ١٨٤٠ وبموجبه تعهد محمد على بإخلاء الشام وإعادة الأسطول العثمانى نظير منحه حكومة مصر بصفة وراثية . وعلى أساس هذا الاتفاق صدرت فى سنة ١٨٤١ الفرمانات السلطانية المحددة لمركز مصر .

بدأ بتلك الفرمانات عهد الخديوية المصرية . ولكن الخديوية لم تتخذ شكلها فى التاريخ إلا بعد موت محمد على . ذهبت فتوحه واختفى أسطوله وانكمش جيشه ولكنه لا يزال مهيب الجانب ، عالى الصيت ، يتألق من جبينه جلال المشيب ونور المجد ، فمنع عن مصر فى السنوات التى بقيت له النزول إلى ما قدره لها أصحاب تسوية سنة ١٨٤١ – إلى مرتبة النيابات العثمانية الراكدة ومناطق المشروعات الاستغلالية الأوروبية .

ولئن أخفق محمد على فى تحقيق مشروعه الخطير : احياء القوة العثمانية ، فقد نجح فى وضع قواعد الدولة المصرية على أساس مكين .

٨

قضى محمد على عَلَى تشتيت السلطان وتجزئته وأقام الدولة الجديدة ، يخضع لها الجميع وتتكفل بواجبات الدولة فى العصر الحديث. شعارها - بل وروحها - السماحة . لا لأنها تجردت من الصفة الدينية أو قصرت دائرة عملها على حد المصالح الدنيوية أو قامت على نوع من الفصل فيما بين الدين و بين السياسة . بل كان ذلك لاعتبارها أن الحياة الاجتماعية فى العصر الحديث قد تطورت تطوراً يسمح عملياً بقبول فكرة التعاون لتحقيق أغراض سياسية واجتماعية بين أناس يختلفون ديناً ولكن تربطهم روابط إسلامية فى حقيقتها ، و بقيت القيم التى يعتد بها فى تشكيل سلوك الأفراد وعمل الحكومة قيما إسلامية .

وقضى محمد على عَلَى فكرة المشاركة والمقاسمة فى الأموال العامة وتناهبها وأقام مكانها العمل على إحياء الموات فوقف الخراب عند حد ، ثم ارتد أمام تقدم العمران . واستلزم هذا فى أوله تقييد حرية الفرد ، فان محمد على رفض الفكرة القائلة بأن الانسان يستطيع أن يفعل مايشاء بما تملكه يمينه، وأكد

واجب ولى الأمر فى توجيه الجهود الفردية نحو غايات اجتماعيـة ، فخرج فى ذلك عن الحد الذى رسمه بعض مفكرى عصره عند ما قصروا واجب الحكومة على مهمة المراقبة والحمـاية عند الاقتضاء فحسب . وقد عرفنا أن الاعتبارات العملية السائدة بررت موقفه تمام التبرير ، وأدركنا أن خططه كان من شأنها فى النهاية وعلى الرغم مما اتخذته من حيطة أن تؤدى الى فك القيود و إزالة العقبات من طريق التبادل الحر والجهود الفردية الطليقة . وقد اقتصر تقييد حرية الفرد لمصلحة الجماعة على الدائرة الاقتصادية ولم يتجاوزها الى دائرة الحياة الروحية فى أية ناحية من نواحيها ، فتركها ولى الأمر طليقة من كل القيود ، لا سلطان فيها إلا للضمير وللدين . أليست هذه أنفس أنواع الحرية ؟ بل أليست هى الحرية ؟

وقضى على العصابات المسلحة وأقام مكانها الجيش الوطنى . وكانت فكرته أن الفرد لا ينبغى له أن يحمل سلاحا إلا باذن السلطان ولأغراض السلطان . وتخلصت الجماعة بذلك من الاضطراب والفتن والحرب الداخلية وأصبحت أمة تملك أداة العيش الكريم .

أما أدوات السلطان فالإدارات الحكومية الكبرى والصغرى المعروفة . أما قانونه الأساسى فدستور غير مكتوب يتركب من مبادئ قديمة ومن مبادئ جديدة و يستمد وحدته من إرادة محمد على . تسرى هـذه الإرادة فى العمال

كبيرهم وصغيرهم على على يد الصفوة من الرجال التى عمل على خلقها و إحكام أمرها طول أيامه . ولكن ماذا يكون الحال بعد موته ؟ اكتسب لأبنائه حق وراثة ملكه ، حقيقة كان هذا أقل مما كان يرجو ولكنه احتفظ لهم بما يستطيعون فى ظرف أكثر مواتية أن يبنوا عليه ، وكان أمله أن يسير أبناؤه على النهج الذى نهج وأن تعاونهم الصفوة التى خلق . وهذا عهده السياسى ولنضعه فى عبارته : قال مخاطبا رجال الحكومة : « سيحصل لكم من عائلتى كما حصل لكم منى من جهة الالتفات وترفيع الدرجات لكم ما دامت الحياة وكلما شاهدوا أطواركم وأحوالكم جارية على ماسبق بيانه من الكيفيات علموا قيمتكم وقتا فوقتا . وأخذوا يقولون إنهم خدموا فى زمان آبائنا وأجدادنا هكذا وسلكوا مسلك الحق والاستقامة حتى كان منهم أنهم إذا رأو أمرا غير لائق يخالفونهم فى إجراءاته رعاية لأصول الحق وهذا برهان ساطع على خدمتهم فى أيامنا بهذا الشكل وما فعلوا ذلك إلا لأملهم الخدمة والاستقامة فى أيامنا و يعرفون درجتكم وقيمتكم و يكثرون شرفكم طبيعةً كواجب اللازم والملزوم . » يفترض محمد على فى عهده هذا أن خلفاءه سينسجون على منواله وأنهم سيجدون من صفوتهم ما وجده من صفوته من عرفان الجميل والأمانة وتوافق الميول والأهداف . فهل هذا مما يمكن البناء عليه ؟ قبل أن نجيب عن هذا السؤال ينبغى ألاّ يفوتنا تقرير حقيقة ، هى

ان القوانين الأساسية المكتوبة لا يكفى لبقائها ولا يكفى لحيوتها (والحيوية تفضل مجرد البقاء) كونها مكتوبة ، فقد تبقى وقد لا تبقى ، وقد تكون حية وقد لا تكون حية ، والمهم أن تستند إلى قوى معنوية وحسية . فعلام استند قانون محمد على غير المكتوب ؟ استند الى انتشار أفكاره العمرانية فى العقول و إلى أن تلك الأفكار قد تحولت من برنامج رجل واحد الى برنامج وطنى ، واستند أيضاً الى أن معانى العزة والكرامة والشرف قد اتسعت لتفيد عزة الوطن وكرامة الوطن وشرف الوطن . تلك هى القوى المعنوية والحسية، وقد أصبحت حقائق وهى نعم الأساس لأى دستور .

***

ذلكم محمد على وعمل محمد على .

قال مرة لصديقه الدكتور بورنج الانجليزى : « لا تعجب إذا رأيتنى أحياناً عجولاً قليل الصبر ، فقد كنت فى حياتى كلها موفقاً ميمون النقيبة ، لا بد أنى وُلدت والطالع سعيد والنجم مبتسم ، ثم لم تفارقنى بعد سعادة الطالع وابتسامة النجم » . فهو شخصية مشرقة ، مشرقة فى حالتى الرضا والغضب ، فى العمل فى المصالح الكبرى وفى شؤون كل يوم . وهو شخصية إنسانية

لا تتكلف ما ليس من سجيتها دقيقة الحس مرهفته ، تتجلى فى المآثر الكبرى وفى المجاملات الصغرى .

كتب لابنه سعيد أن يقتدى بأستاذه فارس افندى وأن يتطبع بأخلاقه لاتصافه بحسنها ، ثم نبه على ابنه ألاّ يتناول الطعام معه لأن فارس افندى كان يستنكر بدعة استعمال الشوكة والسكين فينبغى على ابنه أن يتجنب ما يؤلم شعور الأستاذ . أرأيت رقّة المجاملة ؟ ولما تقدمت السن بحبيب افندى مدير الديوان الخديو اضطر محمد على لإعفائه من الخدمة وأسند عمله لحفيده عباس ، وكتب للأمير عباس : « ولكون الأفندى المومى إليه من أعز أصدقائى المحبوبين فلا ينبغى التوجه للديوان ورفعه منه وتوجهه لمنزله على ملأ العالم ، بل اللازم هو إرسال الأمر داخل مظروف إليه بمنزله ليلاً أو المخابرة معه » . وكتب لحبيب افندى نفسه ما يأتى : « إنه فى علمك ممنونيتى لجهتك بالنسبة لخدماتك التى أديتها بكل صدق واستقامة فى هذه المدة المديدة ولا بد عندك إحساسات قلبية بذلك . إنما لمعاناة المشقات فى السعى والاهتمام فى سبيل تلك الخدم طرأ على جسمك فتور وهزال ولذلك كان مأمورى وموظفى الديوان إدارتك طرأ عليهم أمور مغايرة فى شؤون وظائفهم وعدم قيامهم بالواجبات . فلأجل تأليف هؤلاء على السير بالحسنى تراءى لى تعيين ذات ذى كفاءة مديراً لذلك وأن حفيدى عباس باشا شوهد فيه الكفاية

لهذا المنصب فقد عينته مديراً عليه بعنوان « كتخدا » ومكافأة لك صار تقاعدك بكامل ماهيتك وحائز لنشانك والحضور لطرفى فى أيام التشريفات كما كنت »
أرأيت أيضاً دقة المجاملة ؟

كتب إلى أحد كبار الحكومة أنه علم أن حفيده عباس قتل رجلا خبازا « على أن جده سبق أن أكدعليه بعدم غدر الأهالى و بأنه تأثر من ذلك لأنه من المعلوم أن المشار اليه حفيده ووارث ملكه بعده فان كانت هذه أفعاله فى حال شبو بيته فكيف يمكنه الحكم بالعدل عند مايتولى مسند الحكومة، ويؤكد على هذا الكبير بايقاظه و إلقاء تلك العبارات للمشار إليه رحمة بشيخوخته و إلا فليتحققا بمحوهما وازالتهما » . فلم تكن الأرواح رخيصة عنده . وكتب لابنه سعيد : « واللازم عليك الائتلاف بمن لهم معرفة بالأصول الجديدة العارفين بالحالة و الوقت والاهتمام فى تعلم تلك الأصول منهم حتى لا يقال ان محمد على سيىء الخلق » .

***

قال محمد على فى أواخر أيامه : « ما كنت أؤمل ولا أتعشم فى الوصول إلى المراكز التى وصلنا إليها اليوم وصارت آمالى الآن آخذة فى الازدياد ولذلك يسهل علىّ إتلاف أحد أسرتى الحاكمة على ثلاثة ملايين من النفوس فى سبيل عمارة و إصلاح الوطن الذى هو أقصى مرغوبى » .

ولنختم كلامنا عند هـذا ، عند الأمل الذى يزداد دائماً والعمل الذى لا يقف عند حد التضحية .

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية

أعلام الإسلام

١ — عمرو بن العاص	للأستاذ عباس محمود العقاد	صدر فى مارس سنة ١٩٤٤
٢ — منصور الأندلس	« على أدهم	« « ابريل «
٣ — بشار بن برد	« ابرهيم عبد القادر المازنى	« « مايو «
٤ — المعز لدين الله	« ابراهيم جلال بك	« « يونيه «
٥ — محمد عبده	للدكتور عثمان أمين	« « يوليه «
٦ — أبو نواس	للأستاذ عبد الرحمن صدقى	« « أغسطس «
٧ — مهدى الله	« توفيق احمد البكرى	« « سبتمبر «
٨ — محمد على الكبير	« شفيق غربال	« « اكتوبر «

الكتاب التاسع

الفارابى : للأستاذ عباس محمود

يصدر فى نوفمبر سنة ١٩٤٤

دائرة المعارف الاسلامية

أوفى مرجع عن الحضارة الإسـلامية

تصدرها

لجنة ترجمة دائرة المعارف الاسلامية

احمد الشنتناوى . عبد الحميد يونس

ابراهيم زكى خورشيد . حافظ جلال

تم إصدار المجلدات الخمسة الأولى

وصدر العدد السادس من المجلد السادس

الاشتراك السنوى عن ستة أعداد خمسون قرشاً

ادارة اللجنة

١٤ شارع حسن الأكبر مصر . ت ٤١٣٧٥

